

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
People's Democratic Republic of Algeria



Ministry of Higher Education  
And Scientific Research  
University Abdelhamid Ibn Badis  
Mostaganem  
Faculty of Arabic Literature And Arts

وزارة التعليم العالي  
والبحوث العلمي  
جامعة عبد الحميد بن باديس  
مستغانم  
كلية الأدب العربي والفنون



قسم الدراسات اللغوية والأدبية

مطبوعة الأماي لمقياس: أصول النحو  
موجه لطلبة الماستر 1 تخصص لسانيات عربية

إعداد: د. نورية بويش

مصادقة عميد الكلية	مصادقة رئيسة المجلس العلمي	مصادقة رئيس اللجنة العلمية	مصادقة رئيس القسم

السنة الجامعية: 2026/2025

## كلية الآداب العربي والفنون

### قسم الدراسات اللغوية والأدبية

- شهادة مصادقة مطبوع بيداغوجي الأمالي الموسوم بـ: " أصول النحو موجه لطلبة الماستر 1 تخصُّص لسانيات عربية".  
❖ إعداد الدكتور: بويش نورية أستاذة محاضرة أ جامعة مستغانم.

مصادقة رئيس القسم	مصادقة رئيس اللجنة العلمية قسم الدراسات اللغوية والأدبية	مصادقة رئيسة المجلس العلمي لكلية الآداب العربي والفنون	مصادقة عميد كلية الآداب العربي والفنون
			

الموسم الدراسي: 2025/2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

University of Mostaganem - Abdelhamid Ibn Badis

كلية الأدب العربي والفنون

Faculty of Arabic Literature and Arts



UNIVERSITE  
Abdelhamid Ibn Badis  
MOSTAGANEM

الرقم: 240/ن ع ب ت/ك.أ.ع.ف.ج.م/2025

شهادة مصادقة

المطبوع البيداغوجي (الأمالي) الموسوم بـ: أصول النحو، الموجّه لطلبة السنة الأولى ماستر،  
تخصّص لسانيات عربية".

- بعد الاطلاع على التقريرين الإيجابيين، صادق المجلس العلمي على اعتماد المطبوعة البيداغوجية الأمالي الخاصة بالذّكتورة بويش نورية، مادة: أصول النّحو، الموجّه لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصّص لسانيات عربية.





محتوى المادة:

عنوان الماستر: لسانيات عربية

السداسي: الثاني

اسم الوحدة: وحدة التعليم الاستكشافية

اسم المادة: أصول النحو

أهداف التعليم:

- تمكين الطالب من القدرة على استنباط الأحكام النحوية وتعليلها.
- الربط بين العلوم الشرعية وأصول النحو.
- التمكّن من الترجيح بين الآراء النحوية.

المعارف المسبقة المطلوبة :

- ينبغي للطالب أن يكون ملماً بالدراسات النحوية النظرية والتطبيقية، وأن يعي قضايا التفكير اللغوي عند العرب، والدراية بشتى البيئات اللغوية العربية التي انبثقت عنها المدارس النحوية

محتوى المادة:

- 1- مفهوم أصول النحو ونشأته وفائدته.
- 2- تأثر أصول النحو بأصول الحديث وأصول الفقه.
- 3- أشهر الكتب المؤلفة فيه.
- 3- الدلالات النحوية.



- 4- السماع: تعريفه وأنواعه.
- 5- القرآن الكريم و الحديث النبوي
- 6- كلام العرب , شعراً أو نثراً
- 7- الإجماع: تعريفه و مسائله
- 8- الإجماع حجة .
- 8- تركيب المذاهب .
- 9- الإجماع السكوتي
- 10- القياس: - تعريفه والرد على من أنكروه. أركانه.
- 11- العلة، أقسامها ومسالكها وقوادحها.
- 12- الاستصحاب .
- 13- أدلة أخرى .
- 14- التعارض الترجيح.



علم النحو من أجل العلوم التي أبدعها العقل العربي خدمةً للقرآن الكريم وصوناً له من اللحن، ومن ثمّ خدمةً للغة العربية كلّها. وقد أسفر هذا العلم عن قواعد وأحكام تضبط مستويات اللغة الثلاثة: الصوتية، والصرفية، والتركيبية، في صورة نظام دقيق من القواعد المطّردة. ولقد تضافرت جهود أعلام العربية في بناء صرح النحو العربي، فوضعوا له اللبنة الأولى جيلاً بعد جيل، حتى استقام علم راسخ الأركان، لم يُبْنَ على أهواء شخصية ولا على آراء متفرقة، بل على أسس علمية ومنهجية أصيلة شكّلت أصوله وقواعده العامة التي يُستند إليها في كل حكم وقاعدة. فليس في النحو قاعدة بلا دليل، ومن هنا نشأت الحاجة الملحة إلى أصول النحو، وهي الأطر المنهجية التي يعتمدها النحاة في استقراء القواعد واستنباط الأحكام.

وقد كان النحو أحوج ما يكون إلى هذه الأصول، إذ نشأت معه وتطوّرت بتطوّره، وكان النحاة الأوائل يستخدمونها عملياً دون تنظير صريح لها. ومع مرور الزمن، شعر العلماء والحريصون على هذا العلم بضرورة إدراك معاني تلك الأصول ومناهجها، لما رأوه من غموضٍ في مصطلحات النحويين الأولى ذات الطابع الأصولي. فكان ذلك باعثاً على وضع مبادئ علمٍ جديد هو علم أصول النحو. ولكل طالب علم يسعى إلى إتقان العربية وتحصيلها على وجهها الصحيح، فإن أصول النحو تمثّل غايةً علمية، إذ لا يُتصوّر فهم النحو فهماً دقيقاً ولا التعمق في قضاياها الجدلية والخلافية إلاّ بالإحاطة بأصوله التي ينبنى عليها. وانطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز الحاجة الأكاديمية لطلبة شعبة الدراسات اللغوية إلى الإمام بهذا العلم والتفقه في مسأله، ولذلك أُدرج ضمن المقررات التعليمية بمرحلة تعليمية مهمة في طور الماجستير 1 تخصص لسانيات عربية.



ويهدف تدريس هذا المقياس إلى تحقيق الفهم العميق للمبادئ التي يقوم عليها علم النحو، مثل القياس، والعلة، والعامل النحوي، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي. وتأتي هذه المطبوعة البيداغوجية محاولةً لتيسير تحصيل تلك الأصول على الطلبة بما يتناسب مع مستوياتهم المعرفية والعقلية، من خلال تبسيط المادة وتحويلها - ما أمكن - من معرفة تجريدية صعبة إلى معرفة تعليمية قابلة للفهم والتطبيق. فليس خافياً ما في علم النحو وأصوله من مباحث عقلية دقيقة قد يصعب على المبتدئين الولوج إليها من أمهات الكتب.

## المحاضرة الأولى : أصول النحو: المفهوم - النشأة - الفائدة



تمهيد:

اقترن الدرسُ اللغويُّ عند العرب في نشأته الأولى بالدافع الدينيّ، إذ لم يكن هدف العلماء آنذاك مجرد دراسة اللغة في ذاتها، بل خدمتها من أجل النصّ القرآنيّ، حفظاً لألفاظه وصيانةً لتلاوته من اللحن والخطأ. فقد كانت اللغة العربية آنذاك رمز الهوية، ووعاء الوحي، ومفتاح الفهم الصحيح للقرآن الكريم والسنة النبوية.

ومع اتساع الفتوحات الإسلامية واحتكاك العرب بالأمم الأعجمية، بدأ اللسان العربيّ يضعف شيئاً فشيئاً نتيجة تأثير اللغات الأجنبية الوافدة. فظهرت الحاجة الماسّة إلى وضع قواعد تضبط كلام العرب وتحافظ على نقائه. ومن هنا كانت الخطوة الأولى نحو نشأة علوم اللغة العربية بمختلف فروعها: من نحوٍ وصرفٍ وبلاغةٍ وأصواتٍ، وهي علوم لم تُنشأ ترفاً فكرياً، بل ضرورةً علميةً ودينيةً اقتضتها الحاجة إلى حفظ القرآن وفهمه على وجهه الصحيح. وبذلك نشأ علم النحو ليكون علماً خادماً لكتاب الله، يحميه من اللحن في التلاوة ويضبط أواخر الكلمات، ثم تطوّر منه بعد ذلك علم أصول النحو، وهو العلم الذي يبحث في الأسس والقواعد العامة التي يُبنى عليها الحكم النحويّ، فيحدّد أدلته ومنهجه في الاستقراء والاستنباط.

مفهوم أصول النحو:

أصول النحو كلمة مركبة تُقسّم إلى قسمين: النحو وهو علم يتناول الدراسة العربية أي العلوم العربية، والأصول هي القواعد، وللتفصيل أكثر نُقدم تعريفاً تفصيلياً لكل قسم .

مفهوم النحو:

لغة:

النحو عند أهل اللغة العربية مأخوذ من المادة اللغوية (نحو)، ونحنا فلان الشيء أي قصده، فال ( النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد...، ولذلك سمي نحو الكلام؛ لأنه يقصد أصول الكلام، فيتكلم على حسب ما كان العرب يتكلم به)<sup>1</sup>، كما ذهب ابن منظور إلى هذا المعنى بقوله: (والنحو القصد، والطريق...، نحاه ينحوه وينحاه نحواً، واتحاه، ونحو العربية منه...، وهو في الأصل مصدر شائع؛ أي: نحوت نحواً؛ كقولك: قصدت قصداً، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم)<sup>2</sup> فيظهر من خلال هذه التحديدات أن أصل هذه المادة الذي ترجع إليه هو القصد، وأن ما سواه من المعاني تابع، وهناك من يذهب إلى أن أصل المادة هو الناحية - أي الجهة - انطلاقاً من مبدأ تقدم الأصل الحسي. وإن الناظر في المعاجم العربية سيصل إلى معنى واحد مآله أن النحو بأصله لفظ عربي الأصل؛ لما يحتمله من المعاني، إذا النحو القصد .

اصطلاحاً

وفي الاصطلاح: عرّفه علماء اللغة: علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب. ولعل أقدم تعريفٍ اصطلاحيّ للنحو على الأرجح، هو تعريف ابن السراج، الذي يقول فيه: (النحو إنما أُريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب، وهو علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده

<sup>1</sup> - احمد بن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، مصطفى الباي الحلي، مصر، ط2، 1972م ج5،

ص403.

<sup>2</sup> - ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت، مادة نحو.



المبتدئون بهذه اللغة)<sup>3</sup>، ويتّضح الربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذا التعريف، في تصديره له بما يشير إلى المعنى اللغوي الذي هو القصد.

وعرّفه ابن جني بقوله: (هو انتحاءٌ سمّتِ كلام العرب في تصرفه؛ من إعراب وغيره؛ كالثنائية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنّسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها، ردّ به إليها)<sup>4</sup> فالنحو عند ابن جني هو منهج محاكاة أسلوب العرب في كلامهم، غايته أن يكتسب المتعلم لساناً فصيحاً يشبه لسان العرب في الإعراب والتصريف والتركيب، فينطق بالعربية نطقاً سليماً وإن لم يكن منهم. ويمتاز تعريفه بالشمول؛ إذ لا يحصر النحو في ضبط أواخر الكلمات، بل يجعله علماً يعنى بكل مظاهر التصرف اللغوي. وبهذا يختلف عن تعريفات نحاة آخرين - كابن السراج الذي ركّز على الإعراب، والسيوطي الذي قصره على معرفة القواعد - لأن ابن جني نظر إلى النحو نظرةً وظيفيةً شاملة تجمع بين النظرية والتطبيق.

مفهوم أصول النحو:

أصول من الجذر اللغوي أخذت كلمة (الأصول) من (أصل)، وأصل الشيء أسفله، والقصد في أسفل الشيء هو الأساس الذي يتفرّع منه ومبدؤه الأوّل، ومفردة الأصول المرتبطة بالعلوم هي مجموعة القواعد التي تُبنى من خلالها الأحكام المتعلقة بالعلم، أمّا في اصطلاح اللغة، و(علم أصول الفقه) أنّ مفهوم علم الأصول يتمثل في كونه علماً يبحث في قواعد معينة يتمّ فيه استنباط الأحكام الفرعية الخاصة بذلك العلم، ومن هنا يمكن

<sup>3</sup> - ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996، ج1، ص36.

<sup>4</sup> - ابن جني، الخصاص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة، ط4، ج1، ص34.



اعتماد تعريف مُصطلح "علم أصول النّحو"، تبعاً لابن الأنباريّ الذي قال في كتابه (لمع الأدلّة) بأنّه العلم الذي يتناول الأدلّة النّحويّة التي تمّ تحليلها من فروع النّحو وفُصوله.

بما أن الأصول في اللغة تفيد بالأسس، والنحو القصد، وفي اصطلاح أهل العلم عبارة عن العلم بأصول تُعرّف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، وإذا أسقطنا المفهوم اللغوي والتعريف الاصطلاحي نتحصّل على العام لأصول النحو وهي "قواعد النحو" أو "أسس النحو" بمعنى قواعد وأدلة و مصادر النحو الموضوعية، فتعريف أصول النحو هو القواعد و الأسس والأدلة والمصادر التي بُني عليها النّحو العربي في مسأله المختلفة، وتطبيقه المتعددة، التي وجّهت بحث النّحاة منهم ابن الأنباري الذي عرّف أصول النحو قائلاً: (هو أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعها، وفصوله) <sup>5</sup> ابن الانباري انطلق في تعريفه لأصول النحو انطلاقاً ومحاكاة لأصول الفقه، لكلّ منهما أدلة عقلية، بينما السيوطي قال: (علم يُبحث فيه عن أدلّة النّحو الإجمالية -من حيث هي أدلّته-، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل) <sup>6</sup> أي أنّه بالقواعد النحوية الجزئية نفسها (كرفع الفاعل أو نصب المفعول)، بل يبحث في الأصول العامة التي تُبنى عليها تلك القواعد، أي في الأدلة التي يعتمدها النحويون عند استنباط الأحكام. ف الأدلة الإجمالية هي المصادر الكبرى التي يُستند إليها كالسماح، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال. أما كيفية الاستدلال بها فتعني طريقة استخدام هذه الأدلة لإثبات القواعد وضبطها. وأما حال المستدلّ فالمقصود به صفات النحوي وشروطه العلمية التي تؤهله للاستنباط الصحيح.

<sup>5</sup> - ابن الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1981، ص80.

<sup>6</sup> - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تع: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، 2006، ص21.

وعليه، فدأصول النحو» هو العلم الذي يضع الإطار المنهجي الذي يقوم عليه التفكير النحوي، تماماً كما تضع أصول الفقه المنهج لاجتهاد الفقيه.

نشأة علم النحو وعلم أصول النحو:

نطلق من التعريف على أن علم النحو هو علم بأصول تُعرف بها أحوال الكلمات العربية من إعراب وبناء، وهو نظام من المعاني والعلاقات التي تتحكم في معنى الجملة العربية<sup>7</sup> به يستطيع المتعلم تحليل الجملة، وفهم مكوناتها، فيدرك المعنى، والعلامات النحوية تحدد الوظيفة النحوية للكلمات، بالاشتراك مع علم الصرف الذي به نحدد بناء الكلمة ونوعها من فعل واسم وحرف، ويستدل علماء النحو واللغة بقوله تعالى: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) من سورة التوبة الآية 3، خطأ في قراءتها كثيرون، ولعل خطأهم كان ناتجاً عن عدم فهم التركيب، وعدم القدرة على فهم الوظائف النحوية للكلمات، وقد أخطأ بعض العرب قديماً في ضبطها فعطفوا (رسوله) على المشركين، فكان المعنى أن الله بريء من المشركين ومن الرسول صلى الله عليه وسلم أيضاً! وهذا لم يرده الله تعالى ولن يريده، من ذلك ظهور النحو كان بباعث ديني بحرص المسلمين على قراءة القرآن قراءة صحيحة سليمة مع فهم دلالاته، وبعد انتشار اللحن مع صدر الإسلام عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، فبدأ علم النحو الذي نشأ مع منتصف القرن الأول للهجرة نشأة بسيطة على يد جماعة من اللغويين أشهرهم أبو الأسود الدؤلي (69هـ)، إذ إن الكثير من الروايات حول نشأة النحو تدور حول هذه الشخصية الفذة من ذلك ما ذكره سعيد الأفغاني: "وتكاد قصة بنت أبي الأسود تكون المعلم المشهور في تاريخ النحو، فقد دخل عليها في وقدة الحرّ بالبصرة، فقالت له: يا أبتى ما أشدّ الحرّ رفعت أشدّ، فظنّها تسأله وتستفهم منه، أيّ زمان الحرّ أشدّ فقال

<sup>7</sup> - تمام حسن، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 2006م، ص35.

لها : شهر ناجر فقالت : يا أبتى إنما أخبرتك ولم أسألك؛ وهناك روايات أخرى مبنوثة في ثنايا المصادر لا داعي لذكرها، وكلها تشير إلى أنّ اللّحن قد تفسّى في اللسان العربي فكان لا بدّ أن تنشأ دراسات لغوية تعنى بتقويم اللسان وحفظه من الزلل كنظيرتها التي نشأت من أجل حفظ اللّغة وتدوينها، وليس من الصواب البتة أن تُعزى نشأة النّحو العربي إلى أصول أجنبية كما ذهب إلى ذلك بعض الدارسين، وذلك أنّ طبيعة الأمور في تطوّرها عبر الزمان والمكان ترشدنا إلى أن نشأة النّحو كانت عربية كنشأة بقية العلوم الأخرى في ظلّ الملة الإسلامية. وكذا مع ظهور أوّل مؤلّف في النّحو مع أواخر القرن الثاني للهجرة مع سيبويه (180هـ) في كتابه (الكتاب).

أما نشأة أصول النّحو بدأ على هيئة غير منفصلة عن علوم اللّغة العربيّة الأخرى، فلم يكن هناك تمييز بينه وبين علوم النّحو، أو البلاغة، أو التّصريف، أو العروض، وغيرها من العلوم، ومع تطوّر عمليات التّأليف لاحقاً بدأت العلوم تُفصّل وتُتميّز بشكل مُستقلّ، أمّا بخصوص علم أصول النّحو فقد فصل أبو بكر بن السّراج مسائله ومحصّ الدقائق الواردة فيه، وهذا ما جعل لكتابه (أصول النّحو) دوراً كبيراً في هذا العلم، بالإضافة إلى إشارته فيه إلى أقسام العلل النّحويّة، والضرورة الشّعريّة، كما أضاف كتاب (الإيضاح في علل النّحو) للزجاجي الكثير لهذا العلم، إذ حوى تفصيلاً للعلل النّحويّة، كما قدّم بعدهما أبو الفتح ابن جنّي صاحب كتاب (الخصائص)، والذي يُعتبر أوّل المُشيرين إلى هذا العلم، والحائنين على تحريره فبحث فيه وطوّره، وقال في كتابه الخصائص حول هذا: "وذلك أنّا لم نجد أحداً من علماء البلدين تعرض لعلم أصول النّحو"، وقصد بالبلدين مدينتيّ البصرة والكوفة، واسترسل مُبدياً رأيه في كتاب ابن السّراج قائلاً: "فأمّا كتاب أبي بكر بن السّراج، فلم يُلهم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوّله"، ويجب التّويه أن ابن الجنّي كان قد أورد العديد من الأدلّة النّحويّة في أصول النّحو، مثل القياس، والسّماع، والإجماع،

والتعليل. تلاحق العلماء بعد ابن السراج وابن جني، فكان منهم الأنباري الذي ألف كتابي (لمع الأدلة)، و(الإغراب في جدل الإعراب)، ثم تلاه بعد عدة قرون الإمام السيوطي الذي ألف كتاب (الاقتراح)، والذي يعدّ كتاباً جامعاً لأصول النحو، إذ لم يقتصر الكتاب على المادة العلمية الخاصة بأصول النحو فقط إنما أضاف إليه العديد من المباحث الدقيقة التي قام بتحليلها ودراستها، وتجب الإشارة إلى أنّ أصول النحو بدأت بالظهور بالتزامن مع ظهور النحو، ويقول فاضل السمرائي بهذا الخصوص أنّ علم أصول النحو قديم حاله حال علم النحو، ويُعلّل علاقة وجودهما معاً بأنّ القبول، والترجيح، والرفض والقياس للقواعد الخاصة بالنحو، كان لا بدّ لها من أصول مكتوبة، أو أن تكون معلومة لدى علماء النحو، كما ذكر أنّ كتاب سيبويه المسمّى (الكتاب)، مليء بالأصول النحوية، ويُذكر أنّ الكاتبة خديجة الحديثي أشادت بالكتاب فقالت أنّه "من أوائل كتب النحو تأليفاً، قد بُنيت قواعده على هذه الأصول المنهجية".

التنظير لعلم أصول النحو بدأ مع ابن جني (392هـ) في كتابه الخصائص فقال في ذلك: ( وذلك أنّنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرّض لعلم أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقهاء)<sup>8</sup>، ولم يكن علم أصول النحو في العصور القديمة علماً مفصلاً كاملاً عن سائر علوم اللغة؛ فقد نما وتكامل إلى جانب النحو والصرف والبلاغة والعروض وغيرها، دون أن يكون في بادئ الأمر متميزاً عن هذه الفروع بصفته حقلاً مستقلاً. ومع تطور عمليات التأليف والمنهج عند النحاة، بدا لزماً تمييز ذلك الجانب الأصولي، فبدأ بعض المؤلفين يفرّدون له مباحث خاصة وينقحون دقائقها وموضوعاتها.

<sup>8</sup> - ابن جني، الخصائص، ج1، ص2.

ومن أوائل من اعتنى بهذا التقعيد أبو بكر بن السراج، الذي صنّف كتاباً عنوانه "الأصول في النحو"<sup>9</sup> توفي (316هـ)، فاحتلّ الكتاب مكانة مرجعية عند النحاة لما اشتمل عليه من ترصيف للأبواب وترتيب لمسائل سيبويه، وجمع لمقاييسٍ وأدلةٍ كان لها أثر بالغ في إرساء منهجية الدراسة النحوية. ولا شكّ أن مؤلفات لاحقة، مثل إيضاح الزجاجي في علل النحو وكتابات ابن جني في الخصائص، قد عمّقت هذا المجال، فأضفت إليه تحليلاً منهجياً أدقّ وطرحاً لمفاهيم أصولية واضحة.

بعد ذلك نتابع الدارسون والمتأخرون: فبرز أبو البركات الأنباري بمؤلفاته في مسائل الأدلة والناسخ والمنسوخ، ثم جاء السيوطي فجمع ونسّق الأصول في مؤلفه الاقتراح في أصول علم النحو، فاعتبره نقلة في ترتيب وبسط موضوعات الأصول على نحو حكا عن شبهتها بأصول الفقه لدى الفقهاء. وبذلك صار علم أصول النحو، رغم تأخر تدوينه المنهجي مقارنة بنشأة النحو ذاته، علماً متموضعاً ذا حضور واضح في منظومة علوم العربية؛ إذ يبيّن الأدلة الإجمالية، وطرائق الاستدلال بها، وشروط من يقوم بالاستدلال عليها.

أقسام أصول النحو:

1- أصول النحو الغالبة: هي أصول النحو التي غلب على الأصوليين الأخذ بها والتي سُميت أصول النحو الغالبة، والتي بها تضبط قواعد اللغة العربية وهي: السماع والقياس، والإجماع واستصحاب الحال.

2- أصول النحو غير الغالبة: هي الأصول النحوية التي اختلف الأصوليون فيها، تتجلى في عدم إلمام الأدلة الغالبة. يتم الرجوع إليها في حالة عدم القدرة على إيجاد القاعدة اللغوية أو

<sup>9</sup>- ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو.

ضبطها منها الاستقراء، الاستحسان، الاستدلال بالعكس، الاستدلال ببيان العلة، عدم النظر.

رواد أصول النحو: ابن جني، والأنباري، والسيوطي من أبرز رواد التأليف في علم أصول النحو، إذ مثلت جهودهم نقطة تحوّل في بناء هذا العلم وتحديد معالمه ومناهجه. ومن خلال إسهاماتهم التراكمية وآرائهم التحليلية الدقيقة، اكتمل لهذا العلم بنيانه النظري المتكامل.

- ابن جني (392هـ)

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلّي، أحد كبار علماء اللغة والنحو في القرن الرابع الهجري. وُلد بالموصل سنة 322هـ، وتعلّم على يد أبي علي الفارسي الذي كان له أثر بالغ في تكوينه العلمي، حتى قيل إن ابن جني بلغ منزلة جعلت أستاذه يرجع إليه في بعض المسائل. اتّبع ابن جني المدرسة البصرية في كثير من آرائه، لكنه لم يكن متعصباً لها، بل كان منفتحاً على غيرها من الاتجاهات، فاستفاد من آراء الكوفيين والبغداديين ووازن بينها، مما جعله يمثل نموذج المدرسة البغدادية التي تمزج بين المذهبين.

تميّز ابن جني بغزارة إنتاجه العلمي، إذ خلف نحو سبعين مؤلفاً في اللغة والنحو والصوتيات، من أشهرها: *الخصائص*، و*سر صناعة الإعراب*، و*اللمع في العربية* حتى قال فيه الخطيب البغدادي: (له كتب مصنّفة في علوم النحو، أبدع فيها وأحسن منها)<sup>10</sup>، وقد تناول في مؤلفاته قضايا لغوية دقيقة تتصل بأصول النحو والقياس والتعليل، فكان بحق المؤسس الحقيقي لعلم أصول النحو، إذ وضع له منهجاً علمياً قريباً من منهج أصول الفقه، فربط بين القواعد النحوية وأدلتها الكلية كالقياس والسمع والإجماع.

<sup>10</sup> - غنيم بن غانم الينبعاوي، أضواء على آثار ابن جني في اللغة، الآثار المخطوطة والمفقودة، منشورات جامعة أم القرى،

مكة، 1420هـ، ص 7.

ويُعدّ كتاب "الخصائص" المرجع الأول في هذا المجال، حيث عرض فيه لأدلة النحو ومناهج الاستدلال به، موضحاً أن اللغة نظام قائم على القياس والاطراد لا على السماع وحده.

- الأنباري (577هـ)

هو كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، من كبار نحاة القرن السادس الهجري. درس في المدرسة النظامية ببغداد، وتولّى فيها التعليم فيما بعد. عُرف بورعه وزهده، وأفنى حياته في خدمة اللغة العربية وعلومها<sup>11</sup>. ترك الأنباري ما يزيد عن مئة وثلاثين مصنفًا، من أبرزها نزهة الألباء في طبقات الأدباء، وإنصاف في مسائل الخلاف، ولع الأدلة في أصول النحو، والإغراب في جدل الإعراب، وأسرار العربية، ونجد لمع الأدلة من أوائل المؤلفات التي أفردت الحديث عن أصول النحو على نحوٍ منهجي، حيث قسّم الأدلة النحوية إلى ثلاثة أنواع: النقل (أي السماع)، والقياس، واستصحاب الحال

وقد أدخل الأنباري إلى الدرس النحوي مفهوم الاستصحاب، وهو إبقاء الحكم على أصله ما لم يرد دليل ناقل عنه، وهو مبدأ استدلاي مستعار من أصول الفقه. كما أوضح أنّ الاستصحاب يُعدُّ من أضعف الأدلة مقارنة بالنقل والقياس<sup>12</sup>، لكنه مع ذلك ذو قيمة عند غياب الدليل القاطع، وقد مثّل له بعدة مسائل في الخلاف بين البصريين والكوفيين. ويمثّل ابن الأنباري حلقة وصل بين الجهود الأولى لابن السراج وابن جني، وبين الصياغة النهائية لأصول النحو عند السيوطي.

<sup>11</sup>- أبو الحسن القفطي، أنباء الرواة على أنباء النحاة، تخ: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1950، ج2، ص170.

<sup>12</sup>- الأنباري، لمع الأدلة، تخ: أحمد عبد الباسط، دار السلام، ط1، 2018م، ص85

هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، أحد أعلام القرن التاسع الهجري، وإمام موسوعي ألف ما يقارب ستمائة مصنف في شتى العلوم. عُرف بتبحره في التفسير والحديث والفقه والنحو والبلاغة، وكان من أكثر العلماء إنتاجاً وتأثيراً في عصره. ألف السيوطي في النحو عدداً من الكتب، من أهمها كتابه الشهير الاقتراح في أصول النحو، الذي يُعدُّ ذروة ما وصل إليه التأليف في هذا المجال، إذ صاغ فيه علم أصول النحو صياغة منهجية متكاملة على غرار علم أصول الفقه.

وقد حدّد السيوطي موضوع هذا العلم بقوله: (هو علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدلّ) وبهذا التعريف، تميّز السيوطي بدقة تحديده لمجال البحث، إذ فصل بين الأدلة الإجمالية التي يدرسها علم الأصول، وبين الأدلة التفصيلية التي يبحثها علم النحو التطبيقي. كما استفاد السيوطي من جهود من سبقه<sup>13</sup>، وخاصة ابن جني وابن الأنباري، لكنه أعاد صياغة المفاهيم الأصولية في بناء منطقي متسلسل. فقسّم كتابه إلى سبعة كتب رئيسة تناول فيها الأدلة النحوية وطرق الترجيح بينها: السماع، الإجماع، القياس، الاستصحاب، الأدلة المتفرقة، التعارض والترجيح، أحوال المستدلّ، ويُعتبر هذا الترتيب أول عرض منهجي متكامل لأصول النحو، مما جعل الاقتراح مرجعاً نهائياً في هذا الحقل، بل يمكن القول إن السيوطي به استكمل ما بدأه ابن جني تنظيراً، وما مهّد له الأنباري تنظيماً.

<sup>13</sup> - طاهر حمودة، جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، المكتب الإسلامي،

بيروت، 1989م، ص 346-347.

يمثل كلُّ من ابن جني والأنباري والسيوطي مرحلةً في تطور علم أصول النحو فابن جني وضع أسسه النظرية الأولى وربطه بأصول الفقه، وابن الأنباري نظّمه ووسّعه وأدخل مفاهيم جديدة كالاستصحاب، والسيوطي بلوره في صورة علم قائم بذاته، واضح البناء والمنهج، جامع للأدلة والاستدلالات النحوية. وبذلك اكتمل لهذا العلم كيانه المتميز بين علوم العربية، وصار مرجعاً أساساً لفهم النحو العربي ومناهجه في الاستدلال

فائدة علم أصول النحو:

علم أصول النحو على أساسه بُني عليه علم النحو، فالنحو منذ بداية نشأته كان قد وُضع بناءً على قواعد وأسس اعتمدها العلماء بعد دراستها وتحليلها، ثم ساروا عليها وألزموا من بعدهم بها، فالعالم بأصول النحو المتمثل بأدلته التفصيلية سيكون عالماً بالضرورة بالأحكام النحوية الفرعية، وما كان علم أصول النحو موجوداً إلا ليقوم بتهديب علم النحو وفروعه وأصوله، والحكم على صحّة ما يجوز من الأحكام الفرعية بالاستعانة بمرجع أصليّ أساسي، فهذا العلم يُمكن العالم فيه من إصدار الأحكام بناء على بصيرة ودلائل راسخة. تجب الإشارة إلى أنّ علم أصول النحو يتصل اتصالاً وثيقاً بالعلوم الشرعية واللغوية، وهذا ما يزيد من أهميته، فالعلم بأصول النحو واجبٌ على الفقيه، بل شرط أساسيّ لتمكّنه من الفقه، كما تظهر أهميته في الفقه من خلال توجيه أصول الفقه، ومسائله، بالإضافة إلى وجود علاقة تربط بين علم أصول النحو وعلم أصول المنطق رغم وجود بعض المعاصرين من علماء اللسانيات الوصفيين الذين شككوا بذلك.

المحاضرة 2: تأثر أصول النحو بأصول الحديث وأصول الفقه

تمهيد:

نشأ علم أصول النحو في أحضان علوم سبقتَه من حيثُ المنهج والاستدلال، وعلى رأسها أصول الفقه وأصول الحديث، إذ لم يكن ظهور هذا العلم منفصلاً عن حركة التفكير العربي الإسلامي التي سعت إلى التعيد والتنظيم في مختلف الميادين. فحين وضع الأصوليون قواعد الاستنباط الفقهي، القائمة على الدليل، والقياس، والاجتهاد، وجد النحاة في تلك المناهج سبيلاً لتنظيم ما تراكم لديهم من قواعد اللغة واستعمالاتها، فجعلوا للنحو أصولاً تُقاس بها فروعُه، وتُرد إليها جزئياته.

وقد تأثر النحاة الأوائل، ولا سيما ابن السراج وابن جني، بالمنهج الفقهي في ترتيب القواعد وتصنيف الأدلة. فكما اعتمد الفقهاء على الكتاب والسنة والإجماع والقياس، اعتمد النحاة على السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال. وهذا التشابه لم يكن عرضياً، بل نابع من روح معرفية واحدة سادت في القرن الثالث والرابع للهجرة، حيث اتجه العلماء إلى إقامة العلوم على أساس من البرهان والضبط المنهجي.

أما تأثر أصول النحو بعلم أصول الحديث، فظهر في اعتماد النحاة على مفهوم الرواية والسماع، إذ اشترطوا في الاحتجاج بالنصوص أن تكون صادرة عن عرب فصحاء لم تختلط ألسنتهم بغيرهم، تماماً كما اشترط المحدثون في رواة الحديث العدالة والضبط. ومن هنا نشأ الاهتمام بسلاسل النقل اللغوي، وبتمييز الصحيح من الشاذ، والمتواتر من النادر. وهكذا نرى أن أصول النحو قد تشكّل في بيئة علمية متكاملة، استمدت منها منهجه وأدواته، فكان ثمرة من ثمار الفكر الإسلامي الذي وحد بين مناهج النظر في النصوص، سواء كانت شرعية أو لغوية، مما منح الدرس النحوي العربي طابعاً علمياً قائماً على الدليل والتحليل، لا على الذوق وحده.

1- تأثر أصول النحو بأصول الفقه:

شهدت العلوم العربية في مراحلها المتقدمة نزوعاً متزايداً نحو الاستقلال المنهجي والتخصص، بعد أن كانت العلوم في بداياتها متداخلة الملامح، يصعب الفصل بين مجالاتها. فمع تطور الفكر العربي والإسلامي، بدأت العلوم تتخذ لنفسها حدوداً واضحة ومناهج دقيقة، تُميز بين موضوعات النحو والفقهِ والحديث والمنطق واللغة. وفي هذا السياق، برز كتاب سيبويه (ت 180هـ) الذي مثل ذروة النضج في علم النحو، فأرسي أسسه الكبرى التي ظلت مرجعاً لكل نحوي بعده. كما ظهر في المرحلة نفسها كتاب الرسالة للإمام الشافعي (ت 179هـ)، وهو أول مؤلف في أصول الفقه، بُني على منهج لغوي متين، يمتاز بالدقة في التعبير وحسن التنظيم. وقد كان الشافعي، بفضل دراسته المتعمقة للغة العربية، واعياً بارتباط النص الشرعي باللغة ارتباطاً وثيقاً، إذ لا يمكن لمجتهد أن يستنبط حكماً شرعياً من القرآن أو السنة دون معرفة بأسرار العربية ونظامها، لذلك عدّ إتقان النحو شرطاً من شروط الاجتهاد قال في ذلك الآمدي (631): ( وأما ما منه استمداده -أي علم أصول الفقه - فعلم الكلام، وعلم العربية، والأحكام الشرعية)<sup>14</sup>.

إن العلاقة بين النحو والفقهِ ليست مجرد توازٍ معرفي، بل تداخلٌ بنيوي في المنهج والاستدلال؛ فكما أن أصول الفقه تبحث في الأدلة التي يُبنى عليها الحكم الشرعي، كذلك أصول النحو تبحث في الأدلة التي يُستنبط منها الحكم اللغوي. ومن هنا عدّ العلماء النحو أحد العلوم الأصولية الثلاثة التي يستمد منها علم أصول الفقه مادته، إلى جانب علم الكلام والأحكام الشرعية، كما أشار إلى ذلك الآمدي في الإحكام في أصول الأحكام.

---

<sup>14</sup> - الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: الشيخ عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية،

ويلاحظ أن علماء الأصول قد تناولوا في مصنفاتهم مباحث لغوية صريحة؛ كالاسم والفعل والحرف وأنواعها، والمعاني التي تؤديها التراكيب، مما يدل على تشابك عميق بين المنهج النحوي والمنهج الأصولي. ومع ذلك، ظلّ البحث في تلك المسائل ضمن الجانب النظري التحليلي دون أن يمتد إلى الممارسة التطبيقية للنحو، كما هو الحال في كتب الفقه التي تترجم القواعد إلى اجتهادات عملية.

أما النحاة، فقد وعوا مبكراً هذه العلاقة الوثيقة، وهو ما نلمسه في مقدمة ابن الأنباري (ت 577هـ) في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، إذ يصرّح بأنه وضع مؤلفه على نمط كتب الخلاف الفقهي، محايكاً في ترتيبه منهج الشافعي وأبي حنيفة في عرض المسائل الجدلية. ومن بعده جاء السيوطي (ت 911هـ) في كتابه الاقتراح في أصول النحو ليؤكد هذا الارتباط بقوله المشهور: (هذا علم لم أسبق إلى ترتيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه) تمثل خلاصة وعي السيوطي بوحدة المنهج بين العلمين، حيث رأى أن النحو - مثل الفقه - له أدلته وأصوله، وله مستدلٌّ ومجتهدٌ، وله طرائق في الترجيح والتعليل.

إنّ التشابه بين العلمين يظهر على مستوياتٍ عدة:

- في الحكم: فكما يقسم الأصوليون الحكم الشرعي إلى واجب وحرام ومندوب ومكروه ومباح<sup>15</sup>، قسّم النحويون الحكم اللغوي إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وجائز<sup>16</sup>.

<sup>15</sup> - ينظر: حسين حامد، الحكم الشرعي عند الأصوليين، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972م، ص 65.

<sup>16</sup> - ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 10-11.

-وفي الأدلة: فالفقه يعتمد على النقل (الكتاب والسنة والإجماع) والقياس، بينما يعتمد النحو على النقل (السمع)، والإجماع، والقياس، ويضيف بعضهم استصحاب الحال<sup>17</sup>، أي إبقاء اللفظ على أصله ما لم يَقم دليل على تغييره.

-وفي المناهج الجدلية: فقد اختلف النحاة في قبول الاستحسان كما اختلف الفقهاء فيه، فمنهم من قبله باعتباره توسعةً في القياس، ومنهم من رفضه بحجة البعد عن الضبط العقلي في الاستدلال<sup>18</sup>.

ومن مظاهر التأثير المباشر أن القياس النحوي هو صورة لغوية من القياس الفقهي؛ فكلاهما يعتمد على نقل الحكم من أصلٍ إلى فرعٍ بجامع العلة. فعندما يقيس النحوي نصب المفعول في "ضربتُ زيداً" على نظائره، فإن منهجه في الاستدلال لا يختلف كثيراً عن استدلال الفقيه حين يقيس تحريم نوعٍ جديدٍ من المسكر على الخمر لوجود العلة ذاتها، وهي الإسكار. وقد أشار ابن جني (ت 392هـ) بوضوح إلى هذه الصلة، حين قال في *الخصائص*:

-إن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين. وهو يُلحّ هنا إلى أن النحو لا يكتفي بوصف الظواهر، بل يسعى إلى التعليل العقلي والمنطقي مثل علم الكلام، دون أن ينفصل عن منهج الأصوليين في الاستقراء والقياس. كما أكد سعيد الأفغاني (ت 1997م) هذا التأثير المنهجي، فقال: (إن علماء العربية احتدوا طريق المحدثين في توثيق النقل، والمتكلمين في بناء النظر العقلي، والفقهاء في وضع الأصول وتقعيد القواعد، فكان النحو ثمرةً ناشجةً لتكامل العلوم الدينية مع علوم اللغة)<sup>19</sup> وهكذا، فإن أصول النحو تمثل

<sup>17</sup> - الأبناري، *لمع الأدلة*، ص 84.

<sup>18</sup> - ينظر: محمد الشافعي، *الرسالة*، تخ: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، الأولى، 1940م، ص 503-517.

<sup>19</sup> - سعيد الأفغاني، *في أصول النحو*، طبعة الجامعة السورية، دمشق، 1964م، ص 104.

امتداداً طبيعياً لمنظومة العلوم الإسلامية في منهجها التحليلي والاستدلالي، إذ تأثر بالحديث في توثيق الرواية، وبالفقه في بناء القواعد على القياس والنقل، وبالكلام في فلسفة التعليل. ومن ثمّ غداً علماً ذا طابع منهجي راسخ، يجمع بين المنطق والاستقراء، والنقل والعقل، فأسس لقراءة عربية علمية صارمة، قوامها الدليل والبرهان، لا الذوق والانطباع.

2- تأثر أصول النحو بأصول الحديث:

ترتبط أصول النحو وأصول الحديث ارتباطاً وثيقاً من حيث المنهج والمقصد؛ فكلُّ منهما يسعى إلى التحقق من صحة النص المنقول، وضبط معناه، والاستدلال به وفق قواعد دقيقة تضمن سلامة الفهم والاستنباط. وإذا كان علم الحديث قد وُضع لضبط رواية السنة وتمييز الصحيح من الضعيف<sup>20</sup>، فإن علم أصول النحو نشأ لضبط رواية اللغة وتمييز الفصيح من الشاذ، وكلاهما يقوم على مبدأ التحقيق في النقل قبل الاستدلال بالعقل.

لقد تأثر النحاة الأوائل بالمحدثين في طرائق السماع والرواية والتوثيق، فكما يشترط المحدث في راوي الحديث العدالة والضبط واتصال السند، اشترط النحوي في ناقل اللغة أن يكون من العرب الفصحاء الذين لم تفسد ألسنتهم بالاختلاط بالأعاجم. ولهذا نجدهم يقولون في كتبهم سمع من فصحاء تميم، أو أخذ عن أعرابيٍّ من قيس، كما نجدهم يضعفون رواية بعض الكلمات أو التراكيب إذا شكوا في فصاحتها، تماماً كما يضعف المحدث الحديث المنقطع أو المعلول. وقد عبّر عن هذا التأثير سعيد الأفغاني حين قال: (إن علماء العربية احتذوا طريق المحدثين في العناية بالسند ورجاله، وتجريحهم وتعديلهم، وطرق تحمّل اللغة، فكانت لهم نصوص لغوية كما كانت لأولئك نصوص دينية)<sup>21</sup>. وتجلّى هذا الأثر

<sup>20</sup>- تقي الدين بن تيمية، علم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1985م، ص8-10.

<sup>21</sup>- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص104-106.

بوضوح في مصطلحات النحاة التي تشبه مصطلحات المحدثين، مثل قولهم يروى عن العرب، وثبت سماعه، وشاذ، ومنكر، وكلها ألفاظ مأخوذة من الموروث الحديثي. كما استعار النحاة من المحدثين منهج الاستقراء، أي جمع الشواهد الكثيرة قبل بناء القاعدة، وهو ما فعله سيبويه في كتابه حين ملأه بالأمثلة المسموعة الموثوقة عن العرب، دون أن يعتمد على الظن أو القياس قبل تحقق النقل.

ومن أوجه العلاقة أيضاً أن النحو والحديث يشتركان في غايةٍ واحدة هي صيانة النص العربي؛ فالحديث يحفظ النص النبوي من التحريف، والنحو يحفظ النص القرآني من اللحن. ومن هنا يمكن القول إن علم النحو نشأ في الأصل لخدمة الحديث والقرآن معاً، فهو الضابط لسلامة اللغة التي بها نقل الشرع وفُهمت العقيدة والأحكام.

وإذا كان المحدثون قد أسسوا لعلم الجرح والتعديل، فإن النحاة أسسوا لما يمكن تسميته جرح اللغة وتعديلها، أي نقد الروايات اللغوية وتمييز الصحيح من الفاسد، والمستقيم من الشاذ. ومن أمثلة ذلك ما نقرأه عند الكسائي أو الأصمعي من مناقشات حول فصاحة بعض الألفاظ المروية، فيقول أحدهم ليس من كلام العرب، كما يقول المحدث ليس بثابت عن النبي ﷺ.

إن العلاقة بين أصول النحو وأصول الحديث علاقة منهجية ووظيفية؛ منهجية لأن النحو استمدّ من الحديث طريق التوثيق والنقل، ووظيفية لأن كليهما هدفه صون النص العربي من الخطأ والتصحيف. وبفضل الحديث ضبط النحو الرواية اللغوية، وبفضل النحو حفظ الحديث سلامة اللفظ والمعنى، فكانا علمين متكاملين، أحدهما يحمي النص من الكذب، والآخر يحميه من اللحن.

المحاضرة 3: الدلالات النحوية

تمهيد:

النحو العربي أحد أهم العلوم التي أسهمت في فهم الخطاب العربي وتأويله، إذ لا يقتصر دوره على تحديد مواقع الكلمات وضبط أواخرها، بل يتجاوز ذلك إلى بيان المعاني التي تولدها التراكيب والعلاقات النحوية بين المفردات. فالنحو في جوهره علم دلاليُّ قبل أن يكون شكلياً، لأنه يدرس كيف يؤدي التركيب اللغوي المعنى المقصود، وكيف يمكن أن يتغير المعنى بتغير البنية.

لقد أدرك النحاة الأوائل أن النظام النحوي ليس غاية في ذاته، بل هو وسيلة لضبط دلالات الألفاظ في السياق، ولذلك قالوا بالإعراب فرع المعنى. فالمعنى هو الذي يوجّه الإعراب، والنحو هو الأداة التي تكشف عن مقاصد المتكلم. ومن هنا كانت الدلالات النحوية ميداناً يجمع بين الدرس اللغوي والبلاغي، إذ يُظهر كيف تُسهم البنية في صناعة الدلالة، وكيف تنوع المعاني بتنوع الأساليب والتراكيب. إن فهم الدلالات النحوية يُمكن الدارس من تحليل النصوص العربية - قرآنية كانت أو أدبية - تحليلاً عميقاً، يراعي العلاقة بين الشكل والمعنى، وبين القواعد والمقاصد، فيكشف عن جمال التركيب العربي ودقته في التعبير عن أدق الانفعالات والمواقف.

الدلالات النحوية أحد المحاور الأساسية في دراسة اللغة العربية، إذ تُعنى ببيان المعاني التي تُفهم من التراكيب النحوية، لا من مفردات الألفاظ وحدها. فالنحو لا يقتصر على ضبط أواخر الكلمات، بل يمتد إلى الكشف عن القيم والمعاني التي تُحدثها العلاقات بين الكلمات في الجملة، مثل التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والحذف والذكر، والربط بالعوامل المختلفة.

فالدلالة النحوية هي إذن المعنى الذي يتولّد من نظام الإعراب والتركيب أي هي المُستمدّة من نظام الجملة وترتيبها وحركات إعرابها<sup>22</sup>، وهي تختلف عن الدلالة المعجمية التي تخصّ الكلمة في ذاتها. فعلى سبيل المثال، كلمة "قام" تدلّ في معجمها على النهوض، ولكنها في تراكيب مختلفة تكتسب دلالات نحوية مضافة ففي قولنا قام زيدٌ الفعل دلّ على الحدث والزمن الماضي، والفاعل رفع ليفيد الإسناد. وفي قولنا لم يقم زيدٌ تغيّرت الدلالة النحوية بالنفي والجزم، فتحوّل الزمن إلى استقبالٍ منفيّ.

كما أن اختلاف الإعراب يُحدث تغيّراً في المعنى كما جاء عن ابن الأنباري (الإعراب إنما دخل الكلام في أصل المعنى)<sup>23</sup> فاستيضاح المعنى ودلالة الجملة عليه لا تتم إلا عن طريقه، وإذا كان علم الدلالة قد أصبح علماً مستقلاً له خواصه وأسسها فإن الإعراب يبقى الأساس الأول له، بقولنا ضربَ زيدٌ عمراً يدلّ على أن زيداً هو الضارب. وقولنا ضربَ زيداً عمروٌ يُغيّر المعنى كلياً، فيصبح زيد هو المضروب. وهذا يبيّن أن الإعراب حامل للدلالة، وأن تغيّر الحركة قد يبدّل المعنى، وهو ما لا يوجد في كثير من اللغات الأخرى.

تتجلى الدلالات النحوية في مستويات متعددة، أهمها:

- دلالة الموقع الإعرابي: كرفع الفاعل ونصب المفعول، إذ يترتب عليها تحديد الوظيفة والمعنى.

<sup>22</sup> - عودة خليل أبو عودة، التطور الدلالي بين لغة الشعرا الجاهلي ولغة القرآن الكريم، مكتبة المنار، 1985م، ص276.

<sup>23</sup> - الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين، المكتبة العصرية، ط1،

2003م. ص20.

- دلالة الصيغة والتركيب: مثل دلالة الجملة الاسمية على الثبوت، والجملة الفعلية على التجدد والحركة.

- دلالة الترتيب: كالتقديم والتأخير الذي يغير المعنى البلاغي أو يخصص الدلالة، كقولنا إياك نعبد بدل نعبدك يفيد القصر والتخصيص.

- دلالة الربط النحوي: كأدوات الشرط والنفي والاستفهام، فهي تحدد نوع العلاقة بين أجزاء الجملة وتوجه معناها العام.

وتبرز أهمية الدلالات النحوية في أنها تربط البنية بالمعنى، وتكشف عن كيفيات توجيه الكلام في سياقه، مما يجعل النحو أداة لفهم المقاصد، لا مجرد علمٍ بالشكل. ولهذا كان النحاة القدامى يقولون الإعراب فرع المعنى، والمعنى أصل الإعراب. إن دراسة الدلالات النحوية تُظهر عمق الفكر العربي في إدراك العلاقة بين التركيب والمعنى، وتبين كيف تحوّل النحو من مجرد قواعد شكلية إلى علمٍ وظيفيٍّ تأويليٍّ، يسعى إلى تفسير الخطاب العربي في ضوء نظامه الدلالي والبلاغي المتكامل.

والدلالة النحوية هي الدلالة المحصّلة من استخدام الألفاظ أو الصور الكلامية في الجملة المكتوبة، أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي<sup>24</sup> ومثال ذلك ما ذكره أبو عبيد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (عائِدُ مبتدأ المريض مضاف إليه على حرف جر مخارِفِ اسم مجرور الجنة مضاف إليه حتى حرف نصب يرجع فعل مضارع وشبه الجملة على مخارِفِ في محل رفع خبر، علاقات تركيبية داخل هذه العبارة، وهي علاقة الإضافة بين (عائد) و(المريض)، وكذلك بين (مخارِف) و(الجنة)، وهناك علاقة التلازم بين الجار

<sup>24</sup> - فريد حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب، 2005، ص 43.

والمجرور، وبين المبتدأ والخبر، والعبارة تبدأ باسم الفاعل (عائد) تفيد دلالة صرفية، وهي اسم الفاعل. و دلالة نحوية، وهي الابتداء.

فالصيغة الصرفية والوظيفة النحوية لهذه الكلمة تتضافران لتحقيق معرفة حدود تلك الكلمة بدقة، وكلمة (المريض) تفيد تخصيص العيادة، وكذلك كلمة (الجنة) تفيد تخصيص المخارف بها، وكلمة (على) تفيد الظرفية، و(حتى) تفيد انتهاء الغاية، والفعل (يعود) مضارع يفيد الاستمرار. هذا الترتيب أدى معنى.

الألفاظ المفردة لا يمكن أن تُحقّق الوظيفة الأساسية للغة ، ألا وهي التعبير عن مكوّنات الفكر ، ولا يكون هذا إلا بترتيب تلك الألفاظ ترتيباً معيناً في ضمن تركيبٍ يؤلّف فيه المتكلّم بين الألفاظ على وفق المعاني وحسبما تقتضيه الدلالة . (فليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق ، بل أن تناسقت دلالتها ، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل)<sup>25</sup> فالمعنى العام للجملة أن جمال الكلام العربي لا يتحقق بمجرد انتظام الألفاظ وثنابها صوتياً أو إيقاعياً، وإنما يتحقق بتناسق المعاني واتساق الدلالات وفق منطق العقل ومقتضى الحال. فاللغة ليست أصواتاً تُسمع فحسب، بل هي أفكار ومعان تُبنى داخل سياق ذهنيّ منظم، يربط بين الألفاظ بروابط معنوية دقيقة. وتوالي الألفاظ في النطق يشير إلى الجانب الشكلي من الكلام، أي ترتيب الكلمات على نحوٍ صحيح من حيث التركيب الظاهري. أما تناسق الدلالات وتلاقي المعاني فيعبّر عن الجانب العمقي الدلالي، حيث تتكامل معاني الجمل والألفاظ لتشكّل وحدة فكرية منسجمة. وعبارة أخرى ليست البلاغة في أن تقول كلاماً صحيحاً نحواً، بل في أن يكون كلامك معبراً عن قصدك تعبيراً منطقيّاً منسجماً مع المقام. والقول يُبرز مبدأً أساساً من مبادئ البيان العربي، وهو أن اللغة

<sup>25</sup> - أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3،

تفكير منسق قبل أن تكون نطقاً منظماً. ولهذا قال الجرجاني في دلائل الإعجاز النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلام<sup>26</sup>. أي أن المعنى هو الذي يوجه النظم، والعقل هو الذي يختار من التراكيب ما يعبر عن الغرض بأكمل صورة.

والصورة الواضحة للتركيب هي الجملة، التي تمثل الأساس المتين الذي يرتكز إليه على النحو. وقد عني علماء العربية القدماء بدراسة الجملة وعرفوها بأنها الكلام الذي يحسن السكوت عليه. وأفاضوا في دراستها من الناحيتين الشكلية والدلالية، يشهد بذلك كتاب سيبويه الذي يعدّ أقدم كتاب نحوي وصل إلينا، إذ تجده حريصاً على الإحاطة بكل ما يتعلق بالأساليب العربية من خصائص لغوية ونحوية وبيانية<sup>27</sup>، ولا يكتفي بالوقوف عندها، بل يشير إلى مواطن الحُسن والقُبْح فيها، وإلى أسباب ذلك، بما يصبّ في صميم الدرس النحوي الدلالي الذي يقوم على دراسة نظم الكلام وأسرار تأليفه ومدى ملاءمته لظروف القول، وهو ما وجدناه لدى غيره من علماء النحو أمثال: المبرد، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني، والزنجشري وغيرهم.

وكذلك عني المحدثون بدراسة الجملة، ولاسيما العالم اللغوي دي سوسير الذي وضع أسس المنهج الوصفي في دراسة اللغة في مستوياتها المختلفة: الصوتي، والصرفي، والدلالي، والتركيب، فظهر ما يُعرف بعلم الألسنية الذي يعنى بالتركيب العام للنظام اللغوي<sup>28</sup>، والذي نضج أكثر على يد العالم (تشومسكي) صاحب النظرية التوليدية التحويلية التي تناولت إرساء قواعد جملة من المفاهيم، وقالت بإمكانية توليد عدد لا محدود من الجمل مشتقة من جملة واحدة بعد إجراء التحويلات عليها.

<sup>26</sup> - الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 95-96.

<sup>27</sup> - ينظر: سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 3، ج 1، ص 32

<sup>28</sup> - خرما نايف، أضواء على الدراسات اللغوية، عالم المعرفة، الكويت، 1978، العدد 9، ص 51.

وقد منح الدكتور مهدي المخزومي الجملة بعدها العام حين عدّها (الصورة اللفظية الصغرى في الكلام المفيد في آية لغة من اللغات ، وهي المركب الذي يُبين المتكلم به أنّ صورة ذهنية كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه ، ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع)<sup>29</sup> ومنه مفهوم الجملة أو التركيب المفيد بوصفه الوحدة الأساسية للتعبير اللغوي في أيّ لغة. ومعناها أنّ الكلام المفيد - أي الذي يدرك السامع معناه ويستوعب مقصده - ليس مجرد مجموعة ألفاظ، بل هو صورة لفظية صغرى تُعبّر عن صورة ذهنية موجودة في عقل المتكلم. فالمتكلم حين يريد أن يعبر عن فكرة، تُتكوّن في ذهنه أولاً صورة معنوية مؤلفة من عناصر مترابطة (فاعل، حدث، علاقة، زمان، مكان...)، ثمّ يكسوها بألفاظ مرتّبة وفق نظام اللغة لتصبح جملة مفهومة.

وهذه الصورة اللفظية تمثّل الجسر بين العقل واللغة، فهي تنقل ما يجول في الفكر من معانٍ مجردة إلى أصواتٍ منطوقة يمكن للسامع أن يتلقاها ويفهمها، فيتكوّن لديه في ذهنه صورة ذهنية مقابلة تشبه ما أراد المتكلم إيصاله. ومن هنا تتجلى وظيفة اللغة التواصلية: تحويل الفكر إلى لفظ، ثمّ إعادة اللفظ إلى فكر عند السامع، فالكلام المفيد هو ترجمة صوتية للمعنى العقلي، والجملة هي الأداة التي تُظهر ما في النفس من تصور أو حكم في صورة لغوية منظمّة تتيح التفاهم بين العقول.

وتجتمع ثلاثة أُسس في منح الجملة دلالتها الخاصّة هي :

1- ارتباط الألفاظ بعلاقات نحويّة تنتظم بها المعاني المراد التعبير عنها في نصّ يقوم على

قواعد نحويّة صحيحة .

<sup>29</sup> - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م، ص31.

2- ارتباط الألفاظ بعلاقات سياقية تنتظم بها مفرداتها بعضها مع بعض ، وتنتظم هي مع ما

قبلها وما بعدها في ثتابع فكريّ متناسق يخضع للمعنى العام للنصّ الكلي .

3- وقد يلجأ المتكلم إلى العدول عن العلاقات النحويّة المباشرة إلى أساليب بيانيّة أو بلاغيّة

يرقى بموجبها المستوى الفنيّ لكلامه

فتقوم دلالة الجملة على ثلاثة أسس مترابطة تمنحها معناها الخاص أولها العلاقات النحوية التي تنتظم بها الألفاظ وفق القواعد الصحيحة لتؤدي المعاني المقصودة بدقة، فسلامة التركيب هي الشرط الأول للفهم السليم. وثانيها العلاقات السياقية التي تربط مفردات الجملة بعضها ببعض داخل النص، وتنسقها مع ما قبلها وما بعدها في سياق فكري متكامل يراعي وحدة المعنى العام. أما الأساس الثالث فهو العدول البلاغي أو البياني، حيث يتجاوز المتكلم الترتيب النحوي المباشر إلى أساليب فنية أرفع، كالتقديم والتأخير، أو المجاز، أو الكناية، ليكسب الجملة بعداً جمالياً وإيحائياً دلاليّاً أعمق، فتغدو اللغة أداةً للتعبير الفني لا مجرد وسيلة للإخبار.

## المحاضرة 4: السماع: تعريفه وأنواعه.

تمهيد:

السماع الأساس الأول الذي قام عليه صرح النحو العربي، وأساس الاستدلال في تفعيد قواعده، إذ اعتمد النحاة الأوائل على ما سمعوه من كلام العرب الفصحاء قبل أن يضعوا أي قاعدة أو حكم. فالسماع عندهم هو الأصل الذي تُردُّ إليه الشواهد، وهو المعيار الذي يُحتكم إليه عند الاختلاف، لأنه يمثل الاستعمال اللغوي الصحيح الذي نطق به العرب في جاهليتهم وصدر الإسلام، حين كانت العربية ما تزال على سجيته ونقائها.

ومن هنا كانت قيمة السماع لا تقتصر على إثبات الصيغ والأبنية، بل تمتد إلى ضبط المعاني وتحديد وجوه الإعراب والاستعمال. وقد صار السماع عند النحاة أول الأدلة النحوية التي يُبنى عليها القياس والإجماع، حتى قالوا: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. ولأن اللغة بطبيعتها حيّة متجددة، فقد حرص العلماء على تقييد حدود السماع وضبط أنواعه، فميزوا بين السماع المباشر من أفواه الأعراب الفصحاء، والسماع المنقول في الروايات الموثوقة والقراءات القرآنية والشعر العربي القديم. وبذلك مثل السماع المنطلق الأول لكل بناءٍ نحويٍّ أو صرفيٍّ، وأساس الثقة في كل ما نُسب إلى العربية من أساليب وتراكيب.

تعريف السماع:

السماع في اللغة واصطلاح أهل اللغة:

السماع أول مصدر من مصادر الاستدلال النحوي، وأهم أساس قامت عليه قواعد العربية، طرحت المعاجم العربية الجذر س م ع هو ( السَّمْعُ الْمَصْدَرُ ، وَالسَّمْعُ :

الإسم... اسمٌ ما استلذت الأذن من صوتٍ حسنٍ، والسمع أيضاً: ما سمعت به فشاع وتكلم به)<sup>30</sup> وفي اصطلاح أهل هو النقل الموثوق للكلام العربي الفصيح الذي صدر عن العرب الأتقاح قبل اختلاط اللسان العربي بغيره من الألسنة الأعجمية. وقد عرفه ابن الأنباري في كتابه اللع بقوله: ( النقل هو الكلام العربي الفصيح -المنقول النقل الصحيح- الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة)<sup>31</sup>، أي أن السماع هو ما تواتر نقله من كلام العرب الفصحاء نقلاً صحيحاً، بعيداً عن الدور أو الانتحال. وبهذا المفهوم يخرج من دائرة السماع كل كلام صادر عن المولدين أو الأعاجم ممن لم يعرف عنهم صفاء الفصاحة.

كما أوضح السيوطي هذا المعنى في الاقتراح بقوله: (السمع هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته)<sup>32</sup>، فيرتبط إذن بكل كلام ثبتت فصاحته واطمأن العلماء إلى صحته، سواء أكان قرآناً أم حديثاً نبوياً أو شعراً أو نثراً عربياً فصيحاً قبل فساد الألسنة.

#### 1- مفهوم السماع في الاصطلاح النحوي:

السمع في الاصطلاح هو: نقل كلام العرب الفصحاء كما نطق، دون تصرف أو تعديل، اعتماداً على الرواية الصحيحة عن الثقات من أهل اللغة. وهو بهذا يمثل المصدر الأصيل الذي تُستمد منه القاعدة النحوية قبل القياس والإجماع. فاللغة عند النحاة تُسمع أولاً ثم تُقاس بعد ذلك، ولهذا قالوا: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)<sup>33</sup> فاللغة العربية لا تُبنى على الاختراع أو التوليد، وإنما على المحاكاة والقياس على ما نُقل وصحّ سماعه من كلام العرب الفصحاء. فإذا سُمع عن العرب تركيب أو صيغة أو

<sup>30</sup> - ابن منظور، لسان العرب، سمع، ج8، ص165.

<sup>31</sup> - الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص81.

<sup>32</sup> - السيوطي، الأصول في النحو، ص39.

<sup>33</sup> - ابن جني، الخصائص، ج1، ص352.

أسلوب، جاز للنحوي أن يقيس عليه ما شابهه في البنية أو المعنى، لأن ما يوافق منطق العربية في تركيبها وأصواتها يُعدّ منها، حتى وإن لم يُنقل عن العرب نصّاً مثلاً إذا سُمع من العرب قولهم قام زيدٌ، جاز أن يُقال جلس خالدٌ، وإن لم يُنقل هذا التركيب بعينه، لأن القياس في التركيب واحد، وكلاهما على صورة الفعل الماضي المسند إلى فاعل ظاهر. وعلى هذا الأساس وضع النحاة قواعدهم، فجعلوا السماع أصلاً والقياس فرعاً يُبنى عليه.

المقصود أن العربية نظام منطقي له قوانين مطردة، فإذا ثبتت قاعدة سماعاً، أمكن تعميمها على نظائرها قياساً، لأن العرب لا تتكلم بعبث، وإنما تسير لغتها على نسق معقول. فالقياس في النحو أشبه بما هو في الفقه: إلحاق فرع بأصل لعلته تجمع بينهما. ومن هنا كان القياس وسيلة لتوسيع دائرة الاستعمال العربي دون الخروج عن حدوده الأصلية.

هذه القاعدة تُظهر توازن النحو العربي بين المنهج النقلي (السماع) والمنهج العقلي (القياس)؛ فالنحو لا يكتفي بما سُمع فقط، ولا يُنشئ قواعد من فراغ، بل يجعل السماع أساساً والقياس امتداداً له. فالعرب أصل في اللغة، ومن وافق طريقتهم في النطق والتركيب فله حكمهم.

2- شروط السماع الصحيح:

ولأن السماع هو الحجّة الأولى، فقد وضع العلماء له شروطاً دقيقة تميّزه عن الكلام الدخيل، أهمها:

-الفصاحة: أن يكون الكلام المسموع صادراً عن عربيّ فصيحٍ لم تُخالط لغته العجمة أو اللحن، فيُستبعد العامي والركيك. والفصاحة في هذا السياق هي الشرط الأول لصحة

السمع اللغوي، وهي تعني أن يكون الكلام المروي أو المسموع صادراً عن عربيّ سليم اللسان، مستقيم الطبع اللغوي، لم تتأثر لغته بالعجمة أو اللحن. فالعرب الأتقن الذين عاشوا في البادية كانوا يتكلمون بلغة نقيّة خالية من الخطأ، لأنهم بعيدون عن اختلاط الألسن، بخلاف أهل المدن الذين تأثرت لغتهم بالاختلاط الثقافي والاجتماعي في مامعناه أنها (الألفاظ الظاهرة البينة القابلة للفهم، المأنوسة في استعمالها من لدن الشعراء والكتاب، لمكان حسنها في النظم والتأليف)<sup>34</sup> فكل لفظة بينة للمعنى، مفهومة متوافقة للقاعدة الصرفية.

يريد النحاة بهذا الشرط أن يضمنوا أن المادة اللغوية التي يعتمدون عليها في تععيد القواعد تمثل العربية الأصيلة الخالصة<sup>35</sup>، لا اللغة العامية أو المولدة، فالعامية، وإن كانت مفهومة، فقد طرأ عليها تغيير في البنية أو الإعراب أو الدلالة، مما يجعلها غير صالحة للاستشهاد النحوي؛ لذلك اقتصر الأوائل في السماع على أفصح القبائل العربية مثل: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض قبائل الطائيين، لأن لغتهم كانت المعيار الأعلى للفصاحة تأخذ على سبيل المثال من الفصيح قول العرب جاء الرجلُ برفع الرجلُ؛ لأن الفاعل مرفوع، أما من اللحن والعامية قول بعضهم جاء الرجلُ بنصب الرجلُ، وهو خطأ في الإعراب. فالأول فصيح يُحتج به في السماع ويُقاس عليه، أما الثاني فلا يدخل في دائرة السماع، لأنه صادر عن لسان لم يستقم على قوانين العربية.

<sup>34</sup> - حميد آدم ثويني، البلاغة العربية، دار المناهج، عمان الأردن، ط 1، 2007م، ص 32.

<sup>35</sup> - مجدي وهبة، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان بيروت، ط 2، 1984م، ص 273.

الفصاحة إذن ليست مجرد بلاغة في التعبير، بل هي سلامة لغوية في اللفظ والتركيب، تجعل الكلام المسموع حجةً يُستند إليها في بناء القواعد النحوية، لأنها تمثل الصورة الأصلية للغة التي نزل بها القرآن الكريم.

- صحة النقل: أن يكون الراوي أو الناقل معروفاً بالضبط والصدق، على غرار منهج المحدثين في توثيق الرواية. وصحة النقل هي الشرط الثاني من شروط اعتماد السماع في أصول النحو، وتُقصد بها سلامة الرواية اللغوية وثبوتها عن ناقل موثوق معروف بالصدق والدقة في الأداء<sup>36</sup>، بحيث يمكن الاطمئنان إلى أن ما نُقل من كلام عربيٍّ قد وصل إلينا كما نطق به أصحابه دون تحريف أو زيادة أو نسيان.

النحاة، شأنهم شأن المحدثين، أدركوا أن اللغة المروية إذا لم تُضبط بالأسانيد والرواة الموثوقين فقدت قيمتها العلمية، لأن الاستشهاد اللغوي لا يقوم على الظن أو الروايات المجهولة. لذلك كانوا يُعنون بذكر سلسلة النقل فيقولون مثلاً: حدثنا فلان عن فلان من بني تميم أنه قال كذا...، تماماً كما يُقال في الحديث النبوي. وكانوا يتحرّون في الراوي صفتي الضبط والعدالة: والضبط أن يكون الراوي حافظاً دقيقاً للألفاظ كما سمعها. والعدالة أن يكون صادقاً لا يُتهم بالكذب أو التصحيف في الرواية.

فلو روي عن أعرابيٍّ فصيح من قبيلة تميم أنه قال: ما أحسن السماء! يريد التعجب من جمالها، فإن النحاة يقبلون هذه الرواية ويستشهدون بها على بناء صيغة التعجب "ما أفعله"، لأنها منقولة عن راوٍ موثوق معروف بالفصاحة، أما إذا روي نفس المثال عن مولدٍ أو راوٍ مجهول الأصل أو اللهجة، فلا يعتمدونه، لأن النقل حينها غير مضمون الصحة، وقد يكون محرّفاً أو دخله تصحيف في اللفظ.

<sup>36</sup> - عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات الكويت، 1977م، ص 210.

صحة النقل تضمن أن ما يُحتج به في النحو هو كلام عربي خالص وصل عن طريق موثوق لا شك في ضبطه<sup>37</sup>، وبهذا أرسى النحاة في لغتهم منهج التوثيق العلمي الذي يشبه منهج المحدثين في نقد الأسانيد وتحيص الروايات، فصارت القاعدة النحوية نتيجة لنقل متواتر صحيح لا مجال فيه للشك أو الظن.

-التواتر أو الكثرة: أن يُنقل الكلام عن جماعة من الرواة الموثوقين، ليخرج عن حدّ القلة أو الشذوذ، فيصبح معتمداً في الاستشهاد. ويقصد النحاة بشرط التواتر أو الكثرة أن يكون الكلام المسموع أو المنقول قد رواه عدد كبير من الرواة الثقات ممن لا يُتصور تواطؤهم على الخطأ أو الكذب، بحيث يكتسب النقل صفة القطع واليقين لا الظن أو الاحتمال.

فاللغة العربية، في نظر الأصوليين، لا تُبنى على ما نُقل عن فرد واحد أو حالة نادرة، لأن ذلك يُعدّ شاذاً لا يُقاس عليه، وإنما تُبنى على ما شاع واستقرّ في كلام العرب الفصحاء حتى صار مقبولاً عند أكثرهم، وهذا المنهج يجعل القاعدة النحوية ناتجة عن ظاهرة لغوية عامة مطّردة، لا عن استعمالٍ خاصٍّ أو محدود. من ذلك أن العرب في مجموعهم يقولون هذا رجلٌ كريمٌ برفع الصفة كَرِيمٍ لأنها نعت مرفوع تابع للمنعوت. وقد تواتر هذا الاستعمال في كلام العرب شعراً ونثراً، فصارت قاعدة مطّردة يُقاس عليها. أما لو وُجدت رواية نادرة عن أحد العرب قال فيها هذا رجلاً كريماً بالنصب، فلا يُعتدّ بها في بناء القاعدة لأنها شاذة لا تُمثل الاستعمال العام، وتُذكر فقط على سبيل الحكاية لا الاحتجاج.

التواتر يضمن أن ما استدل به في النحو ليس استعمالاً فردياً أو لهجياً خاصاً، بل هو معبرٌ عن الذوق الجمعي للعرب في زمن الفصاحة. فكل قاعدة نحوية حقيقية لا بد أن

<sup>37</sup>- السيوطي، الأصول في النحو، ص 62.

تستند إلى سماع متواتر متكرر من العرب الفصحاء، حتى تكون قاعدة عامة راسخة يُقاس عليها في كل موضع.

وقد أخذ النحاة بهذه الشروط تأثيراً بمنهج المحدثين في نقد الأسانيد وتحيص الروايات، إذ رأوا أن اللغة لا تقل قداسة عن الحديث، لأنها أداة لفهم القرآن وحفظه من اللحن.

### 3- مصادر السماع عند النحاة

حصر اللغويون مادة السماع في خمسة مصادر رئيسة تمثل أصول العربية الصافية، وهي:

-القرآن الكريم: وهو أعلى درجات الفصاحة، وبه يحتج النحاة دون قيد أو شرط.

-القراءات القرآنية المتواترة: لأنها تمثل وجوهاً صحيحة للنطق العربي.

-الحديث النبوي الشريف: بشرط ثبوت لفظه وصحته وعدم تأويله بغير العربية الفصحى.

-الشعر العربي القديم: ولا سيما شعر الجاهلية والإسلام وصدر الدولة الأموية.

-الشواهد النثرية: تخطب العرب وأمثالهم وأخبارهم وأقوالهم المأثورة.

### 4- أهمية السماع في بناء أصول النحو:

السماع المنبع الأصيل الذي يُستمد منه النحو العربي، فهو الذي يكشف عن النص العربي الخالص قبل امتزاجه بالعجمة، ومنه تُستنبط القواعد وتُبنى الأحكام. وقد شبه النحاة السماع بـ«النص الكامل» الذي يُحتكم إليه كما يُحتكم إلى القرآن في الفقه. وقد عبّر ابن جني عن مكانة السماع بقوله: (إذا أدك القياس إلى شيء، ثم سمعت العرب

قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت فيه إلى ما هم فيه)<sup>38</sup> أي أن السماع مقدّم على القياس، لأنه الأصل الذي لا يعلوه اجتهاد.

#### 5- السماع عند ابن جني

تميّز ابن جني بنظرته العميقة إلى السماع<sup>39</sup>، إذ اعتبره أصلاً لغوياً وعقلياً في آن واحد، فهو عنده الكلام المنقول عن عربٍ ثبتت فصاحتهم وسلامة سليقتهم، سواء كانوا من البادية أو من الحاضرة، ما دامت لغتهم خالصة من المؤثرات الأعجمية. وقد خالف في ذلك مذهب البصريين الذين قصرُوا الاحتجاج على قبائل معينة، فكان ابن جني أوسع أفقاً، إذ يرى أن جميع لهجات العرب حجة ما دامت عربية صحيحة، وإن كان يُفاضل بينها في القوة، فيصف بعضها بـ«الأولى» أي الأقوى، وبعضها بـ«خلاف الأولى»<sup>40</sup> أي الأضعف.

كما لم يكن ابن جني يقيم وزناً للمذهب النحوي للراوي (بصري أو كوفي)، بل كان يقبل الرواية متى تحقق فيها شرط الفصاحة، ويستأنس بأقوال معاصريه دون أن يجعلها حجة تأسيسية. وقد أخذ عن فصحاء القبائل في الكوفة والبصرة والبادية، وكان كثير السؤال والمشافهة لأهل اللغة، مثل أبي عبد الله الشجري الذي وثق بفصاحته. ورغم أنه عاش في زمنٍ ضعف فيه الاحتجاج بالعرب، إلا أنه رأى أن الفصاحة لا تنقرض بزمن أو مكان، أي أن المعيار الحقيقي عنده ليس الزمان ولا الموطن، بل صدق الملكة اللغوية وسلامة السليقة.

<sup>38</sup> - ابن جني، الخصائص، ج1، ص125.

<sup>39</sup> - ينظر: ابن جني، الخصائص، ج1، ص117.

<sup>40</sup> - حسين الفتلي، أصول التفكير النحوي عند ابن جني في كتابه الخصائص، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل

، العدد14، 2013م، ص539.

إذا السماع هو الأساس الأول الذي قام عليه علم أصول النحو، وأنه يمثل منهجاً استقرائياً لغوياً يقوم على التتبع والرواية، لا على الافتراض أو القياس. كما أن النحاة، بتأثرهم بعلماء الحديث والفقهاء، قد جعلوا من السماع عملية علمية دقيقة تقوم على التحقق، والتواتر، والفصاحة، مما جعل النحو علماً له مناهجه وضوابطه الخاصة في جمع المادة وتحليلها.

المحاضرة 5: القرآن الكريم والحديث النبوي

تمهيد:

السماع في التراث اللغوي والنحوي العربي المنبع الأصيل الذي استقى منه العلماء قواعد العربية وضوابطها، فهو الذي حفظ للغة صفاءها وسموها عبر القرون. وقد تميّزت مصادر السماع عند النحاة بطابعها الموثوق والمقدس، إذ انطلقوا في استنباط القواعد من النصوص التي تمثل أصدق صورة للعربية الفصحى في زمن نزول الوحي. ومن هنا كانت القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف في مقدّمة هذه المصادر، لأنهما يجسّدان أرقى درجات الفصاحة والبيان، ويشكّلان النموذج الأعلى الذي يُحتجّ به في اللغة والنحو والبلاغة.

فالقرآن الكريم بصفته كلام الله المنزل بلسانٍ عربيٍّ مبين، هو المصدر الأول للسماع، وأفصح ما نطق به اللسان العربي على الإطلاق، وقد أجمع النحاة واللغويون على اتخاذه الميزان الأعلى للقياس النحوي والصرفي، إذ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

أما الحديث الشريف، فهو البيان النبويّ للقرآن الكريم، وقد نطق به النبي صلى الله عليه وسلم في أصفى صور العربية التي كانت سائدة في عصره، فصار بعد القرآن ثاني

مصادر الاحتجاج والسماع، لما اتم به من صفاء لغوي ودقة في الأداء وصدق في النقل. وبذلك يمثل القرآن والحديث معاً الأساس الأول لعلم أصول النحو، إذ انطلقت منهما عملية الاستقراء اللغوي، واستمدّ منهما النحاة شواهدهم، فبقيت العربية بهما لغة الوحي، والعقل، والبيان، محافظةً على نقائها وأصالتها.

## 1- القرآن الكريم المصدر الأول للسماع:

القرآن الكريم في نظر علماء العربية والنحو النصّ الأعلى في الفصاحة والبيان، ومصدرا لا يدانيه أي نص لغوي في سلامة التركيب ودقة الأداء وسموّ الدلالة. فقد نزل بلسان عربيّ مبين جامع لخصائص العرب في لغتهم وأساليبهم، ومُعجز في نظمه وأسلوبه، حتى عدّه العلماء المنطلق الأول لتقعيد القواعد النحوية والصرفية.

إذ يُنزل النحويّون القرآن منزلةً الأصل المعياري الذي تُوزن عليه تراكيب العربية، فهو النموذج الأمثل للفصاحة، الذي استنبطت منه القواعد القياسية، واحتجّ بآياته في إثبات القواعد أو نقضها. وقد أشار ابن جني إلى هذا المعنى بقوله: (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)<sup>41</sup>، فالقرآن الكريم إذن هو الذروة التي يُقاس عليها الكلام العربي كله.

ومكانة القرآن في الاحتجاج اللغوي لم تأت من كونه نصّاً دينياً فحسب، بل لكونه وثيقة لغوية موثقة بالتواتر، حُفظت ألفاظه ونُقلت إلينا نقلاً صحيحاً دقيقاً، فهو - كما قال الزرقاني - الكلام الإلهي المعجز، المتعبد بتلاوته، المنقول إلينا بالتواتر<sup>42</sup>، مما يجعله أصدق شاهد لغوي على سلامة اللغة العربية.

<sup>41</sup> - ابن جني، الخصائص، ج1، ص358.

<sup>42</sup> - محمد الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى الحلبي، ط3، ج1، ص19

وقد اختلف النحاة في القراءات القرآنية من حيث صلاحها للاحتجاج؛ فبعضهم اشترط التواتر، وبعضهم أجاز الاستشهاد بالقراءات الشاذة إذا تحققت فيها شروط الفصاحة العربية. فمثلاً، استشهد بقراءة الحسن (اهبطوا مصر) بمنع الصرف لأنها تؤيد قاعدة نحوية، رغم أنها ليست من القراءات السبع. وهكذا جعلوا القراءات القرآنية ميداناً خصباً لتعدد الوجوه الإعرابية، مما وسّع أفق الدرس النحوي واللغوي، وبين مرونة العربية وغناها.

أجمع النحاة على المحيية بالقرآن الكريم، ودليل ذلك وجود الشواهد القرآنية في كتبهم على اختلاف مشاربهم وتعدد مدارسهم مما أتاح فرصة تعدد الأوجه<sup>43</sup> وعن أهمية النحو نجد ما يوضحه الكسائي لأبي يوسف في قصة طريفة حدثت بينهما في مجلس هارون الرشيد فيروي ( أن الكسائي قال له: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك؟ وقال الآخر: أنا قاتلُ غلامِك، أيهما كنت تأخذه؟ قال أبو يوسف: آخذهما جميعاً، قال الرشيد - وكان له بصر بالعربية: أخطأت، فاستحيا أبو يوسف. قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك، بالإضافة لأنه فعل ماضٍ، أمّا الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك، فلا يؤخذ به؛ لأنه مستقبل ولم يكن بعد، كما قال جلّ شأنه: ( فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنَسِيًّا \* فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ) مريم 23، 24<sup>44</sup> ومنه قصته الثانية فروي أن أبا يوسف - صاحب أبي حنيفة - دخل على الرشيد، والكسائي يداعبه ويمارحه؛ فقال له - أي: للرشيد - أبو يوسف: هذا الكوفي - يعني: الكسائي - قد استفرغك وغلب عليك، فقال: يا أبا يوسف، إنه ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي، فأقبل الكسائي على أبي يوسف، فقال: يا

<sup>43</sup> - محمود أحمد نخلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، ط1، 1987م، ص34.

<sup>44</sup> - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ج3، ص177.

أبا يوسف، هل لك في مسألة؟ فقال: نحو أم فقه؟ قال: بل فقه. فضحك الرشيد حتى فخص برجله، ثم قال: تلقي على أبي يوسف فقهاً؟! قال أبو يوسف: نعم. قال الكسائي: يا أبا يوسف، ما تقول في رجل قال لامرأته: "أنت طالق أن دخلت الدار"، وفتح أن؟ قال أبو يوسف: إذا دخلت طَلقت. قال الكسائي: أخطأت يا أبا يوسف. فضحك الرشيد، ثم قال: كيف الصواب؟ قال الكسائي: إذا قال "أن" فقد وجب الفعل ووقع الطلاق، وإن قال: "إن" فلم يَجِب ولم يقع الطلاق، قال: فكان أبو يوسف بعدها، لا يدع أن يأتي الكسائي<sup>45</sup> ما يبرز فضل النحو على باقي العلوم وأهميته في إدراك المعنى، ترك علماء الأصول يقدموه في مؤلفاتهم وبحوثهم.

ومن أمثلة الاحتجاج النحوي بالقرآن قول الله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) (المائدة: 6) حيث استدلّ بالنصب والجر في كلمة أرجلكم على اختلاف القراء، فكانت مادة خصبة للنحويين في باب العطف والجر بالمجاورة، كما مثلوا بها لبيان أثر القراءات في تنوع المعنى النحوي. فالنصب يدل على وجوب الغسل، والجر يوحى بالمسح، وقد فُسر بالجر المجاور أو بالعطف على محل برؤوسكم. وهكذا صار التعدد القرآني في القرآن من أعظم ميادين البحث النحوي.

ومنه ما ذكره الفراء من قوله تعالى: (لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) البقرة 286، الوُسع اسم في مثل معنى الوجد والجهد<sup>46</sup>. ومن قال في مثل الوجد الوجد، وفي مثل الجهد: الجهد قال في مثله من الكلام: (لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) ولو قيل: وسعها لكان جائزاً، ولم نسمعه. إذن نلاحظ كيف نحنا نحو السماع لإثبات الضمة على الوُسع،

<sup>45</sup> - ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ص 175.

<sup>46</sup> - الفراء، معاني القرآن، تخ: أحمد نجاتي، محمد علي النجار، الشلي، دار المصرية، مصر، ط 1، ص 188.

غير أنه جوز الفتح وقال: ولم نسمعه. وقوله تعالى (سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ) (وَإِدْعُ الْإِنْسَانَ) وما أشبهه ، وقد تسقط العرب الواو وهي واو جماع ، اكتفى بالضمة قبلها فقالوا في ضربوا : قد ضرب ، وفي قالوا : قد قال ذلك ، وهي في هوازن وعليها قيس أنشدني بعضهم: إذا ما شاء ضرّوا من أرادوا ولا يألو لهم أحد ضرار<sup>47</sup>.

ومنه يعدّ القرآن الكريم المصدر الأعلى للسمع في اللغة والنحو العربي، لما يميّز به من فصاحة مطلقة ونقل متواتر قطعيّ الثبوت، جعلاه المرجع الأساس الذي تُبنى عليه قواعد العربية. فهو كلام الله المعجز الذي نزل بلسان عربيّ مبين، فجمع بين نقاء اللفظ، وسلامة التركيب، وجمال الأداء، وثراء المعاني، فصار الأصل الذي يُحتكم إليه عند اختلاف اللغويين والنحاة، ومصدراً لا يدانيه غيره في الثقة والصحة.

ويلاحظ أن اعتماد النحاة على القرآن الكريم لم يكن لمجرد قدسيته، بل لأنه يُجسّد اللغة في أصفى حالاتها، خالية من شوائب اللهجات الدخيلة والعجمة التي تسلّلت إلى اللسان العربي في العصور اللاحقة. ولهذا، استشهدوا بآياته في تأسيس القواعد النحوية والصرفية، مثل الاستشهاد بقوله تعالى: (وَإِسْأَلِ الْقَرْيَةَ) في باب المجاز العقلي، أو قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ) في بيان اختلاف وجوه الإعراب والقراءات.

كما أن تنوّع القراءات القرآنية أسهم في إثراء الدراسات اللغوية، إذ أظهر مرونة النظام النحوي العربي وقدرته على استيعاب أكثر من وجهٍ في التعبير دون إخلال بالمعنى. ومن هنا، يُمكن القول إنّ القرآن لم يكن مجرد مصدرٍ لغويّ، بل مختبراً نحويّاً وبيانياً مكّن العلماء من استنباط القواعد، والتمييز بين الصحيح والمولّد، وثبتت السماع بوصفه أصلاً أولياً في بناء النحو العربي.

<sup>47</sup> - الفراء، معاني القرآن، ص 91.

## 2- الحديث النبوي الشريف المصدر الثاني السماع :

يأتي الحديث النبوي الشريف بعد القرآن الكريم مباشرة في المرتبة الثانية من مصادر السماع، لما يميّز به من صفاء اللغة النبوية وبلاغتها الفطرية، فهو نطق نبويّ صادر عن أفصح العرب لساناً، وأبينهم قولاً، قال أبو عبيدة كان كلام النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب.

وقد احتل الحديث هذه المكانة لأنه يعبر عن اللسان العربي في أصفى صوره زمن الرسالة، ولأنه وثق بأدق وسائل النقل والتحقيق كما فعل المحدثون في علوم الرواية والجرح والتعديل، فجاءت نصوصه مؤصلة لغوياً ومضبوطة نحوياً. ولهذا جعله النحاة ثاني أصول السماع بعد القرآن، يعتمدون عليه في شواهدهم إذا توفرت فيه شروط الصحة والسند.

انقسم النحويون في استدلالهم بالحديث على مقاييسهم إلى ثلاثة فرق فريق منع الاحتجاج به مطلقاً، وفريق أجاز به بشرط، وفريق أجاز به بلا قيد ولا شرط:

الفريق الأول المانعون أول من أثار قضية الاحتجاج بالحديث الشريف في إثبات الأحكام النحوية - فيما أعلم - أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي الأندلسي المعروف بابن الضائع المتوفى

سنة 680هـ، فقد ذهب<sup>48</sup> إلى أن أئمة العربية كسيبويه وغيره تركوا الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث النبوي. وسبب ذلك عنده أنه قد تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل الحديث بالمعنى، ولولا تصريح العلماء بذلك لكان حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - -

<sup>48</sup> - ابن الضائع، شرح جمل الزجاجي، تخ: يحيى حسون، دار أمل الجديدة، 2016، ج1، ص121.

أولى من كلام غيره من العرب في إثبات فصيح اللغة؛ لأنه من المقطوع به أنه - - صلى الله عليه وسلم - - أفصح العرب كافة.

49  
الفريق الثاني المتوسطون بين المنع والجواز نجد الشاطبي<sup>49</sup>، ووافقه في أنه لم يجد أحداً من النحويين استدلاً بحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والسبب في ذلك - عنده - احتمال (إخراج الراوي لفظ الحديث عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصل... وإذا فرض في الحديث ما نُقل بلفظه، وعُرف بذلك بنص أو بقرينة تدل على الاعتناء باللفظ، صار ذلك المنقول أولى ما يحتاج به النحويون واللغويون والبيانون، ويبنون عليه

50  
علومهم) ولكنه خالفه من جهة أخرى.

الفريق الثالث المجيزون فذهب جمهور النحويين إلى الاحتجاج بكلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، والاستدلال بألفاظه وتراكيبه لإثبات القواعد النحوية بلا قيد ولا شرط. ودليلنا في ذلك أمور: الأول: أنهم لم يثيروا الاستشكال الذي أثاره ابن الضائع وتلميذه أبو حيان، ولو كانوا لا يعدّون الحديث النبوي مورداً من موارد السماع لنصّوا على ذلك في مصنفاتهم، كما فعلوا في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وبكلام العرب.

والثاني: أنّا لم نر أحداً منهم استثنى قسماً من الحديث النبوي من الاحتجاج به، كما فعل المتوسطون. والثالث: أنه لا يخلو كتاب من كتبهم من الأحاديث النبوية، وهي على قلتها تدحض مزاعم المانعين والمتوسطين، وسأذكر هاهنا نماذج تؤكّد ما أقوله، ولن أعمد إلى

<sup>49</sup> - البطلوسي، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، تح: محمد

رضوان الداية، دمشق 1987م، ص 157.

<sup>50</sup> - الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: مجموعة من الأساتذة، مكة المكرمة - 2007م، ج 3،

ص 402.

الاستقصاء؛ فإنَّ ذلك يحتاج إلى كتاب كبير. فسيبويه مثلاً قد عُثر في كتابه الذائع الصيت على عدد من الأحاديث النبوية، لكنه لم ينسب واحداً منها إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، بل كان أسلوب إيراده لها لا يختلف عن أسلوب إيراده كلام العرب، كقوله: ( وأما قولهم: كلُّ مولود يُولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان

يهودانه وينصرانه )<sup>51</sup>، وقوله: ( وأما سُبوْحاً قُدوساً ربَّ الملائكة والروح ) . ثم قال: (ومن

العرب من يرفع فيقول: سُبوْحٌ قُدوسٌ ربُّ الملائكة والروح )<sup>52</sup>، وقوله: ( ومثل ذلك (ما

من أيامٍ أحبَّ إلى الله عزَّ وجل فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجَّة )<sup>53</sup>

والمبرد وثلعب والزجاج والفارسي وابن جني وغيرهم لا تخلو مؤلفاتهم من الأحاديث النبوية، وتبدو ظاهرة الاستشهاد بالحديث النبوي أكثر وضوحاً في كتب النحاة المتأخرين، كابن يعيش وابن مالك والمرادي وابن هشام، وإذا تتبعنا هذه الظاهرة في مصنفاتهم نراها اتخذت صوراً متعددة، فهم أحياناً يذكرون للحديث النبوي روايتين، ويحتجون بهما ككتيها، كالذي رأيناه عند سيبويه حين استشهد بقوله عليه السلام: (سُبُوْحاً قُدوساً) منصوباً تارة ومرفوعاً تارة أخرى.

غير أن بعض النحويين - مثل أبي حيان الأندلسي<sup>54</sup> وابن الضائع - تحفظوا من الاحتجاج ببعض الأحاديث، بحجة أن كثيراً منها روي بالمعنى، مما قد يدخل تغييراً في الألفاظ. أما ابن مالك وابن خروف فخالفوا هذا الاتجاه، واحتجوا بالحديث الصحيح لأن

<sup>51</sup> - سيبويه، الكتاب، تخ: عبد السلام هارون، القاهرة، 1977م، ج2، ص393.

<sup>52</sup> - سيبويه، الكتاب، ج1، ص327.

<sup>53</sup> - سيبويه، الكتاب، ج2، ص32

<sup>54</sup>

معناه محفوظ وفصاحته باقية، وعدا ألفاظه جزءاً من اللغة الموثوقة. فمن أمثلة الاحتجاج بالحديث قول النبي ﷺ: (ليس من البرّ الصيام في السفر) ففيه شاهد نحوي على تقديم الخبر على المبتدأ دون التباس، إذ قدّم «من البرّ» على «الصيام» لغرض بلاغي ومعنوي، مما يدل على دقة البناء التركيبي في لسانه الشريف. ومن الحديث أيضاً ما يُستشهد به في الإعراب والمعنى، كقوله ﷺ: (كفى بالمرء كذباً أن يُحدّث بكل ما سمع) وفيه شاهد على الباء الزائدة بعد «كفى»، إذ المعنى: "كفى المرء كذباً" أي حسب ذلك، وهذه من دقائق النحو التي أخذت من لسان النبي مباشرة. وهكذا كان الحديث الشريف جسراً بين الدين واللغة، ووسيلة لترسيخ القواعد النحوية من خلال فصاحة الوحيين، فصار بعد القرآن ركيزة أساسية في بناء النظرية النحوية العربية، لما جمعه من قداسة المصدر وصدق الرواية وجمال الأسلوب.

يتّضح من خلال الجمع بين المصدرين أن علم أصول النحو تأسس على قداسة النصوص الدينية، فالسمع القرآني والنبوي ليس مجرد نقل لغوي، بل هو تأصيل معرفي لسلامة العربية، حيث جمع بين الضبط الديني والتحقيق العلمي والذوق اللغوي. ولذلك فإن النحو العربي لم يكن علماً معزولاً عن العلوم الشرعية، بل نشأ في أحضانها، فاقتبس من منهج المحدثين الدقة في النقل، ومن الفقهاء منهج الاستنباط والقياس، فصار علماً عقلياً مبنياً على النقل الصحيح.

## المحاضرة 6: كلام العرب شعرا ونثرا

تمهيد:

كلام العرب سواء أكان شعراً أم ونثراً من أهمّ مصادر السماع بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، إذ مثل اللسان العربيّ في أنقى صورهِ قبل أن تشوبه العجمة أو تتأثر فصاحته بالاختلاط الثقافي. فالشعر العربي، بما يحمله من إيقاعٍ وأوزانٍ ومعانٍ دقيقة،

والنثر العربي بما فيه من خطبٍ وأمثالٍ ورسائلٍ، كانا المرآة الصادقة لطبيعة اللغة العربية في بيئتها الأصلية.

وقد حرص النحاة واللغويون على جمع هذا التراث المسموع من أفواه القبائل الفصيحة التي لم تختلط بالأعاجم، مثل قيس وتميم وهذيل، ليتخذوا من كلامها مادةً يستنبطون منها القواعد ويقيسون عليها ما يُستحدث من تراكيب. ومن هنا، أصبح كلام العرب -شعراً ونثراً- المصدر العملي الميداني للسمع اللغوي، يُحتجّ به في بناء القواعد النحوية، وضبط ظواهر اللغة، وتحديد ما يجوز من الأساليب وما يُستبعد.

فالاعتماد على هذا الموروث لم يكن مجرد توثيقٍ تاريخي، بل كان منهجاً علمياً يهدف إلى حفظ العربية من التحريف، وإقامة القواعد على أساسٍ من الفصاحة الأصيلة والسليقة السليمة.

أولاً: الشعر العربي كمصدر من مصادر السماع

#### 1- مكانة الشعر عند النحاة

وجد النحاة في الشعر العربي مادة خصبة للاستشهاد، لأنه - إلى جانب كونه فناً أدبياً - وثيقة لغوية دقيقة تمثل فصاحة العرب<sup>55</sup>، وتُظهر خصائص لغتهم في التراكيب والدلالات والصيغ الصرفية والإيقاعات الصوتية. فالشعر أقدر من غيره على حفظ الألفاظ والتراكيب، لما فيه من الوزن والقافية اللذين يساعدان على الضبط والحفظ، لذلك كان الشعر عند النحاة ديوان العرب الذي تُستمد منه القواعد وتُقاس عليه الأساليب. وقد عُنِيَ النحاة بالشعر بعناية كبيرة، فرأوا فيه أصدق الشواهد على القاعدة النحوية، حتى قال

<sup>55</sup> - نجوى صابر: النقد الأخلاقي أصوله وتطبيقاته، دار العلوم العربية، بيروت لبنان، ط1، 1990، ص 16-17.

ابن جني: (الشعر ديوان العرب، وبه أخذت علومهم، ومنه استنبطت لغتهم)<sup>56</sup> فهو السجل الحي الذي حفظ تراث العرب وثقافتهم ولغتهم في أنقى صورها؛ فهو لم يكن مجرد فن أدبي، بل وسيلة للتعبير عن حياة العرب وأفكارهم ومشاعرهم، ومصدراً يُحتجّ به في معرفة ألفاظهم وأساليبهم وقواعد لغتهم. ومن خلاله استنبط النحاة واللغويون القواعد النحوية والصرفية والبلاغية، لأنه يمثل أصفى ما نُقل عن العرب من كلام فصيح خالٍ من العجمة واللحن، فكان الشعر مرجعاً لغوياً موثقاً ومعيّراً للفصاحة.

احتلّ الشعر في الجاهلية مكانة سامية في حياة العرب، حتى عدّ ديوان علمهم ومصدر حكمتهم، كما قال ابن سلام الجعفي: (كان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان علمهم ومنتهى حكمهم به، به يأخذون وإليه يصيرون)<sup>57</sup>، فقد كان الشعر وسيلة العرب لحفظ تاريخهم وأنسابهم ومفاخرهم، وبه يقيسون الفضل، ويخلّدون المآثر، ويرهبون الأعداء، حتى فاق مكاتته الخطابة رغم أهميتها، لأن الشاعر بلسانه يحفظ مجد القبيلة ويدافع عن كرامتها ويعلي شأنها بين القبائل.

وقد تجلّى أثر الشعر في نفوس العرب من خلال قوة التلقي وتأثير الكلمة الشعرية في وجدانهم؛ فكان الشعر عندهم حياة تنبض بمشاعرهم وأحلامهم وصراعاتهم، وصورةً فنية صادقة لبيئتهم بكل ما فيها من شقاء وسلام، وحرب ووثام. فحين ينبغ شاعر في قبيلة، كانت تُهنأ به القبائل الأخرى<sup>58</sup> لما يمثله من قوة رمزية وسلاحٍ معنوي يحمي أعراض قومه ويخلّد مآثرهم. وهكذا غدا الشاعر في مجتمع الجاهلية فارس الكلمة الذي يفوق أثره

<sup>56</sup> - ابن جني، الخصائص.

<sup>57</sup> - ابن سلام الجعفي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ج1، ص24.

<sup>58</sup> - ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تح: محمد قرقران، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط1، 1988،

ج1، ص153.

أثر السيف، إذ تهتّزّ له النفوس وتنبعث الحماسة، فيغدو التلقي للشعر فعلاً حياً يشمل المجتمع بأسره، ويجعل الكلمة أداة سلطة وتأثير لا تضاهى.

## 2- الضوابط المكانية للاستشهاد بالشعر

حدد النحاة واللغويون القبائل التي يُحتج بكلامها، وأخرى لا يُحتج بها. فأما القبائل الفصيحة التي اعتمد عليها العلماء فهي:

- قيس وتميم وهذيل: وهي القبائل التي توغلت في البادية، وحافظت على نقاء السليقة وبعدت عن الأعاجم.
- بعض كنانة وبعض طيء: حيث اشتهر بعض فصحاءهم بسلامة اللغة وجودة الأسلوب.

أما القبائل التي رُفض الاستشهاد بكلامها فهي:

- أهل اليمن: لاختلاطهم بالحبشة والفرس.
- أهل البحرين وعمان: لاختلاطهم بالهنود والفرس.
- الذين يسكنون أطراف الشام ومصر: لتأثرهم بالقبط والنبط والروم.

وقد نلخص السيوطي هذا المنهج بقوله: (لم يُؤخذ عن حضري قطّ ولا عن سكان البوادي الذين جاوروا العجم، وإنما أخذ عن فصحاء العرب في قيس وتميم وهذيل ومن جاورهم)<sup>59</sup> وهذا يدل على أن الاحتجاج بالشعر لم يكن مطلقاً، بل خاضعاً لشروط بيئية ولسانية تضمن فصاحة المنقول وصحة الرواية.

<sup>59</sup> - السيوطي، الأصول في النحو.

### 3- الضوابط الزمانية للاستشهاد بالشعر

إلى جانب التحديد المكاني، وضع النحاة حدوداً زمنية للاستشهاد، لأن اللغة تتطور بمرور الزمن، وقد تدخلها مؤثرات خارجية. فقسموا الشعراء إلى أربع طبقات رئيسية:

-الجاهليون :وهم الذين عاشوا قبل الإسلام، مثل امرئ القيس وطرفة وليد وعنترة. وهؤلاء يُستشهد بشعرهم إجمالاً لأنه يمثل قمة الفصاحة.

-المخضرمون :من أدركوا الجاهلية والإسلام، مثل لبيد بن ربيعة وحسان بن ثابت والخنساء. وشعرهم يُحتج به كذلك؛ لأنهم عاشوا في بيئة لغوية نقية.

-الإسلاميون (المتقدمون): وهم شعراء صدر الإسلام كجرير والفرزدق وذو الرمة، وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بشعرهم، لكن الرأي الراجح عند المحققين صحة الاستشهاد به لسلامة لغتهم.

-المولدون أو المحدثون :وهم من جاء بعد منتصف القرن الثاني الهجري، كأبي نواس والبحري وأبي تمام، وهؤلاء لا يُحتج بشعرهم لأن لغتهم تأثرت بالاختلاط الحضري والعجمية.

وقد عبر أبو عمرو بن العلاء عن هذا المنهج بقوله: (ما جاءنا من لغة العرب بعد زمن ابن هرمة فليس بحجة)<sup>60</sup>، في إشارة إلى نهاية عصر الاحتجاج في منتصف القرن الثاني الهجري في الحواضر، والرابع في البوادي.

### 4- تحليل المنهج الشعري في الاستشهاد

<sup>60</sup> - طبقات فحول الشعراء، ج1، ص11.

كان اعتماد النحاة على الشعر ينبع من طبيعته الإيقاعية المحفوظة، إذ يسهل نقله وضبطه دون تغيير، بخلاف النثر الذي يتعرض للتحويل أثناء الرواية. كما أن الشعر أكثر دقة في بيان ظواهر العربية<sup>61</sup> من نصب الفعل المضارع، وإعمال أدوات الشرط، وإثبات الحركات، وغير ذلك. فمثلاً، استشهد النحاة بقول امرئ القيس:

قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ \*\*\* بسقط اللوى بين الدخول فحوملٍ

ليُثبتوا جواز جرّ الممنوع من الصرف<sup>62</sup> إذا أُضيف، إذ جرّ (حبيبٍ) بالكسرة لأنه مضاف.

كما استشهدوا بقول لبيد:

ذهب الذين يُعاش في أكفهم \*\*\* وبقيت في خلفٍ كجلد الأجرِب

ليبين عمل كان الناقصة في الرفع والنصب. فاستشهد به لإثبات أن كان الناقصة تعمل الرفع في الاسم والنصب في الخبر، ف(الذين) اسم كان مرفوع، و(يُعاش في أكفهم) خبرها في محل نصب، مما يدل على دقة النحاة في استنباط القواعد من النص الشعري.

ومن الشواهد الأخرى قول عنتر بن شداد:

ولقد ذكركِ والرماحُ نواهلٌ \*\*\* مني وبيضُ الهندِ تقطرُ من دمي

<sup>61</sup> - السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 56-57.

<sup>62</sup> - عزيزة بابستي، المعجم المفصل في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1992م، ج2، ص755.

استُدلّ به على رفع الفاعل ونصب المفعول به، إذ جاء الفعل (ذَكَرْتُكَ) دالًّا على فاعلٍ مستترٍ هو (أنا)، ومفعولٍ به ظاهر هو (الكاف)، كما أكدوا به قاعدة تقديم وتأخير الجمل بحسب المقام البلاغي، وكذلك استشهدوا بقول زهير بن أبي سلمى:

تراه إذا ما جئته مهلاً \*\*\* كأنك تُعطيهِ الذي أنت سائلُهُ

ليبان عمل "كأنَّ" في رفع الاسم ونصب الخبر، حيث رفع الشاعر "كأنك" على أنها اسمها، ونصب "سائله" على أنه خبرها. فالشعر، بما فيه من ثراء لغوي وبناء نحوي متين، مكن النحاة من ضبط دقائق الإعراب، وحركات الأواخر، وأحكام الأدوات كأدوات الشرط والجزم والنصب، وهو ما جعلهم يقولون بحق إن الشعر ديوان العربية، ومنه تُستخرج قوانينها وأصولها.

ثانياً: النثر العربي كمصدر من مصادر السماع

#### 1- طبيعة النثر ومكانته

النثر العربي في الجاهلية والإسلام لم يكن أقل شأنًا في الفصاحة من الشعر، وإن قلّ حفظه وتداوله<sup>63</sup>. ويتجلى النثر في الخطب والأمثال والوصايا والرسائل والمحاورات التي نُقلت عن العرب الفصحاء<sup>64</sup>. وهو يمثل اللغة اليومية الطبيعية التي كانت تُستعمل في الخطاب والمراسلة والتواصل الاجتماعي، مما يجعله مصدرًا أصيلاً لمعرفة التراكم والأساليب. إلا أن النحاة استشهدوا به بقدر أقل من الشعر، لأن حفظ النثر كان

<sup>63</sup> - عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، منشورات الجمع الجزائري للغة العربية،

الجزائر، ص 31.

<sup>64</sup> - شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت، ص 398.

أصعب، ولأن ضبطه الصوتي أقل انتظاماً، لكنه مع ذلك ظل مصدراً أساسياً مكملاً للشعر في بناء القواعد.

## 2- أشهر النصوص النثرية المعتمدة

من أمثلة النثر الذي استشهد به النحاة:

-خطب العرب الجاهلية مثل خطبة قُسم بن ساعدة الإيادي التي قال فيها: (أيها الناس، من عاش مات، ومن مات فات، وكل ما هو آتٍ آتٍ)، وهي مثال على الإيجاز والإيقاع الخطابي.

-الأمثال العربية مثل (الصيفُ ضيِّعَ اللبن)، وقد استشهد به النحاة في نصب المفعول به بعد الفعل.

-الوصايا مثل وصية أكثم بن صيفي: (من حلم ساد، ومن خاف سلّم، ومن اعتبر أبصر)، وهو مثال على الجمل الاسمية المترادفة في البلاغة العربية.

## 3-مكانة النثر في السماع

يمثل النثر الوجه الواقعي التطبيقي للغة اليومية، بينما يمثل الشعر الوجه الجمالي المنتقى. ومن ثم، كان النثر مهماً لإثبات صحة القاعدة في الاستعمال العفوي غير المقيد بالوزن.

كما أن تعدد مصادر النثر - من خطب وأمثال ورسائل - منح النحاة فرصة لملاحظة تنوع البنية النحوية في مواقف مختلفة (إخبار، نداء، أمر، نهي...) ورغم قلة استشهادهم به

مقارنة بالشعر<sup>65</sup>، إلا أن أثر النثر في النحو كبير، لأنه يُبرز اللغة في استعمالها الطبيعي، وهو ما يتفق مع منهج السماع القائم على التلقي من العرب الأتقاح.

اعتماد النحاة على الشعر والنثر لم يكن مجرد جمع للشواهد، بل كان منهجاً علمياً نقدياً يقوم على تحقق الفصاحة بأن يكون النص صادراً عن عربي سليم اللسان لم تخالطه العجمة. وصحة النقل بأن تُروى الشواهد بإسناد موثوق يشبه إسناد الحديث، والتواتر والكثرة بأن تُتعدد الروايات بما يزيل الشك ويحقق الاطمئنان إلى صحتها. وبهذه الشروط، صار السماع أصلاً من أصول النحو، والشعر والنثر عماد هذا الأصل، إذ حفظا صورة العربية الأصيلة قبل التحول الحضاري الذي طرأ بعد الإسلام.

يمكن القول إن منهج السماع عند النحاة منهج تجريبي لغوي، يعتمد على الملاحظة والتوثيق، لا على الافتراض النظري. فالاستشهاد بالشعر والنثر هو بمثابة التجريب في اللغات المعاصرة: تُجمع الأمثلة، ثم تُستنبط القواعد، ثم يُقاس عليها ما يُستحدث. كما أن تقسيمهم الطبقي والمكاني للشعراء يُظهر وعياً مبكراً بفكرة "المدونة اللغوية الموثوقة"، وهي الفكرة نفسها التي تقوم عليها الدراسات اللسانية الحديثة.

خلال دراسة الشعر والنثر كمصدرين من مصادر السماع أن النحاة العرب أسسوا علم النحو على قاعدة الاستقراء الواقعي، إذ لم يعتمدوا على المنطق المجرد فقط، بل على اللغة كما نطق بها العرب الفصحاء. ولولا هذا السماع الموثوق من كلام العرب لضاعت كثير من خصائص العربية الأصيلة. فالشعر حفظ لنا جمال اللغة وإيقاعها، والنثر حفظ منطقتها اليومي وأسلوبها الطبيعي، فكانا معاً الركيزة الثانية بعد القرآن والحديث في بناء علم النحو العربي.

<sup>65</sup> - محمد إبراهيم عباد، النحو العربي أصوله وأسس وقضياه وكتبه، مكتبة الآداب، 2008، ص 30.

## المحاضرة 7: الإجماع: تعريفه ومسائله

تمهيد:

الإجماع أحد الأصول الكبرى التي بُني عليها علم النحو العربي، وهو أصل مكمل للسمع والقياس، به يكتمل المنهج العلمي في تقعيد اللغة. فالإجماع في اصطلاح النحاة يعني اتفاق أئمة العربية الموثوق بعلمهم وفصاحتهم على حكم نحوي معين، من غير أن يُعرف لهم مخالف. ومن خلال هذا الاتفاق، يكتسب الحكم ثباتاً وقوة في الاحتجاج، لأن

اجتماع العلماء عليه يدل على أنه مأخوذ من لسان العرب الخالص الذي لا يرقى إليه الشك أو الخلاف.

وقد كان الغرض من اعتماد الإجماع حفظ اللغة من الاضطراب والتناقض، إذ صار وسيلة لضبط القواعد وردّ الشاذّ والمستغرب من الآراء، كما يُعدّ مرجعاً عند تعارض الأقيسة أو ضعف السماع. ولهذا، كان النحاة يرون أن ما أُجمع عليه لا يُخالف ولا يُقاس عليه غيره، لأنه يمثل الوجه الأصيل الموثوق به في كلام العرب، فالإجماع في النحو إذاً ليس مجرد اتفاق في الرأي، بل هو تأكيد لصحة النقل وصدق الدلالة التي قامت عليها العربية في أنقى صورها.

#### 1-تعريف الإجماع

في اللغة، الإجماع لفظ مشتق من أجمع فعل يحمل معنيين، الأول عَزَمَ من قوله (فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ)، والثاني بمعنى اتفق فنقول أجمع الناس على أمر ما أي أنهم اتفقوا عليه،<sup>66</sup> يدلّ الإجماع على الاتفاق والعزم على الشيء<sup>67</sup>، فيقال: أجمع القوم على أمرٍ ما أي اتفقوا عليه، ويقال: أجمعت على الأمر أي عزمت عليه عزيمة لا تراجع فيها.

أما في الاصطلاح، فقد عرّفه الأصوليون بتعريفات متقاربة تختلف بحسب قيودها. فالرازي قال: (هو اتفاق أهل الحلّ والعقد من أمة محمد ﷺ على أمرٍ من

<sup>66</sup> - شهاب الدين القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط، 1، 1995م، ح1، ص2543.

<sup>67</sup> - الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة 8، 2005م، ص710.

الأمر)<sup>68</sup>، بينما قيده الآمدي بقوله: (اتفاق جملة من أهل الحلّ والعقد من أمة محمد ﷺ في عصر من الأعصار على حكم من الأحكام)<sup>69</sup> يبرز التعريف جوهر الإجماع باعتباره اتفاقاً جماعياً منظماً لا يصدر عن عامة الناس، بل عن أهل الحلّ والعقد، أي العلماء والمجتهدين الذين يمتلكون أدوات الاجتهاد والنظر في الأدلة الشرعية. فليس كل اتفاق يُعدّ إجماعاً، وإنما ما كان صادراً عن صفوة الأمة من الفقهاء الذين يُستنبط منهم الحكم الشرعي. والمقصود بقوله "في عصر من الأعصار" أن الإجماع لا يُشترط أن يكون من جميع علماء الأمة في كل الأزمنة، بل يكفي أن يتحقق في عصر واحد من عصور الاجتهاد، بحيث يجتمع علماء ذلك الزمن على حكم معين دون أن يُعرف لهم مخالف، أما قوله "على حكم من الأحكام" فيُقيد الإجماع بأنه متعلق بالمسائل الشرعية المستندة إلى النصوص، لا بالمسائل الدنيوية أو السياسية أو اللغوية.

أما تاج الدين السبكي ففعله: (اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة النبي ﷺ في عصر من الأعصار على أي أمرٍ كان)<sup>70</sup> يشير اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة النبي ﷺ في عصر من الأعصار على أي أمرٍ كان "إلى أن الإجماع لا يتحقق إلا بتوافر ثلاثة شروط أساسية: أن يكون صادراً عن المجتهدين وحدهم، أي العلماء المؤهلين لاستنباط الأحكام من الأدلة، دون غيرهم من عامة الناس؛ وأن يكون بعد وفاة النبي ﷺ، لأن وجوده عليه الصلاة والسلام كان مرجعاً فاصلاً في كل خلاف، فلا يتصور وجود إجماع في حياته مع نزول الوحي؛ وأن يقع هذا الاتفاق في عصرٍ محدد، بحيث تتحد فيه كلمة العلماء على حكم شرعي

<sup>68</sup> - الرازي، المحصول، تح: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1997م، ص20.

<sup>69</sup> - الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت-دمشق-لبنان،

ج1، ص196.

<sup>70</sup> - العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية، ج2، ص210.

واحد لا يُعرف له مخالف. فهذا المعنى يصبح الإجماع ضماناً لاستمرار الفهم الصحيح للنصوص بعد انقطاع الوحي، ودليلاً على عصمة الأمة من الخطأ في أمور دينها، إذ يُعبّر عن وعي جماعي متصل بالوحي وملتزم بأصوله.

وبالجمع بين هذه التعريفات، يكون الإجماع هو: اتفاق مجتهدى أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من العصور على حكم شرعيّ مستند إلى دليل من الكتاب أو السنة، وهذا التعريف يميّز الإجماع عن مجرد الاتفاق العقلي أو العرفي، لأنه متعلق بالأحكام الشرعية، ومقيّد بزمان بعد انقطاع الوحي.

## 2- أقسام الإجماع

يقسم العلماء الإجماع إلى نوعين رئيسيين:

-الإجماع الصريح: وهو ما نُقل عن العلماء قولاً أو فعلاً بوضوح، دون خلاف بينهم، كاتفاقهم على فرضية الصلاة أو تحريم الزنا.

-الإجماع السكوتي: وهو أن يُفتي بعض العلماء بحكم، فيُشاع قوله ويُعرف بين أهل العلم، ولا يُنكر عليه أحد، فيُعدّ سكوت الباقيين إقراراً ضمناً وهذا النوع الثاني محلّ خلاف في حجّيته<sup>71</sup>، لأن السكوت قد يحتمل الرضا أو التوقف، غير أن أكثر العلماء يرونه حجة إذا كان السكوت مع انتشار القول وعدم وجود معارض ( سنأتي على شرحه بالتفصيل في محاضرة لاحقة).

## 3- حجية الإجماع

<sup>71</sup> - البغدادي، الفقيه والمتفقه، تح: أبو عبد الرحمن الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2، ص 429.

الإجماع عند جمهور الأصوليين حجة قاطعة لا تجوز مخالفتها، وهو الدليل الثالث بعد القرآن والسنة. وقد نصّ على ذلك كبار العلماء مثل القاضي أبي يعلى، وابن قدامة<sup>72</sup>، والجويني<sup>73</sup>، والبزدوي، وغيرهم، مؤكدين أن الإجماع الصريح دليل قطعي يفيد العلم واليقين. وسبب هذه الحجية أن الأمة مأمونة من الخطأ في مجموعها، لقوله ﷺ: (لا تجتمع أمتي على ضلالة) فالإجماع إذن برهان على صدق الفهم واستقامة الطريق، لأنه يعكس وحدة الأمة على ما وافق الشرع وأصله فالإجماع يكشف عن المعنى الصحيح للنصوص الشرعية، ويُعبّر عن وعي جماعي راسخ في فهم الشريعة.

#### 4- فلسفة الإجماع

يقوم الإجماع على فكرة التواصل العلمي بين الأجيال، فهو ليس تشريعاً مستقلاً، بل كاشف عن حكم الشرع المستند إلى الكتاب والسنة. فإذا أجمع العلماء على حكم، دلّ ذلك على أن مستندهم من النصّ موجود وإن لم يظهر بوضوح. يقول الغزالي في ذلك: (إن المجتهد إذا وجد إجماعاً في المسألة، وجب عليه ترك النظر في الكتاب والسنة، لأنهما يقبلان النسخ، أما الإجماع فلا يقبله)<sup>74</sup> يشير إلى قاعدة فقهية مهمة في أصول الفقه، وهي اعتبار الإجماع دليلاً يقينياً لا يقبل النسخ على خلاف الكتاب والسنة اللذين يمكن أن يُنسخ حكمهما في ظروف معينة. بمعنى آخر، إذا وجد المجتهد إجماع العلماء على حكم معين في مسألة فقهية.

<sup>72</sup> - محمد بن قدامة الحنبلي، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الريان للطباعة، ط2، 2002م، ج1، ص378.

<sup>73</sup> - الجويني، البرهان في أصول الفقه، تح: صلاح بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، بنان، ط1، 1997م، ج1، ص262.

<sup>74</sup> - الغزالي، المستصفى، تح: محمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1993م، ج1، ص374-375.

فإن هذا الإجماع يصبح قاعدة ثابتة تلزم المجتهد بترك الاجتهاد الشخصي أو البحث في الكتاب والسنة، لأنه لا يُسمح له تجاوز حكم الإجماع، وهو عنده دليل قطعي الثبوت، لا يقبل التغيير، على خلاف النصوص الشرعية التي يمكن أن يُنسخ بعضها بحكم آخر، لذلك، واجب على المجتهد احترام الإجماع وترك الاجتهاد الشخصي عند ثبوت هذا الاتفاق بين أهل العلم. فالإجماع لا يُنشئ حكماً جديداً، وإنما يُظهر ثبات الفهم الصحيح للنصوص ويمنع العبث بها أو تحريفها. كما أنه صورة من صور الوحدة الفكرية للأمة، ودليل على استمرار الوحي في ضميرها عبر تواصل علمائها جيلاً بعد جيل.

#### 5- حكم خرق الإجماع

يرى جمهور العلماء أنه لا يجوز مخالفة الإجماع أو إحداث قولٍ ثالثٍ بعد اتفاق العلماء على قولين محددتين في المسألة؛ لأن ذلك يعدّ رفعاً للإجماع. قال الرازي: (إن أحدث القول الثالث يخالف ما أجمع عليه الأولون لم يجز، لأن في ذلك خروجاً عن الإجماع)<sup>75</sup> ومثاله في الفقه: إذا اختلف العلماء في "الجد مع الأخ" على قولين، أحدهما يجعل المال كله للجد، والآخر يجعله مقسوماً بينهما، فلا يجوز إحداث قولٍ ثالثٍ يصرف المال كله إلى الأخ، لأن ذلك نقضٌ لإجماعهم على أن للجد نصيباً. أما إن لم يؤدّ القول الجديد إلى مخالفة صريحة لما أجمعوا عليه، فحينها يُنظر في المسألة، لأن مناط المنع هو رفع الإجماع أو نقضه.

#### 6- الإجماع وأثره في الحفاظ على الدين:

<sup>75</sup> - الرازي، المحصول، تح: طه العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1997م، ج4، ص128-129.

إن الإجماع يشكّل درعاً واقية للشريعة، يصدّ عنها تحريف الغالين وتأويل الجاهلين. فالأمة بمجموع علمائها ضامنة لبقاء الدين على صفائه الأول، ولهذا فإن التشكيك في الإجماع هو تشكيك في ثوابت الإسلام نفسها. فمن خرق الإجماع في مسائل معلومة من الدين بالضرورة - كوجوب الحجاب، وتحريم الزنا، أو فرضية الصلاة - فقد خرج عن إجماع الأمة الذي يعدّ حجة قطعية لا يجوز نقضها. أما في المسائل الاجتهادية التي لم ينعقد فيها إجماع تام، فيبقى باب الاجتهاد مفتوحاً ما دام القول الجديد لا يرفع الإجماع السابق ولا يناقض أصول الشريعة.

الإجماع إذاً ليس مجرد رأي جماعي، بل إطار معرفي مؤسس يُعبّر عن عقل الأمة ومصدر وحدتها في الفهم والعمل. وهو في بنيته الفكرية شبيه بما اعتمده النحاة حين أجمعوا على بعض القواعد النحوية الكبرى، مثل رفع الفاعل ونصب المفعول، حيث مثل ذلك الإجماع اللغوي أصلاً لا يُخالف.

فكما أن الإجماع الفقهي يحفظ النصوص الشرعية من التحريف، فإن الإجماع النحوي يحفظ اللغة من التبدّل، مما يبرز تفاعل الفكر اللغوي والديني في بناء المنهج العربي القائم على السماع، والقياس، والإجماع كأركان متكاملة، وهكذا، فإن الإجماع يمثل روح الاستمرارية في الفكر الإسلامي، وجسراً بين النصوص الإلهية والعقل الإنساني، ليبقى الإسلام قائماً على أساس من الثبات والمرونة معاً.

## المحاضرة 8: الإجماع حجة

تمهيد:

الإجماع حجة من أركان الاستدلال في أصول الفقه، لما له من دور في تحقيق اليقين والاتفاق بين المجتهدين في مسألة شرعية معينة. فالإجماع يعكس قدرة العلماء على توحيد الرأي استناداً إلى الكتاب والسنة، ويُشكّل معياراً يسترشد به المجتهد لتثبيت الحكم الفقهي، إذ إنه دليل لا يقبل النسخ ويعكس وحدة الأمة على الحق في إطار الاجتهاد الجماعي.

من جهة أخرى، يرتبط الإجماع ارتباطاً وثيقاً بتركيب المذاهب الفقهية، حيث ساهم في تكوين مبادئ مشتركة بين مختلف المدارس الفقهية، مع الاحتفاظ بالخصوصيات الاجتهادية لكل مذهب. فالإجماع لم يكن مجرد اتفاق نظري، بل أداة

تنظيمية وبنوية أعادت صياغة الخلاف الفقهي، وحددت خطوط الاتفاق والاختلاف بين المذاهب، مما أسهم في توحيد الفقه الإسلامي وضبط أطره النظرية والعملية. وبالتالي، يكتسب موضوع الإجماع أهميته من كونه حلقة وصل بين النظرية الفقهية والاجتهاد العملي، ومن دوره في تركيب المذاهب واستقرار الأحكام، ما يجعله حجر الزاوية في فهم المنهجية الفقهية الإسلامية.

## 1- مفهوم الإجماع في النحو وأهميته

-تعريف الإجماع النحوي.

الإجماع لغة العزم والاتفاق ومنه قوله تعالى: ( فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ ) يونس الآية 71، أي عزموه والإجماع الإعداد والعزيمة على الأمر<sup>76</sup>، وهو الإحكام والعزيمة على الشيء. وفي اصطلاح أهل العلم فقيل: (أول من وضع قواعد أصوله ونبه على فروعه وفصوله ذلك الحبر العظيم علي بن أبي طالب لكان ذلك كافياً فإنه إذ كان في قوله واحد من الصحافة حجة في قول أشرف الأمة، فما ظنك ذلك الحبر العظيم علي بن أبي طالب، والرسول صلوات الله عليه يقول في حقه أنا مدينة العلم وعلي بابها)<sup>77</sup> فالإجماع أصل من أصول النحو، تحدّث عنه ابن السّراج قائلاً: (الإجماع وبكيفية مركبة: اجتماع النحويين)<sup>78</sup> وقيل فيه أيضاً: (إجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أنّي لنا بالوقوف عليه، ومن صورته أن يتكلم العربي بشيءٍ ويبلغهم فيسكتون عليه)<sup>79</sup> كما تحدّث ابن جني عن بعض نوعه حينما قال: (أنا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد، كما أنّنا إذا رأيناهم قد حذفوا

<sup>76</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مادة جمع، الجزء 3، ص 197.

<sup>77</sup> - الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، ص 97.

<sup>78</sup> - ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 173.

<sup>79</sup> - السيوطي، الاقتراح، ص 90.

حرفاً فقد أرادوا غاية الاختصار، ولولا ذلك الذي أجمعوا عليه واعتزموه لما استجازوا زيادة ما الغرض فيه الإيجاز ولا حذف ما وضعه على نهاية الاختصار؛ فقد استغنى عن حذفه بقوة اختصاره)<sup>80</sup> ومنه الإجماع هو إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة ومن إجماعهم أنّ حروف المعاني وضعت للاختصار.

-أهمية الإجماع: تكمن أهمية الإجماع نحويًا في أنه يخدم هدفين رئيسيين متكاملين:

ضبط اللغة العربية وحفظها من التشويه؛ إذ يعمل الاتفاق بين النحاة على تثبيت القواعد كقوانين لغوية ملزمة، مثل الإجماع على رفع الفاعل ونصب المفعول به في جملة مثل كتبَ محمدٌ الدرسَ، مما يمنع الاجتهادات غير المنضبطة ويضمن سلامة البنية الأساسية للغة.

وتوحيد الفهم النحوي بين العلماء؛ حيث يوفر الإجماع إطاراً مرجعياً موحدًا يسلم به الجميع، وبذلك يتمكن العلماء في مجالات التفسير والفقهاء والأدب من التركيز على استنباط الدلالات والمعاني للنصوص<sup>81</sup>، بدلاً من إهدار الجهد في الجدل حول صحة الأصول النحوية الأساسية، كالإجماع على عمل كان وأخواتها في رفع الاسم ونصب الخبر، مما يسهل التواصل المعرفي ويوحد منهجية التعامل مع النصوص المؤسسة.

- مجالات الإجماع النحوي

يتسع مفهوم الإجماع في الدراسات اللغوية ليشمل أربعة مجالات أساسية اتفق عليها جمهور العلماء؛ هي: الصرف، النحو، الإعراب، والاشتقاق.

<sup>80</sup> - ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2000م، ج1، ص270.

<sup>81</sup> - خديجة لحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويوه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م، ص431.

## 1 الإجماع في الصرف والنحو

يتم الإجماع في هذين المجالين على القواعد التي تضبط بنية الكلمة (الصرف) وعلاقتها بغيرها في الجملة (النحو) ويمثل هذا المجال حجر الزاوية في الإجماع اللغوي. الإجماع على القواعد الصرفية يضمن سلامة المفردة وبنائها، بينما يضمن الإجماع النحوي سلامة التركيب والجملة. عندما يتفق النحويون على قاعدة ما، فإنها تتحول إلى معيار قياسي لا يجوز مخالفته في الاستعمال الفصيح مثلاً في الصرف الإجماع على منع صرف الاسم الممنوع من الصرف<sup>82</sup> (مثل صيغة منتهى الجموع أو العلم المؤنث) في حالتي الرفع والجر (يُجر بالفتحة نيابة عن الكسرة). فلا يقال: "مررتُ بمساجدٍ واسعة"، بل: "مررتُ بمساجدٍ واسعة". وفي النحو الإجماع على جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر شبه جملة (ظرف أو جار ومجرور) والمبتدأ معرفة. مثل: "في الدارِ زيدٌ".

2 الإجماع في الإعراب يشمل هذا المجال الاتفاق على الأحكام الإعرابية المحددة لأنواع الكلمات في سياقات معينة. والإعراب هو تطبيق عملي للقواعد النحوية<sup>83</sup>، والإجماع فيه يضمن توحيد طريقة الفهم للنصوص، خاصة النصوص المؤسسة (كالقرآن الكريم والحديث الشريف). الإجماع هنا ليس على القاعدة العامة فحسب، بل على الحكم الجزئي الذي ينطبق على كلمة بعينها في تركيب معين، مما يزيل اللبس ويمنع تفسير النص بأكثر من وجه إعرابي مقبول. ومن أمثله الإجماع على أن كلمة "كل" في سياق مثل: "كلُّ نفسٍ ذائقة الموتِ آية قرآنية تُعرب مبتدأ مرفوعاً أو فاعلاً مرفوعاً في بعض الحالات

<sup>82</sup> - المبرد، المقتضب، تخ: محمد عبد الخالق، القاهرة، 1994م، ج3، ص335.

<sup>83</sup> - ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تخ: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م،

ج1، ص797.

الأخرى إذا تقدم عليها فعل)، وأنها تلازم الإضافة لما بعدها. هذا الإجماع يقطع الطريق أمام من يحاولون إعرابها بوجه شاذ قد يغير من دلالة النص.

### 3 الإجماع في الاشتقاق

يتعلق هذا المجال بالاتفاق على كيفية صياغة المشتقات وأوزانها وصورها المعتمدة في اللغة. والاشتقاق هو عملية توليد الألفاظ من أصولها (المادة اللغوية)<sup>84</sup>، مثل توليد كاتب ومكتوب ومكتبة من المادة (ك ت ب). الإجماع في هذا المجال يحدد الصيغ القياسية للأوزان المشتقة (كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة)، ويضمن أن تكون الكلمات المولدة صحيحة وفصيحة، وبالتالي يحافظ على ثبات المعيار الصوتي والصيغي للمفردات العربية. كالإجماع على أن صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد<sup>85</sup> تأتي على وزن "فاعل". فلا يقال في اسم الفاعل من الفعل "عَلِمَ" "إِلْمٌ" عالم، ولا يجوز اشتقاقها على وزن آخر كـ"علوم" أو "علم" (لأنها صفات أخرى)، وبذلك يضمن الإجماع أن المتحدث أو الكاتب يتجنب الأوزان المهملة أو غير المألوفة.

### 2- المدارس النحوية وتاريخ الإجماع

بدأ ظهور المدارس النحوية في العصر العباسي المبكر، نتيجة الحاجة الملحة إلى ضبط اللغة العربية وحفظ قواعدها بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية واختلاط العرب بغيرهم من الشعوب. كان الهدف من هذه المدارس تنظيم النحو والإعراب بحيث تصبح اللغة أداة واضحة للتواصل وفهم النصوص القرآنية والأدبية. ومن أبرز هذه المدارس كانت مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، حيث تميز البصريون بالاهتمام بالقياس اللغوي والدقة

<sup>84</sup> - ينظر: ابن جني، الخصائص.

<sup>85</sup> - الفارسي، التكملة، تح: كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط2، 1999م، ص255-256.

في ضبط الإعراب، فيما اشتهر الكوفيون بالاعتماد على العرف اللغوي والشواهد الشعرية. وقد ساهم كل منهما في وضع الأسس النظرية للنحو العربي، وأدى هذا التنافس إلى تطوير القواعد النحوية وإثراء الدراسات اللغوية، مع الاحتفاظ بنقاط الإجماع بين العلماء على بعض القواعد الأساسية.

نشأت المدرسة البصرية في مدينة البصرة بالعراق خلال القرن الثاني الهجري، واعتبرت من أبرز المدارس النحوية في التاريخ العربي. اشتهرت هذه المدرسة بالاهتمام الكبير بالتحليل الدقيق للغة العربية من حيث القواعد والإعراب، واعتمدت على القياس والاستدلال اللغوي كأساس لتفسير الظواهر النحوية<sup>86</sup>. كما ركز البصريون على تقديم القواعد بشكل منهجي، مع مراعاة النصوص القرآنية والشواهد الشعرية، بهدف توحيد اللغة وحفظ سلامتها من التحريف أو اللبس. ومن أبرز علماء هذه المدرسة: ابن جني، الأصمعي، والفراء، الذين ساهموا في وضع أسس نظرية للنحو العربي كانت مرجعاً للمجتهدين من بعدهم.

تميزت المدرسة البصرية بالصرامة العلمية والدقة في تحديد الأحكام الإعرابية والاشتقاقات، مما جعلها نموذجاً يُحتذى به في تعليم النحو. كما كان للبصريون دور مهم في وضع القواعد النحوية التي حازت إجماع العلماء، مثل رفع الفاعل ونصب المفعول به، مع تقديم تفسيرات عقلانية للظواهر اللغوية. وبفضل هذا المنهج، أصبحت البصرة مركزاً لنقل المعرفة النحوية، وأثرت مساهماتها بشكل كبير في تكوين المدارس اللاحقة مثل مدرسة الكوفة ومدارس النحو في الأندلس.

---

<sup>86</sup>- ينظر، شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 16 وما بعدها.

أما المدرسة الكوفية فنشأت في مدينة الكوفة بعد ظهور المدرسة البصرية، وقد تكونت كردّ علمي ومنهجي على بعض آراء البصريين، فكان هدفها توسيع دائرة الاستشهاد اللغوي والانفتاح على التنوع اللهجي في العربية. اتسم الكوفيون بمنهج أكثر مرونة، إذ لم يقتصروا على القياس العقلي الصارم، بل اعتمدوا كذلك على النقل والسماع من العرب الفصحاء<sup>87</sup>، فاستشهدوا بالشعر الجاهلي وباللهجات العربية الحية التي لم تتأثر بالاختلاط اللغوي. وقد برز من أعلامهم الكسائي، والفراء، والمبرد في بعض آرائه، الذين ساهموا في بناء منهج يقوم على الموازنة بين القاعدة والمثال الواقعي.

وانمازت المدرسة الكوفية بنزعتها التطبيقية والواقعية، إذ كانت تميل إلى إثبات القاعدة النحوية من خلال الاستعمال اللغوي أكثر من الاعتماد على التجريد النظري<sup>88</sup>. كما أنها وسّعت أفق البحث النحوي لتشمل ما أغفله البصريون من ظواهر لغوية نادرة أو شاذة، مما أضفى ثراءً على الدرس النحوي العربي. وقد أسهم تفاعلها مع المدرسة البصرية في توليد روح علمية جدلية ساعدت على نضج الفكر اللغوي وتنوع مصادر الاستشهاد، فكان الإجماع بين المدرستين على كثير من القواعد النحوية نتيجة تلاخ علمي بناءً أغنى التراث العربي اللغوي وأرسى قواعد النحو كما نعرفها اليوم.

-الإجماع بين النحويين

على الرغم من الخلافات المنهجية بين المدرستين البصرية والكوفية، فقد اجتمعتا في جملة من القضايا النحوية التي مثّلت أساس الإجماع النحوي في التراث العربي. فقد اتفقت المدرستان على أن النحو علم يقوم على السماع من العرب الفصحاء، وأن الاستشهاد

<sup>87</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 159.

<sup>88</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 165.

بالقرآن الكريم والشعر العربي القديم هو الأصل في بناء القواعد. كما أجمعتا على أهمية القياس اللغوي في تفسير الظواهر النحوية واستنباط القواعد العامة، مع الإقرار بأن الشاذ لا يقاس عليه. ومن مظاهر هذا الإجماع أيضاً اتفاقهما على الأسس الإعرابية الكبرى<sup>89</sup> مثل رفع الفاعل ونصب المفعول به، وجر المضاف إليه، وكون الأصل في الكلمة الإعراب لا البناء<sup>90</sup>.

كذلك، اتفقت المدرستان على أن الغاية من الدرس النحوي هي ضبط اللغة العربية وصونها من اللحن، وأن الخلافات بينهما لا تمس جوهر اللغة بقدر ما تعبر عن تنوع في طرق التحليل والتعليل<sup>91</sup>. وقد شكّل هذا الإجماع قاعدة متينة استند إليها النحويون اللاحقون في بناء نحوٍ موحدٍ يوازن بين المنهج البصري العقلي والمنهج الكوفي السمعي، مما جعل النحو العربي علماً قائماً على الجمع بين العقل والنقل، والإجماع والاختلاف في آنٍ واحد.

### 3- دور الإجماع في تركيب القواعد النحوية

لقد شكّل الإجماع بين المدرستين البصرية والكوفية أساساً متيناً لبناء النحو العربي الموحد، إذ اتفقت المدرستان على عدد من القواعد النحوية الكبرى التي لا تزال معتمدة في الدرس اللغوي إلى اليوم. ومن أهم هذه القواعد اتفاقهما على أن الفاعل مرفوع دائماً، مثل قولنا: قام زيدٌ، ف"زيد" مرفوع لأنه فاعل الفعل "قام". كما أجمعتا على أن المفعول به

<sup>89</sup>- ابن جني، الخصائص، ج1، ص198.

<sup>90</sup>- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص58.

<sup>91</sup>- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج3، ص160.

منصوب، نحو: أكرمتُ الضيفَ، ف"الضيف" مفعول به منصوب. وكذلك اتفقتا على أن الاسم المجرور يتبع عامله في الجرِّ، مثل: مررتُ بزيدٍ، ف"زيد" مجرور بحرف الجر.

ومن القواعد التي حازت إجماع المدرستين<sup>92</sup> أيضاً أن الأصل في الكلمة الإعراب ما لم يمنع منه مانع، وأن المبتدأ مرفوع والخبر مرفوع مثله، كما في قولنا: العلم نورٌ. واتفقتا كذلك على أن الأفعال الخمسة تُرفع بثبوت النون وتُنصب وتجرم بحذفها، مثل: الطلابُ يدرسونَ بجدٍّ، ولن يدرسوا، ولم يدرسوا. هذه القواعد تمثل نقاط الالتقاء التي جسدت الإجماع النحوي بين المدرستين، وأسهمت في توحيد التصور العام لبنية الجملة العربية رغم اختلاف المناهج بين المدرستين في بعض التفاصيل والتعليقات.

خلصت المدارس النحوية، على اختلاف مناهجها ومشاربها، إلى أن الإجماع حجةٌ معتبرة في النحو العربي متى استند إلى السماع الصحيح من العرب وإلى الأصول اللغوية الثابتة. فكلُّ من المدرسة البصرية والكوفيَّة، ومعهما مدارس الأندلس وبغداد لاحقاً، أقرت بأن اتفاق النحاة على قاعدة نحوية يُعدُّ دليلاً على صحتها واستقرارها في الاستعمال العربي، ما دام هذا الاتفاق نابعاً من التأمل في كلام العرب ومن القياس السليم عليه. وقد رأى العلماء أن هذا النوع من الإجماع لا يقلُّ شأنًا عن الأدلة الأخرى في ترسيخ القواعد، إذ يحفظ للنحو توازنه بين النقل والعقل، ويمنح الباحثين مرجعاً موثقاً عند اختلاف الآراء.

وهكذا، صار الإجماع النحوي حجةً تُحتكم إليها في ضبط القواعد الكبرى، كقواعد الإعراب وأحكام المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول، مع الإقرار بأن حجّيته ليست مطلقة، بل مشروطة بعدم مخالفته للأصول اللغوية أو الذوق العربي الفصيح. وقد شكّل هذا

<sup>92</sup> - ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص58.

التوافق بين المدارس علامةً على نضج الدرس النحوي العربي، إذ جمع بين تعدد المناهج ووحدة المقاصد، فكان الإجماع بحق أداة توحيد وضبط للغة العربية، وحلقة وصل بين مدارسها المختلفة عبر العصور.

### المحاضرة 9: الإجماع السكوتي

تمهيد:

الإجماع السكوتي أحد الأنماط الدقيقة من الإجماع النحوي، وهو صورة من صور الاتفاق غير الصريح بين العلماء. ويقصد به أن يقول أحد النحاة برأيٍ أو قاعدةٍ نحوية، فيشيع ذلك القول بين أقرانه من غير أن يعارض أو ينقض، فيُعدّ سكوتهم إقراراً ضمناً بصحته. وقد ظهر هذا النوع من الإجماع في مواطن عديدة من التراث النحوي، حيث كانت بعض القواعد تُقبل وتُدّرّس ويُستشهد بها دون اعتراض ظاهر، مما منحها قوة القبول العام وإن لم يُصرح بذلك في المؤلفات الأولى.

وتبرز أهمية الإجماع السكوتي في كونه وسيلة لتتبع تطوّر القاعدة النحوية واستقرارها عبر العصور، إذ يكشف عن آلية تداول القاعدة داخل الوسط العلمي دون الحاجة إلى اتفاق معلن. كما أنه يعكس الطابع العملي للنحو العربي، القائم على المشافهة والنقل، أكثر من كونه علماً نظرياً جامداً. ومن هنا، يمكن القول إن الإجماع السكوتي كان له دور في ترسيخ كثير من القواعد المتداولة، وأضحى علامةً على قبولها في الفكر النحوي العام حتى وإن لم تُوثق نصياً باتفاق صريح.

### 1- مفهوم الإجماع السكوتي

-التعريف اللغوي والاصطلاحي للإجماع السكوتي

السكوت لغة ( السّكت والسكوت: خلاف النطق، يقال سكت الصائيسكت سكوتا إذا صمت)<sup>93</sup> ويعني الإقرار الضمني والسكوت اصطلاحاً ضد الكلام قال في ذلك الرازي: (وأما السّكوت فهو ترك الكلام ممّن يقدر على الكلام)<sup>94</sup> هو إذا اتفاق غير معلن بين العلماء يتجلى في ترك الاعتراض على قول أو قاعدة معينة من قبل من يملك القدرة على النقض أو الرد. ويستفاد من ذلك أن السكوت ليس مجرد صمت سلبي، بل إقرار ضمني ينبع من علم وقدرة على المخالفة، وهو ما يضيف على القول المقبول قوة حجّة نسبية. فالقيمة العلمية لهذا النوع من الإجماع تكمن في كون العلماء المعترين هم الذين لم يعارضوا القول رغم قدرتهم على ذلك، مما يدل على صحة القاعدة أو الرأي في ضوء الممارسة اللغوية.

ومع ذلك، ينبغي التنويه إلى أن الإجماع السكوتي لا يكون حجة مطلقة كما في الإجماع الصريح، لأنه يعتمد على تقدير النحاة وسياق تداول القول، وقد يحدث أحياناً أن

<sup>93</sup>- ابن منظور، لسان العرب، مادة سكت، ج3، ص2047.

<sup>94</sup>- الرازي، مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2001م، ج22، ص42.

يكون السكوت نتيجة جهل أو عدم وصول القول إلى العلماء<sup>95</sup>، وليس بالضرورة إقراراً صريحاً. ومن هنا، فإن تحقق شروط السكوت - مثل العلم بالقول والقدرة على الرد وموافقة القول للأصول اللغوية - هو ما يمنح هذا الإجماع قيمته كأداة علمية لضبط القواعد النحوية. إذا الإجماع السكوتي هو اتفاق غير معلن بين العلماء من خلال عدم الاعتراض.

#### -الفارق بين الإجماع الصريح والإجماع السكوتي

الإجماع الصريح هو اتفاق معلن وواضح بين النحاة على قاعدة أو حكم نحوي، يوثق غالباً بالنصوص الكتابية أو الاقتباس الصريح من العلماء<sup>96</sup>، ووجيته قوية، لأنه قائم على إعلان الرأي وموافقة العلماء عليه كاتفاق البصريين والكوفيين على أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب.

أما الإجماع السكوتي فهو اتفاق ضمني وغير معلن<sup>97</sup>، يظهر من خلال عدم اعتراض العلماء على قاعدة معينة من قبل من يقدر على الاعتراض. لا يوثق عادة بصياغة واضحة، وإنما يُستنتج من سير التداول العلمي أو السكوت على القول، ووجيته نسبية، مشروطة بعدم مخالفة القول للأصول اللغوية والسماع العربي، وقد يُعاب عليه إذا كان السكوت ناتجاً عن الجهل أو عدم وصول القول كقاعدة معينة وردت في كتاب سيبويه ولم يعارضها أي نحوي لاحق، فتعتبر مقبولة ضمناً.

---

<sup>95</sup> - ابن السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تح: علي معوض وعادل أحمد، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط1، 1999م، ج2، ص208.

<sup>96</sup> - محمد بن سعيد الأندلسي، القول في حجية الإجماع، ص19.

<sup>97</sup> - ابن النجار الفتوحى، شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، 1993م، ج2، ص153-254.

فالإجماع الصريح إعلان وظهور واضح للاتفاق، أما السكوتي فهو اتفاق ضمني يُفهم من الصمت أو عدم المعارضة، ووجية الصريح قوية مطلقة نسبياً، بينما حجية السكوتي مشروطة ومحدودة حسب شروطه وسياقه.

-مكانة الإجماع السكوتي في الدراسات النحوية القديمة.

حظي الإجماع السكوتي بمكانة معتبرة في الدراسات النحوية القديمة، إذ كان يُنظر إليه كأحد أدوات التأكيد على صحة القواعد النحوية رغم كونه غير معن صراحة. فقد اعتبر النحاة أن ترك الاعتراض من العلماء الأكفاء على قاعدة معينة يدلّ على قبولها وضبطها، وكان ذلك بمثابة دليل عملي على الاستقرار اللغوي والقبول العام بين أوساط النحاة<sup>98</sup>. وقد استُخدم هذا النوع من الإجماع في تفسير بعض الظواهر النحوية، خاصة في المواضيع التي لم يرد فيها نص صريح أو اتفاق معن، فاستُفاد من سكوت العلماء لتثبيت القواعد وتأكيدها.

كما لعب الإجماع السكوتي دوراً مهماً في تداول المعرفة اللغوية بين الأجيال، إذ كان يتيح للنحاة اللاحقين معرفة ما اعتُبر مقبولاً ضمناً من القواعد دون الحاجة إلى نقاش طويل، مما سهل إعداد شروح الكتب النحوية وتدرسيها. وعلى الرغم من أن حجيتة أقل من الإجماع الصريح، فإن الدراسات القديمة أكدت أنه يستند إلى سلطة العلماء ووعيهم اللغوي، ويعد مؤشراً على تقبل القاعدة في المجتمع العلمي، ما جعله ركيزة مهمة في الحفاظ على استقرار القواعد النحوية العربية عبر العصور.

## 2- شروط تحقق الإجماع السكوتي

<sup>98</sup>- علاء الدين البخاري، كشف الأسرار عن أصول نحر الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1998م

-أن يُعرف القول المنسوب إلى أحد العلماء ويُشاع بين أقرانه.

-أن يسكت عنه العلماء مع قدرتهم على الرد أو الاعتراض.

-ألا يكون السكوت ناتجاً عن الجهل بالقول أو عدم بلوغه.

-أن لا يُنكر القول أو يُخالف.

-أن يكون القول موافقاً للأصول اللغوية والسماع العربي.

يمكن تتبع الإجماع السكوتي في عدد من القواعد النحوية عبر التراث العربي، خاصة في مؤلفات سيبويه والفراء والمبرد. ففي كتاب سيبويه "الكتاب" نجد قواعد عديدة لم يُعارضها النحاة لاحقاً، مثل قاعدة رفع الفاعل دائماً ونصب المفعول به، والتي أصبح قبولها ضمناً بين النحاة دون الحاجة إلى تصريح أو اتفاق معلن. كذلك يلاحظ في مؤلفات الفراء أن بعض قواعد الإضافة وحركة الحروف والاشتقاق قُبِلت على نطاق واسع دون نقض<sup>99</sup>، وهو ما يدل على إجماع سكوتي قائم على عدم الاعتراض من العلماء الأقران.

كما أسهم المبرد في تأكيد هذه القواعد من خلال شروحه<sup>100</sup>، حيث استشهد بآراء سابقيه وأكد أن بعض القواعد متفق عليها ضمناً بين النحاة، مثل قواعد حذف الخبر وجوباً في مواضع معينة أو ضبط التوابع، ولم يُعارض عليها، مما يجعل السكوت هنا دليلاً ضمناً على قبول القاعدة واستقرارها. ومن خلال هذه الأمثلة، يتضح أن الإجماع السكوتي

<sup>99</sup> - الفراء، معاني القرآن، تخ: علي النجار وأحمد نجاتي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955م، ج، ص 23-29.

...32

<sup>100</sup> - المبرد، المقتضب، ج1، ص108.

كان أداة فعالة في ترسيخ القواعد النحوية وانتقالها للأجيال اللاحقة، وأحد الأساليب التي اعتمدها النحاة لضبط اللغة العربية والحفاظ على استقرار نظامها النحوي.

### 3- مظاهر الإجماع السكوتي في التراث النحوي

في المدرسة البصرية برزت مظاهر الإجماع السكوتي بوضوح في المدرسة البصرية، خصوصاً في أعمال سيبويه والمبرد<sup>101</sup>، حيث ظهرت قواعد كثيرة لم يُعارضها النحاة لاحقاً، فاعتُبرت مقبولة ضمناً. ومن أبرز هذه القواعد: رفع الفاعل دائماً، نصب المفعول به، وجر المضاف إليه، بالإضافة إلى قواعد التوابع مثل الصفات والنسبية. وقد كان سكوت العلماء البصريين عن هذه القواعد دليلاً على قبولها واستقرارها في التداول النحوي، رغم عدم توثيق اتفاق صريح في بعض الحالات.

وفي المدرسة الكوفية فقد لاحظ النحاة أن آراء علماء الكوفة مثل الفراء والكسائي لاقت قبولاً واسعاً دون نقض من زملائهم، وهو ما يُعد مثلاً على الإجماع السكوتي. ومن هذه القواعد<sup>102</sup> إعمال الفعل المضارع بعد واو المعية وفاء السببية، وحذف الخبر وجوباً في مواضع معينة، حيث لم يُعارض القول من ذوي السلطة العلمية، ما أكسبه قوة القبول ضمناً بين الكوفيين والبصريين على حد سواء.

أما كتب المتأخرين انتقل هذا النهج إلى كتب النحاة المتأخرين الذين تلقوا تلك القواعد السكوتية من السابقين واعتبروها مسلمات لا جدال فيها، مثل شروح ابن الأنباري والسيوطي<sup>103</sup>. فتم تدوين القواعد المقبولة ضمناً واستُخدمت في التعليم والتدريس،

<sup>101</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 18.

<sup>102</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 171.

<sup>103</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 355 وما بعدها.

وأصبحت مرجعاً موثقاً لتفسير الظواهر النحوية واستنتاج القواعد الجديدة وفق أصول واضحة، مما يؤكد أن الإجماع السكوتي كان أداة فعالة في الحفاظ على استقرار النظام النحوي العربي وتوحيد بنية القواعد بين المدارس المختلفة.

#### 4- قيمة الإجماع السكوتي وحجّيته

رغم أن الإجماع السكوتي يقوم على السكوت الضمني للعلماء وليس على إعلان صريح، إلا أنه يمتلك قيمة علمية ومنهجية معتبرة في الدراسات النحوية. فحجّيته تستند إلى أن العلماء الأكفاء، القادرين على الرد أو النقض، لم يعترضوا على قاعدة معينة، مما يدل على قبولها واستقرارها في التداول العلمي. ومن هنا، يُعتبر السكوت في هذه الحالة دليلاً ضمناً على صحة القاعدة النحوية وقبولها من قبل الوسط النحوي، خاصة إذا كان متوافقاً مع السماع العربي والأصول اللغوية.

ومع ذلك، يجب التنويه بأن حجّية الإجماع السكوتي ليست مطلقة كما هي في الإجماع الصريح. فهي مشروطة بعدة شروط أولها أن يكون السكوت من عالم قادر على الاعتراض، ثانيها أن يكون القول مقبولاً من الناحية اللغوية والمنطقية، وثالثها أن يكون القول معروفاً وذا تداول بين العلماء بحيث يمكن لهم الاطلاع عليه. إذا غاب أحد هذه الشروط، فقد يضعف الحجّية، وقد لا يُحتكم إلى القول باعتباره قاعدة مستقرة. لذلك، يُنظر إلى الإجماع السكوتي على أنه أداة لضبط القواعد واستقرارها، ولكنه مرن نسبياً ويحتاج إلى تحييص، ما يميّزه عن الإجماع الصريح في قوته وشموليته.

يمكن ملاحظة أثر الإجماع السكوتي في عدد من القواعد النحوية التي استقرت بين النحاة دون إعلان صريح، وأصبحت مقبولة ضمناً. من أبرز هذه القواعد قاعدة رفع الفاعل

<sup>104</sup> دائماً حيث لم يُعارض هذا القول بين البصريين والكوفيين، رغم اختلافهما في بعض الجزئيات الأخرى، وأصبح الفاعل يُرفع بشكل تلقائي في جميع السياقات المألوفة، وقاعدة حذف الخبر وجوباً في مواضع معينة مثلها في الجملة الاسمية المركبة حين يكون الخبر معلوماً من السياق، فكان العلماء يتركونه دون اعتراض، مما أسهم في تبني هذه القاعدة ضمناً كأصل نحوي، وقواعد التوابع والإضافات مثل مطابقة الصفة للموصوف في الإعراب والنوع، حيث استقر رأي النحاة على هذه القواعد ولم يعارضها أحد من ذوي السلطة العلمية، فاعتُبرت قواعد ثابتة ومقبولة.

من خلال هذه الأمثلة، يتضح أن الإجماع السكوتي يُظهر قوة القاعدة عبر قبولها الضمني وعدم الاعتراض عليها، وهو مؤشر على استقرارها في التداول النحوي.

- أثر هذا النوع من الإجماع في تدوين النحو وتدريبه

لعب الإجماع السكوتي دوراً مهماً في تدوين القواعد النحوية وتسهيل تدريسها للأجيال اللاحقة. فقد أتاح للنحاة اللاحقين معرفة القواعد المقبولة ضمناً من السابقين، دون الحاجة إلى الدخول في جدالات مطوّلة حول صحة كل قاعدة. ونتيجة لذلك سَهّل على المعلمين نقل القواعد الثابتة إلى الطلاب، حيث اعتمدوا على ما لم يُعارض من قبل العلماء السابقين كمرجع مضمون، وساهم في توحيد التعليم النحوي، إذ أصبح هناك مجموعة من القواعد المقبولة ضمناً والتي يمكن الرجوع إليها عند اختلاف الطلاب أو الباحثين في التفاصيل، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي على كتابة الشروح والتعليقات، حيث يمكن للنحاة شرح القواعد دون الحاجة إلى إثبات كل قاعدة من جديد، مستفيدين من الإجماع السكوتي كدليل ضمني على صحتها. فيظهر أن الإجماع السكوتي لم يكن مجرد ظاهرة نظرية، بل أداة عملية

<sup>104</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 171-172.

لضبط القواعد وتسهيل تداولها وتعليمها، مما جعله جزءاً مهماً من استقرار ومرونة النظام النحوي العربي.

### المحاضرة 10: القياس تعريفه وأركانه

تمهيد:

القياس النحوي أحد الأعمدة الكبرى التي تأسس عليها النحو العربي منذ نشأته الأولى، وهو المنهج الذي اعتمد عليه العلماء في تفسير الظواهر اللغوية غير المسموعة، واستنباط القواعد العامة من الشواهد الجزئية. وقد نشأ القياس في بيئة علمية كانت تُعلي من شأن العقل وتربط بين اللغة ومنطقها الداخلي، فكان وسيلة لربط الجزئيات بالكليات، وقياس الغائب على الشاهد، والمحذوف على المذكور، والمسكوت عنه على المنطوق. وقد

قال ابن جني في هذا السياق: "القياس باب عظيم من أبواب العربية"، دلالة على مكانته في ضبط اللغة وتقعيدها.

ولم يكن القياس عند النحاة مجرد عملية عقلية تجريدية، بل كان منهجاً مؤسساً على السماع؛ فلا قياس دون أصل يثبت عن العرب، ولا تعميم دون علة تربط بين النماذج اللغوية المتشابهة. لذلك حرص النحاة على أن يبنوا القياس على قواعد مضبوطة حتى لا ينفلت من ضوابط اللغة ولا يبتعد عن فصاحتها. ونتيجة لهذا التنظيم الدقيق، أصبح القياس أداة فعالة في سدّ النقص في المسموع، والتوسّع في اللغة لتلبية حاجات البيان، تعريف القياس:

لغةً يدلّ القياس على التقدير والموازنة، فيقال: قاس الشيء بالشيء أي قدره على مثاله. ومنه القياس بمعنى المقدار<sup>105</sup>، أو مقارنة شيء بآخر لمعرفة ما بينهما من مماثلة أو اختلاف. وقست الشيء بغيره وعلى غيره أقيسه قياساً وقياساً فانقاس، إذا قدرته على مثاله، وفيه لغة أخرى: قسته أقوسه قوساً وقياساً<sup>106</sup>، واصطلاحاً هو (حمل الشيء على الشيء لضرب من الشبه)<sup>107</sup> وعرفه الأنباري بأنه (حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه)<sup>108</sup> يقصد بذلك إلحاق ما لم يرد سماعه بما ورد إذا شاركه في المعنى أو العلة، وهو بذلك يجعل حكم الأصل المنقول ممتداً إلى الفرع غير المنقول متى تحقق وجه الشبه بينهما.

<sup>105</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مادة قيس، ج6، ص188.

<sup>106</sup> - الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م، ج3، ص967.

<sup>107</sup> - طاهر بن باشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1977م، ج2، ص475.

<sup>108</sup> - الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص45.

وفي تعريف آخر لابن الحاجب قال: ( مساواة فرع لأصل في علة حكمه )<sup>109</sup> وهو عند الخزومي ( حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنه الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ )<sup>110</sup> يبيِّن أنَّ القياس يقوم على ردِّ الجديد إلى القديم، و ربط المجهول بالمعلوم . فالنحوي حين يواجه تعبيراً لم يرد سماعه عن العرب، فإنه يلحقه بما سُمع وثبت، معتمداً على ما تحتزنه الذاكرة اللغوية من أساليب وقواعد. وبذلك يصبح القياس آلية لإعطاء حكم لغوي لما لم يُسمع، اعتماداً على ما هو مشهور ومألوف في كلام العرب، فتمتدُّ الأحكام من المنقول إلى غير المنقول بفضل التشابه أو العلة الجامعة. كما يتنوع مفهوم القياس حسب الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه

1 القياس المنطقي وهو أساسي في المنطق الأرسطي، ويُعرّف بأنه استدلال مؤلف من مقدمتين ونتيجة<sup>111</sup>، مثل كل إنسان فانٍ (كبرى)؛سقراط إنسان (صغرى)؛إذن سقراط فانٍ (نتيجة) ،ويتميّز القياس المنطقي بصوريته واعتماده على بناءٍ شكلي ثابت، بعيداً عن مضمون القضايا.

2 القياس الأصولي وهو ابتكار إسلامي خالص، يُعرّف بأنه: إلحاق فرع بأصل لعلّة مشتركة بينهما، بهدف بيان حكم غير منصوص عليه بالاستناد إلى حكم منصوص عليه.

<sup>109</sup> - ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل، في علمي الأصول والجدل، مكتبة السعادة محوار، مصر، ط1،

1362، ص166.

<sup>110</sup> - مهدي الخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص20.

<sup>111</sup> - علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص108.

وهو قياس مرتبط بالوقائع والنصوص معاً<sup>112</sup>، بخلاف القياس المنطقي الذي يقوم على صورة الاستدلال لا على مضمونه.

3القياس النحوي وهو مفهوم ذو طابع مزدوج مفهوم استقرائي يقوم على تتبع كلام العرب، واستنباط قاعدة مطردة تقاس عليها الجمل المماثلة، ومفهوم شكلي يرتكز على فكرة الأصل والفرع والعلة، فيتم إلحاق حكم أصل ثابت بفرع مماثل له في علة نحوية. وقد ميز ابن الأنباري بين هذين المفهومين<sup>113</sup>، مشيراً إلى أن القياس قد يكون استنباطاً لغوياً من الاستعمال، وقد يكون حكماً شكلياً يربط فرعاً بأصل لعلة جامعة.

### أركان القياس النحوي

يبني القياس النحوي على أربعة أركان هي<sup>114</sup>:

الأصل: وهو المسموع العربي الموثوق. أي أنّ الأصل الذي يُقاس عليه لا يكون أيّ استعمال لغوي عابر، بل يجب أن يكون مسموعاً عن العرب الفصحاء ممن تُحفظ لغتهم ويُحتجّ بكلامهم، وأن يكون هذا السماع ثابتاً في المصادر الموثوقة كالقرآن والحديث والشعر الجاهلي وصدر الإسلام، أو مما نقله الأئمة الثقات. فلا يجوز القياس على استعمال شاذّ أو ضعيف أو منقول عن قبيلة لا يُحتجّ بلغتها؛ لأن الحكم المقيس على أصل غير موثوق يكون حكماً مضطرباً لا ينسجم مع طبيعة العربية. ولهذا اشترط النحاة أن يكون الأصل فصيحاً مطّرداً ثابتاً يصلح أن تُبنى عليه القواعد، حتى يكون القياس صحيحاً يؤدي إلى نتائج سليمة.

<sup>112</sup>- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص 111.

<sup>113</sup>- الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ص 93.

<sup>114</sup>- الأنباري، لمع الأدلة، ص 93.

الفرع: وهو التركيب غير المسموع الذي يراد معرفة حكمه. والفرع هو الجانب الجديد أو غير المنقول من كلام العرب الذي يواجهه النحوي فلا يجد له شاهداً مباشراً في المسموع الفصيح. ولأن هذا التركيب لم يرد عن العرب نصاً، فإن النحوي يلجأ إلى القياس لمعرفة حكمه: هل يُعرب كذا؟ هل يُبنى على وزن معين؟ هل يجوز استعماله في هذا السياق أو لا؟ وبذلك يكون الفرع بمثابة الظاهرة اللغوية المجهولة الحكم التي تحتاج إلى ردها إلى أصل موثوق. فإذا وُجد بين الفرع والأصل وجه شبه أو علة مشتركة، أمكن إلحاقه بالأصل وإعطاؤه الحكم نفسه، فيستقيم استعماله ضمن النظام العام للغة العربية.

العلة: وهي الجامع بين الأصل والفرع، الذي من أجله سُبِح حكم الأصل على الفرع. والعلة هي الصفة المشتركة التي تجمع بين الأصل المسموع والفرع غير المسموع، وهي الأساس الذي يبرر انتقال الحكم من الأصل إلى الفرع. فالنحوي لا يلحق فرعاً بأصل اعتباطاً، بل يبحث عن رابط معنوي أو شكلي أو صوتي يجمع بينهما، بحيث يصبح الفرع جديراً بأن يُعامل معاملة الأصل. فإذا تحققت هذه العلة، أمكن للنحوي أن يقول: بما أن الأصل حكم عليه بكذا بسبب هذه الصفة، فإن الفرع الذي يشاركه الصفة نفسها يُعطى الحكم ذاته. وبهذا تكون العلة مفتاح القياس وشرطه العلمي الذي يحفظ منهجه من الاضطراب، ويضمن أن يكون انتقال الحكم انتقالاً منطقياً منضبطاً لا مجرد تشابه ظاهري.

الحكم: وهو النتيجة التي ثبتت للفرع قياساً على الأصل. وهو الخلاصة العملية التي يصل إليها النحوي بعد مقارنة الأصل بالفرع، وتحقق وجود العلة الجامعة بينهما. فهو القرار النهائي الذي يمنح للفرع نفس السمة الإعرابية أو الصرفية التي ثبتت في الأصل، لأنهما يشتركان في سبب الحكم. ويكون الحكم بمثابة النتيجة التطبيقية للقياس؛ فبعد تحديد الأصل، ومعرفة

الفرع، وإثبات العلة، يُسحب حكم الأصل على الفرع فيُعرب إعرابه، أو يُبنى على وزنه، أو يُعامل في الاستعمال معاملة. وهذا ما يجعل الحكم خطوة أساسية تكمل عملية القياس وتمنحها أثرها اللغوي في بناء القاعدة وتوسيع الاستعمال.

### مراحل تطور القياس النحوي

مرّ القياس في تطوره التاريخي بثلاث مراحل رئيسة: مرحلة النشأة حيث بدأ القياس يأخذ شكلاً واضحاً على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، الذي يعد أول من جمع مادة القياس، ووضع له أصولاً أولية<sup>115</sup>. تركّز القياس في هذه المرحلة على استقراء كلام العرب وثبیت الظواهر المطّردة.

مرحلة المنهج بلغ فيها القياس أوجه مع الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه؛ حيث أصبح القياس منهجاً علمياً متكاملًا. اعتمد الخليل على الاستقراء الدقيق لضبط الأصول والفرع<sup>116</sup>، وظهر في «الكتاب» لسيبويه أوضح صور القياس الناضج المبني على كثرة الاستعمال واقتضاء السماع.

3 مرحلة التنظير برز فيها أبو البركات ابن الأنباري؛ إذ قارب بين القياس النحوي والقياس الفقهي، ووضع الأسس النظرية للقياس، وصاغ حدوده وأركانه وصوره بشكل منهجي دقيق، وفي هذه المرحلة أصبح القياس أكثر تجريدًا وأبعد عن الجانب التداولي للغة.

أهمية القياس:

<sup>115</sup> - ابن سلام الجمحي، طبقات الشعراء، ص 30.

<sup>116</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 53.

تنبع أهمية القياس من كونه يُمكن المتكلم والباحث من عدم التقيّد بما سُمع حرفياً عن العرب، لأن السماع وحده لا يغطي جميع حاجات التعبير. فلو اقتصر النحو على المنقول فقط لظلّ المتكلم عاجزاً عن إنتاج كثير من الأساليب والتراكيب التي يتطلبها التطور اللغوي. ولهذا كان القياس وسيلة لتوليد ألفاظ وتراكيب جديدة على نسق ما ثبت في العربية، بحيث تُبنى صيغ غير مسموعة على أصول مسموعة، ويتم إلحاق الفروع بالأصول بنوع من الاجتهاد اللغوي المنضبط.

وتتضح أهمية القياس أيضاً في كونه أداة فاعلة في إغناء اللغة؛ فهو يفتح المجال أمام الاستعمال اللغوي ليكبر وينمو دون أن يخرج عن قواعد العربية، بخلاف وسائل أخرى مثل الاشتقاق أو النحت أو التعريب التي تمثل في حقيقتها صوراً مختلفة من تطبيق القياس نفسه<sup>117</sup>. فهذه العمليات تقوم على إلحاق جديد اللغة بقديمتها، وتوليد صيغ جديدة من صيغ قديمة، وهو عين المقصود بالقياس.

من ذلك حين قاس النحاة "ضارب" على وزن "فاعل"، أجازوا اشتقاق "كاتب" ودارس وسافر، رغم أن كثيراً منها لم يُنقل سماعياً. وقاسوا رفع نائب الفاعل على رفع الفاعل لعلّة واحدة هي الإسناد؛ فصار نحو: "أكرمَ الرجلُ" مقيساً على "أكرمَ الرجلُ" مع اختلاف الشكل. وأجازوا صياغة اسم الآلة على أوزان قياسية مثل "مِفْعَل" و"مِفْعَلَة" و"مِفْعَال"، فصيغت كلمات حديثة مثل "مِكْوَاة" و"مِصْعَد" و"مِكْشَاف" على أوزان عربية قديمة. وفي العصر الحديث، يُقاس على وزن "فَعَّال" للدلالة على كثرة العمل، فنقول: "خيّاط" و"لحّام" و"برمجي" على النموذج نفسه. وبذلك يتضح أن القياس ليس مجرد أداة

<sup>117</sup> - ابن جني، الخصائص، ج2، ص134.

لتعليل القواعد، بل هو منهج عملي لتطوير اللغة وتوسيع طاقتها التعبيرية دون أن تنفلت من ضوابطها الأصيلة، وتمييز ما يجوز من الاستعمالات وما يُخطأ منها.

## المحاضرة 11: العلة وأقسامها ومسالكتها وقوادحها.

تمهيد:

العلة من أهم أركان القياس النحوي، لأنها الرابط الجوهرية بين الأصل والفرع، وبها يُسحب حكم الأصل على الفرع. فهي تمثل السرّ الكامن وراء انتقال الحكم، وبدونها يفقد القياس صلاحيته ويصبح مجرد تشابه ظاهري لا يُعول عليه.

وقد تناول النحاة العلة من جوانب متعددة، منها: أقسامها التي تحدّد طبيعتها، ومسالكتها التي تبيّن كيفية التوصل إليها، وقواعدها أو قوادحها التي تضع ضوابط لاستخدامها في القياس. هذا التنوع في الدراسة يوضح اهتمام النحاة بتحقيق الدقة والمنهجية في استنباط

الأحكام من اللغة، ويضمن أن تكون عملية القياس منطقية، موثوقة، ومتوافقة مع اللغة المسموعة والفصيحة.

### تعريف العلة:

العلة لغة المرض ومنه اعتل أي مرض، فهو عليل. ولا أعلك الله: أي لا أصابك بعلة<sup>118</sup> وطعام قد عل منه. أي: أكل وتعلل بالأمر واعتل: تشاغل وعل الرجل يعل من المرض، وعل يعل ويعل من علل الشراب<sup>119</sup> وهي الصفة الجامعة بين الأصل والفرع، والتي بسببها يسحب حكم الأصل على الفرع.

ويقصد بالعلة النحوية تلك الصلة بين الأصل والفرع (أي المقيس والمقيس عليه)، وتسمى العلة أو العلة الجامعة، ويرى النحاة أنها لا تتحقق إلا بصفات مشتركة يطلق عليها الجامعوقد اهتم العرب بالعلة النحوية حين اختاروا في كلامهم وجهاً معيناً من التعبير والصياغة. كقولهم فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقال أليس صحيفة. (لغوب أحق ومُتعب). وهي (الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقسام كثيرة صحيح متفق عليه وصحيح معلول... فأما الحديث الصحيح المعلول، فالعلة تقع للأحاديث من أنحاء شتى لا يمكن حصرها، فمنها أن يروي الثقات حديثاً مرسلًا، وينفرد به ثقة مسندًا، فالمسند صحيح ووجهة، ولا تضره علة الإرسال)<sup>120</sup> مع إسقاط ذلك على العلة النحوية من خلال بيان التشابه في طبيعتها ووظيفتها، مع مراعاة اختلاف المجالين. وفيما يأتي صياغة مناسبة:

<sup>118</sup> - الجوهري، الصحاح، ج5، ص1773.

<sup>119</sup> - ابن منظور، لسان العرب، مادة علل، ج1، ص260.

<sup>120</sup> - الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تخ: محمد إدريس، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 2008م، ج1،

كما أنّ الحديث قد يكون صحيحاً في إسناده ومع ذلك يُعلّ بعلة خفية لا تُبطل صحته ولكن تُنبّه إلى ضرورة التثبت من موضع الاختلاف، فلكذلك الحال في العلة النحوية؛ فقد تظهر في بعض الأحكام النحوية علل خفية أو غير مؤثرة لا تغيّر الحكم ولا تُسقطه. فقد يكون الأصل المسموع صحيحاً موثقاً، ثم يعرض في تطبيق القياس عليه شيء من الاختلاف أو التردد في تحديد العلة الجامعة، ومع ذلك يظلّ الحكم النحوي مقبولاً إذا كان مطّرداً، ولا يبطله وجود تلك العلة التي لا تمس جوهر القياس.

فالقياس النحوي يعتمد على علة جامعة بين الأصل والفرع، لكن هذه العلة ليست دائماً ظاهرة أو قطعية، وقد تختلف طرائق تحديدها بين النحاة دون أن يؤدي ذلك إلى إسقاط الحكم، تماماً كما أن اختلاف طرق رواية الحديث لا يسقط أصل الحديث إذا ثبتت صحته. وبذلك تصبح العلة النحوية في بعض صورها قرينة تنبيه أو توجيه وليست قادمة للحكم، كما أن العلة الحديثة في بعض أنواعها لا تضر بصحة الحديث ولا حجّيته. ودورها بضمنان انتقال الحكم بطريقة منضبطة وموضوعية، دون اعتبار أو تشابه سطحي.

#### أقسام العلة:

نستخلص التقسيم من الزجاجي حين قال: (وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية؛ فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم... عرفنا اسم الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهب، فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدا قائم، إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا: بـ"إن"؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأننا كذلك علمناه ونعلمه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب، فأما العلة القياسية: فإن يقال لمن قال: نصبت زيدا بـ"إن"

في قوله: "إن زيدا قائم": ولمَّ وجب أن تنصب "إنَّ" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى المفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب لها شبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها شبه بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال إلى ما تقدمه مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمد، وما أشبه ذلك. وأما العلة الجدلية النظرية: فكلُّ ما يعتل به في باب "إنَّ" بعد هذا، مثل أن يقال: فن أيِّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبلماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟<sup>121</sup> يُظهر النص تدرج العقل النحوي من التعلُّم بالمشافهة إلى التعقيد بالقياس ثم إلى الجدل العقلي؛ مما يكشف عن طبيعة النحو العربي بوصفه علماً يزاوج بين السماع والعلل المنطقية. وتبرز هذه الأقسام الثلاثة كيف انتقلت العلة من كونها وسيلة لضبط كلام العرب إلى كونها أداة تفسير وتعليل ثم مجالاً للتفكير النظري المجرد. ومنه تُقسم العلة إلى:

عِلَّةٌ لفظية: ما يكون سبب الحكم فيها مرتبطاً باللفظ نفسه، مثل وجود ألف أو واو أو ياء.

عِلَّةٌ معنوية: ما يكون سبب الحكم فيها مرتبطاً بالمعنى أو الوظيفة النحوية، مثل كون الفعل متعدياً أو الاسم مضافاً.

عِلَّةٌ تركيبية أو سياقية: ما يتعلق بسياق الجملة أو تركيبها، مثل موقع الفعل في الجملة أو علاقة الاسم بالفعل.

مسالك العِلَّة<sup>122</sup>:

<sup>121</sup> - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط5، 1986م، ص64-65.

<sup>122</sup> - الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتاب العلمية، ط1، 2000م، ج4، ص165.

المسلك الاستقرائي: تتبع الاستخدام المتكرر في كلام العرب لاستنباط العلة. والمسلك الاستقرائي هو أحد أهم طرق الوصول إلى العلة في الدرس النحوي، ويقوم على تتبع استعمالات العرب في مواضع متعددة، ثم ملاحظة العناصر المشتركة بينها، واستنباط قاعدة عامة تُفسر هذا التكرار. فالنحوي لا يكتفي بسماع مثال واحد، بل يجمع الشواهد من القرآن والحديث والشعر وكلام الفصحاء، ويبحث عن قاسم مشترك يمكن أن يكون هو العلة. فإذا تكرر الحكم في مواضع مختلفة وكان بينها وجه جامع، استنتج أن ذلك الوجه هو العلة التي من أجلها وقع الحكم.

مثال ذلك: تتبع النحاة رفع الفاعل في مئآت الشواهد، فوجدوا أن الاسم الذي يقع بعد الفعل ويُسند إليه الحدث يُرفع دائماً، مثل: قام زيد، خرج خالد، نجح الطالب. وبعد ملاحظة هذا الاطراد في كلام العرب<sup>123</sup>، استقرأوا أن العلة في رفع الفاعل هي إسناد الفعل إليه؛ أي أن الرفع علامة تدل على من أُسند إليه الفعل في بنية الجملة. هكذا يتحول التبع الكمي للاستعمال إلى قاعدة نحوية استقرائية ذات علة واضحة.

المسلك المقارن: مقارنة الأصل بالفرع للوقوف على الصفة المشتركة التي تبرر القياس. وهو يقوم على مقابلة الأصل المسموع الثابت عن العرب بال فرع الذي يراد قياسه عليه، ثم البحث عن الصفة المشتركة بينهما التي تصلح أن تكون علة القياس. فالنحوي لا يحكم على الفرع مباشرة، بل يدرسه في ضوء الأصل، ويرى هل يشترك معه في وجهٍ معتبر يؤهله لأن يلحق به في الحكم. فإذا ثبت وجود هذا الجامع، جاز القياس وإلحاق الفرع بالأصل، وإعطاؤه الحكم نفسه.

<sup>123</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية ج1.

مثال ذلك عند قياس "اسم الفاعل" من أفعل غير المسموع على المسموع من كلام العرب<sup>124</sup>. فقد ورد عنهم: أكرم فهو مُكْرَم، أنخرج فهو مُخْرَج. وعند الحاجة إلى اشتقاق اسم فاعل من فعل غير مسموع مثل أحسن، قارن النحوي هذا الفرع بالأصل، فوجد الصفة المشتركة بينهما هي: كون الفعل على وزن أفعل المتعدي، وأن العرب تبني اسم فاعله على وزن "مُفْعِل". وبناءً على هذا الجامع، قاس فقال: أحسن فهو مُحْسِن. وهكذا يتبين دور المسلك المقارن في استخراج العلة من خلال مقابلة الأصل بالفرع والبحث عن الصفة الجامعة الموجبة لإلحاقه به.

المسلك الاستنباطي: اعتماد العقل والمنطق لإيجاد العلة عند عدم وضوحها في السماع. وهو طريقٌ يلجأ فيه النحوي إلى العقل والمنطق التحليلي لاستنباط العلة حين لا يظهر وجه القياس مباشرة من السماع أو الاستقراء. وفي هذا المسلك لا يكتفي النحوي بوجود شبه ظاهري بين الأصل والفرع، بل يحاول استنتاج السبب العقلي الذي يفسر لماذا أجرت العرب هذا الحكم في الأصل، ثم يسقط هذا السبب على الفرع إذا تحقق فيه مثله.

مثاله علة رفع الفاعل ونصب المفعول. لم يرد عن العرب تصريح بالسبب<sup>125</sup>، ولم يُسمع منهم ما يدل عليه مباشرة. هنا لجأ النحاة إلى الاستنباط العقلي فقالوا: إن الفاعل أصلٌ في الإسناد؛ فهو "المُحْدِثُ للفعل"، فناسبه الرفع الذي هو أقوى الحركات. أما المفعول فهو مفعولٌ به ومتأثرٌ بالفعل، فناسبه النصب لأنه أدنى من الرفع منزلة. فالعلة هنا ليست مستخرجة من نصٍّ مسموع، ولا من استعمالٍ متكرر، بل من تفكيرٍ منطقي يشرح طبيعة العلاقة بين الفاعل والمفعول.

<sup>124</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ج1.

<sup>125</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية.

## قوادح العلة:

-أن تكون ثابتة ومطرده في كلام العرب، لا عرضية أو شاذة ، أي أن العلة النحوية لا تُقبل إلا إذا كانت صفة عامة منتظمة في كلام العرب، تتكرر في الاستعمال ولا تظهر في موضع أو موضعين فقط؛ لأن العلة التي تقوم على شاهد واحد أو استعمال نادر تُعدّ عرضية أو شاذة، فلا يصحّ بناء القياس عليها. فالعرب قد تستعمل أحياناً تراكيب قليلة خارجة عن القياس<sup>126</sup>، لكن النحو لا يُبنى على هذه النوادر، بل على ما اطرّد وتكرر حتى صار قاعدة لغوية مستقرة ، كعلة حذف النون في الأفعال الخمسة عند الجزم مثل: لم يفعلوا، لم تفعلوا. هذه العلة مطرّدة؛ لأنها ثابتة في جميع استعمالات العرب، ولذلك قاس عليها النحاة. أما رفع المبتدأ بـ"رَبّ" في قول الشاعر: رَبّ رجلٍ وأخيه فهو استعمال شاذ لا يُقاس عليه؛ لأنه لم يطرّد في كلام العرب، ولذلك لا يُجعل علة نحوية. وبذلك تُقبل العلة فقط إذا كانت ثابتة، مطرّدة، ومنسجمة مع نظام العربية العام.

-أن تكون قادرة على تبرير انتقال الحكم من الأصل إلى الفرع دون تناقض. يشترط في العلة النحوية أن تكون مفسّرة تفسيراً منطقيّاً ومنسجماً لسبب نقل حكم ما من الأصل المسموع إلى الفرع غير المسموع. فإذا كانت العلة ضعيفة أو لا تربط بين الأصل والفرع برباط واضح، وقع القياس في التناقض؛ لأن الحكم سيُسحَب عندئذٍ دون مبرر لغوي. فلا بد للعلة أن تكشف عن جامع حقيقي بين التركيبين، بحيث يتبيّن أن الفرع يشارك الأصل في صفة لغوية ثابتة، تجعل حمله عليه حملاً سليماً. مثال ذلك حين قاس النحاة عمل "كاد" وأخواتها على عمل "كان"، لم يفعلوا ذلك اعتباراً، بل لوجود علة واحدة

<sup>126</sup> - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية.

تجمعهما<sup>127</sup>، وهو دلالتهما على الزمن مع اقتران ذلك بخبر يكمل المعنى. فالعلة هنا واضحة ومبررة، ولذلك انتقل حكم عمل "كان" (رفع الاسم ونصب الخبر) إلى "كاد" وأخواتها دون تناقض.

أما إذا انتزع حكم من أصل لا يشترك مع الفرع في أي صفة حقيقية، كان القياس باطلاً؛ لأن العلة لم تستطع تبرير الانتقال بينهما، وفقد القياس أساسه العلمي.

-أن تكون مناسبة لنوع القياس (عينة على الرفع، النصب، البناء، إلخ) فيشترط في العلة النحوية أن تكون ملائمة لطبيعة الحكم الذي يُراد سحبه من الأصل إلى الفرع؛ فإذا كان القياس متعلقاً بالرفع مثلاً، وجب أن تكون العلة منسجمة مع خصائص الرفع، وإذا كان متعلقاً بالنصب أو البناء أو غيرها، وجب أن تتناسب العلة مع المجال الذي تعمل فيه. فلا يصح أن تُعلل قاعدة تخصّ الرفع بعلة تختصّ بالنصب أو البناء، لأن ذلك يُفقد القياس اتساقه ويجعله مضطرباً. مثال ذلك عندما قال النحاة إن الفاعل مرفوع، ثم قاسوا على ذلك رفعَ الفاعل في الأفعال المختلفة، كانت العلة مناسبة لنوع القياس، وهي: أن الفاعل هو الاسم المسند إليه فعلٌ أو ما في معناه، ومن شأنه أن يُرفع للدلالة على كونه صاحب الفعل. فهذه العلة خاصة بالرفع<sup>128</sup>، ولذلك كانت مناسبة لطبيعة الحكم. وكذلك عندما قاسوا نصب المفعول به في جملة ضرب زيد عمراً على غيرها، كانت العلة مرتبطة بطبيعة النصب، وهي كون المفعول به هو الاسم الذي وقع عليه الفعل، فاستحق النصب لتمييزه عن الفاعل، أما في البناء، فقد علل بناء بعض الظروف والأسماء المبهمة بأنها لا تستقل بمعناها دون إضافة أو سياق، فناسبها البناء. فالعلة هنا تتوافق مع حكم البناء

<sup>127</sup> - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية.

<sup>128</sup> - ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية.

خصوصاً. وهكذا، فإن مناسبة العلة لنوع القياس شرط أساسي لضبط القواعد ومنع الاضطراب في نتائج القياس النحوي.

-أن تكون واضحة المعنى وسهلة التطبيق على حالات جديدة دون خلق تعارضات لغوية ،  
جب أن تكون العلة النحوية واضحة الدلالة بحيث يفهمها المتعلم والنحوي فهماً مباشراً، مما  
يجعل توظيفها في القياس سلساً وغير متكلف. كما ينبغي أن تكون قابلة للتطبيق على  
الشواهد اللغوية الجديدة دون أن تُحدث اضطراباً أو تعارضاً مع القواعد المستقرة، بحيث  
تظلّ منسجمة مع بنية العربية واستعمال العرب.

## المحاضرة 12: استصحاب الحال

تمهيد:

استصحاب الحال من المسالك العقلية التي اعتمدها النحاة في تفسير الأحكام اللغوية عند غياب السماع أو ندرة الشواهد. ومعناه: الإبقاء على الحكم الأصلي الثابت للكلمة أو البنية اللغوية ما لم يرد دليل يغيّره؛ أي الحكم باستمرار ما كان على ما كان. وقد نشأ هذا المبدأ من طبيعة الدرس النحوي الذي يعتمد على السماع من العرب، فإذا لم يُنقل عنهم ما يخالف أصلاً معروفاً، جاز للنحوي أن يحكم بإبقاء الأصل دون تغيير.

ويتجلى هذا المسلك في كثير من أبواب النحو، مثل استصحاب الرفع في الفاعل ما لم تدخل ناصبة، أو استصحاب البناء في الأسماء المبنية ما لم يطرأ عامل نقل. كما يظهر في تحفظ النحاة أمام الآراء الشاذة التي لا شواهد لها؛ فيرجعون إلى الأصل المستقر الذي دلت عليه كثرة الاستعمال. وهكذا أصبح استصحاب الحال آلية منهجية تساعد على ضبط القواعد وتفسير الأحكام والمحافظة على اتساق النحو العربي عند غياب الدليل السمعي أو عند تعارض الأقيسة.

تعريف استصحاب الحال:

لغة أصلها ( صحب ) فالصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة الشيء ومقاربتة، يقال أصحب فلانا إذا انقاد، وأصحب الرجل إذا بلغ ابنه، وكل شيء لاءم شيئاً فقد استصحبه<sup>129</sup>. قال ابن فارس: الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربتة. من ذلك الصاحب، والجمع: الصحب، كما يقال: راكب وركب. ومن الباب: أصحب فلان، إذا انقاد. وأصحب الرجل، إذا بلغ ابنه. وكل شيء لاءم شيئاً فقد استصحبه. ويقال للأديم إذا ترك عليه شعره: مصحب. ويقال: أصحب الماء، إذا علاه الطحلب<sup>130</sup>.

اصطلاحاً الاستصحاب هو قاعدة أصولية في الفقه والنحو، فعند عدم وجود دليل شرعي على مسألة ما يُستصحب الأصل، وفي النحو إذا انعدم الدليل السماعي أو القياسي على مسألة ما، فيبقى حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل؛ أي: يستصحب أصل الوضع، وهو عند الأنباري: (وأما استصحاب الحال، فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل؛ كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه، فكان باقياً

129- ابن فارس، مقاييس اللغة، تخ: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط2، 1972م، ج3، ص335.

130- ابن فارس، مقاييس اللغة، ج3، ص335.

على الأصل في البناء)<sup>131</sup> فيعكس قول الأنباري أن استصحاب الحال في النحو يقوم على مبدأ الحفاظ على الأصل عند غياب دليل مخالف. فهو يُبقي على حكم البناء في فعل الأمر لأن الأصل في الأفعال هو البناء، ويعتبر أي شبهة في الإعراب أو التغيير غير معتبرة ما لم يظهر دليل واضح يغير الحكم. هذا يعكس حرص النحويين على ثبات القاعدة واستقرارها وعدم الانزلاق وراء استثناءات ضعيفة أو شواهد شاذة، بما يضمن اتساق النظام النحوي العربي.

وفي تعريف آخر نجده (عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناء على ثبوته في الزمان الأول ، لفقدان ما يصلح للتغيير)<sup>132</sup> وهو أيضا: (التمسك بدليل عقلي أو بدليل شرعي لم يظهر عنه ناقل مطلقا)<sup>133</sup> والمقصود هنا أن النحوي يلتزم بالحكم العقلي أو الشرعي إذا لم يظهر له أي دليل نقلي مطلق من العرب يغيره، أي أنه لا يتجاوز ما استقرّ من الأصل في الكلام. هذا يُظهر أهمية الاستصحاب العقلي والشرعي كآلية لضبط الأحكام النحوية عند غياب النقل، مع الحفاظ على ثبات القاعدة ومنطقية القياس، بحيث لا يُبنى الحكم على اجتهاد شخصي أو شواهد نادرة، بل على ما ثبتت صحته عقلياً أو شرعياً. ويربط ذلك بالنحو يظهر جلياً في تفسير أحكام الإعراب والبناء عند النحاة. فاستعمال الاستصحاب العقلي أو الشرعي يعني أن النحوي يُبقي الفعل مبنياً، أو الاسم مرفوعاً، أو المبتدأ منصوباً ما لم يرد دليل نقلي واضح يغير الحكم، وذلك استناداً إلى الأصل في اللغة واستخدام العرب المستقرّ. بهذا يكون استصحاب الحال وسيلة منهجية للنحاة لضمان اتساق القواعد النحوية وعدم الانحراف عن ما ثبت من استعمال العرب، خاصة في الحالات التي لا يغطيها السماع المباشر أو الشواهد الكافية.

<sup>131</sup> - الأنباري، الإعراب في جمل الإعراب، ص 46.

<sup>132</sup> - عبد الكريم النملة، المهذب في علم أصول الفقه، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، ج3، ص959.

<sup>133</sup> - أبو البقاء، شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1997م، ج4، ص403.

## أصل استصحاب الحال النحوي:

هو مبدأ يعتمد على إبقاء الحالة الأصلية للفظ أو التركيب على ما يستحقه في أصله عند غياب دليل يغيره. ويعني ذلك أن النحويين، عند عدم وجود نص صريح أو دليل نقلي، يفترضون أن الأصل في الكلام ما هو عليه عادةً في اللغة العربية<sup>134</sup>، مثلاً في فعل الأمر، يُقال إن الفعل مبني، لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، وإذا وُجدت حالات شبيهة بالاسم دون دليل على تغيير الحالة، يُستصحَب البناء الأصلي. وبذلك، يُعتبر استصحاب الحال أداة تساعد النحوي على ضبط القواعد الإعرابية والبنائية اعتماداً على الأصل المستمر والمطرّد في اللغة. استعمله النحاة ووظفوه في مواطن كثيرة منهم سيبويه (فقد استدلّ بهذا الدليل في مواضع كثيرة في كتابه ولم يُصرّح به ولم يُسمّه استصحاب الحال أو استصحاب الأصل)<sup>135</sup> ومنه يمكن القول إن النحاة القدماء، وعلى رأسهم سيبويه، اعتمدوا عملياً على مبدأ استصحاب الحال في كثير من مسائلهم، وإن لم يُصرّحوا به صراحة أو يُسمّوه بهذا المصطلح. فقد كان يستخدم كأساس ضمني لاستنباط الحكم الإعرابي أو البنائي للفظ أو التركيب عند غياب دليل نقلي مباشر، ما يعكس وعيهم بأهمية الأصل المطرّد في اللغة كأساس للاستدلال النحوي، دون الحاجة إلى تدوين مسمى مستقل لهذا المبدأ. يمكن تلخيصه بأنه افتراض استمرار الحالة الأصلية للفظ أو التركيب عند عدم وجود دليل على تغييره، وهو ما يشبه مبدأ الأصل بقاء الحال على ما كان في أصول الفقه، مع استثناءات تُستند إلى أدلة النقل أو القياس عند الحاجة.

## حجة استصحاب الحال النحوي:

<sup>134</sup> - الأنباري، لمع الأدلة، ص 86.

<sup>135</sup> - خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 453.

حجية استصحاب الحال في النحو قائمة على كونه وسيلة عقلية واستدلالية تتيح للنحاة الحفاظ على الحكم الأصلي للكلمة أو التركيب عند عدم وجود دليل صريح من السماع أو القياس. فهو يعدّ دليلاً ضعيفاً نسبياً، يُستعمل تكميلياً لا أصلياً، بحيث إذا تعارض مع دليل أقوى كالسمع أو القياس أو الإجماع، فإن الأخير يُرَّحَّح على استصحاب الحال. بعبارة أخرى، حجية استصحاب الحال احتياطية واستقرائية: تعتمد على إبقاء الأصل في البناء أو الإعراب حتى يظهر دليل مخالف، وما دام الأصل ثابتاً، يظل الحكم قائماً مؤقتاً.

يمكن تمثيل ذلك في النحو مثاله الأصل في الأفعال البناء، فإذا جاء فعل أمر لم يُثبت فيه دليل على التغيير، يُستصحب البناء بحسب الأصل، كما فعل الأنباري في تحليل فعل الأمر: (إنما كان مبنياً؛ لأن الأصل في الأفعال البناء)<sup>136</sup> كما نجد من قواعد الاستصحاب قاعدة العدول عن الأصل التي فصل فيها تمام حسان وهو الإجراء المقابل لاستصحاب الحال، فهو التحول عن أصل الوضع، وفكرة العدول أصيلة في الفكر النحوي؛ إذ تظهر بوضوح في كتاب سيويه، فهو يستعمل المصطلح وينقله عن الخليل<sup>137</sup>، ويشير إلى شيء من صور العدول تحت باب "ما يكون في اللفظ من الأعراض. والعدول على مستوى الحرف يتجلى في أن المتكلم يجتنب اجتماع الأمثال، فيفرُّ منه إلى القلب أو الحذف؛ مثال ذلك العدول بحذف أحدٍ مثلي "ظلت" و"أحسست"، فقالوا: ظلتُ أحسْتُ. أما على مستوى الكلمة، فالمتكلم لا يعتبر بالأصل، بل اهتمامه منصبٌّ على الفرع المستخدم، فهو لا يعي أن الألف في (قال) منقلبة عن واو (قول)؛ وإنما كان أصل الوضع من اختراع النحاة، والعدول عن أصل الكلمة إما أن يكون مطّرداً أو غير مطّرد،

<sup>136</sup> - الأنباري، لمع الأدلة، ص 207.

<sup>137</sup> - سيويه، الكتاب، ص 335.

فإذا لم يكن العدول مطّرداً يسمى ذلك شذوذاً؛ مثل قول الشاعر الحمد لله العليّ الأجلّ (أي الأجلّ)، أما إذا كان العدول مطّرداً، فإنه يخضع لقاعدة تصريفية يُفرد بها؛ مثل قاعدة: "إذا تحركت الواو أو الياء، وانفتح ما قبلها، قلبت ألفاً"؛ في مثال (قال) أما على مستوى الجملة، فالأصل في الكلام أن يكون لفائدة. اعتبر تمام حسان أن أهم أثر لاستصحاب الحال في الدرس النَّحوي هو أنه دفع النحاة إلى "تجريد الأصول"، حتى وصلوا لما أسموه "أصل الوضع" و"أصل القاعدة"، وما ارتبط بذلك من عدول عن الأصل ورد إلى الأصل بناءً على قواعد توجيهية مُحدّدة<sup>138</sup>.

استصحاب الحال في النحو مبدأ استدلالي يُستخدم للحفاظ على الحكم الأصلي للكلمة أو التركيب عند غياب دليل صريح من السماع أو القياس. يعتمد على إبقاء الأصل كما هو مؤقتاً، سواء في البناء أو الإعراب، ويُعتبر دليلاً ضعيفاً نسبياً يُستعمل تكميلياً، فإذا تعارض مع دليل أقوى كالسمع أو القياس أو الإجماع يُرَّحَّ الأخير. استصحاب الحال يظهر بوضوح في كتب النحاة القدامى، خاصة سيبويه والأنباري، حيث وظفوه لتفسير الأفعال والحروف والجمل وفق الأصول اللغوية الثابتة مثل الأصل في الأفعال البناء، فإذا جاء فعل لم يثبت فيه دليل مخالف، يُستصحب أن يكون مبنياً.

<sup>138</sup> - تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص144.

## المحاضرة 13: أدلة أخرى في أصول النحو

تمهيد:

في دراسة النحو العربي، اعتمد النحاة على مجموعة من الأدلة لإثبات الأحكام النحوية أو نفيها، وأكدوا أن هناك أدلة غالبية تُرُح على غيرها في كل الأحوال، وأخرى غير غالبية تُستعمل عند الحاجة أو عند الخلاف. الأدلة غير الغالبة تتميز بأنها أدلة تكيلية أو ظنية، أي أنها قد تُستعمل لدعم حكم قائم أو لدحض رأي مخالف، لكنها لا تصل إلى درجة القطع. من أبرز هذه الأدلة الاستدلال ببيان العلة ويعتمد على معرفة سبب الحكم

النحوي، فيثبت الحكم بوجود العلة وينفيه بعدمها. الاستدلال بالاستقراء يتبع الجزئيات لإثبات حكم كلي، كحصر أنواع الكلمة في الاسم والفعل والحرف. والاستدلال بعدم وجود دليل على الشيء ينفي الحكم إذا لم يُعثر على دليل يؤيده، كما في الرد على دعاوى تركيب بعض الأدوات أو تحديد معانيها.

وقد عكف النحاة القدامى مثل سيبويه، الأنباري، والسيوطي على هذه الأدلة في كتبهم، واعتبروها أدوات قيمة لتقوية حججهم النحوية، لا سيما عند الخلاف أو تعذر الاستدلال بالدليل الغالب.

-الاستدلال ببيان العلة:

إن السيوطي قد اعتمد في مادة هذا الدليل على ما أورده أبو البركات الأنباري في

139

الفصل الرابع والعشرين من كتابه (لمع الأدلة) وعنوانه : ما يلحق بالقياس من وجوه الاستدلال، وذكر في هذا الفصل: أن الاستدلال ببيان العلة هو أحد أدلة النحو غير الغالبة، وجعله مما يكثر التمسك به، وعليه عوّل السيوطي في كتابه (الاقتراح) تعويلاً كاملاً؛ إذ نقل كلام الأنباري الذي ذكر فيه: أن بيان العلة قد يكون دليلاً يُستدل به ويعتمد عليه عند الخلاف في إثبات حكم من الأحكام النحوية أو نفيه؛ فيكون وجود العلة دليلاً على وجود الحكم ويكون عدمها دليلاً على نفي الحكم وعدم وجوده، وذكر أن الاستدلال ببيان العلة يكون على وجهين: أحد هذين الوجهين أن يبين علة الحكم ويستدل

<sup>139</sup> - الأنباري، لمع الأدلة، ص 54.

بوجودها في موضع الخلاف؛ لوجود بها الحكم . والثاني: أن يبين علة الحكم ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف؛ ليعدم الحكم... انتهى.

ومعنى ما قاله الأنباري ونقله عنه السيوطي: أن المستدل يكثر تمسكه بهذا الدليل -وهو بيان العلة- في مواضع الخلاف؛ فيثبت حكماً وينفي آخر، يثبت بوجود علة وينفي آخر لانتفاء علة؛ إذ إن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا؛ لأنه كلما وجدت العلة وجد ذلك الحكم وإن انتفت العلة انتفى الحكم. وإذا كان الأنباري قد ذكر أن الاستدلال ببيان العلة يكون

من وجهين وهما إثبات الحكم، ونفيه ؛ فإنه قد مثل لكل وجه منهما بمثال: أما الوجه الأول -وهو الاستدلال بوجود العلة على وجود الحكم- فمثاله: أن يستدل من أعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي فيقول: إنما عمل اسم الفاعل في محل الإجماع لجريانه على حركة الفعل وسكونه، وهذا جارٍ على حركة الفعل وسكونه فوجب أن يكون عاملاً... انتهى.

ولتوضيح هذا المثال الذي ذكره الأنباري نقول: إنه لا خلاف بين النحاة في إعمال اسم الفاعل إذا كان للحال أو للاستقبال؛ لأنه في هذه الحالة يكون موافقاً للفعل الموافق له في اللفظ -وهو الفعل المضارع- يكون موافقاً له أيضاً في المعنى -وهو الزمن الدلالة على الحال أو الاستقبال- فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فقد ذهب جمهور النحويين من البصريين والكوفيين إلى أنه لا يجوز إعماله؛ فلا يجوز "هذا ضاربٌ زيداً أمس" ؛ بل يجب

<sup>140</sup> - السيوطي، الاقتراح في الأصول.

<sup>141</sup> - الأنباري، لمع الأدلة، ص 54.

أن يقال: "هذا ضاربٌ زيدٍ أمسٍ" ، بالإضافة على سبيل الوجوب؛ لأنه فقد الشبه بالفعل

142

المضارع في المعنى .

الاستدلال بالاستقراء

إن الدليل الثالث من الأدلة غير الغالبة عند السيوطي هو الاستدلال بعدم الدليل

143

في الشيء على نفيه ؛ أما الاستدلال بالاستقراء فهو الدليل السابع من الأدلة غير الغالبة عند السيوطي؛ ولكنا أثرنا تقديمه على الاستدلال بعدم الدليل لأنهما ضدان؛ فما ثبت بالاستقراء فقد ثبت بالإيجاب؛ وما ثبت بعدم الدليل فقد ثبت بالنفي؛ فأردنا أن نذكرهما متتالين، وأن نبدأ الحديث عن الاستدلال بالاستقراء: فنقول: إن الاستقراء في اللغة هو مصدر الفعل استقرى بمعنى: تتبع، يقال: قروت البلاد قرواً، وقريتها قرياً، واقتريتها واستقريتها، أي: تتبعتها، أخرج من أرض إلى أرض، والمراد بالاستقراء هنا: تتبع الجزئيات لإثبات أمر كلي، وهو من الأدلة غير الغالبة في أصول النحو، وقد اتخذها العلماء دليلاً في مواضع، ذكر منها السيوطي في (الاقتراح) موضعاً واحداً لا غير، وهو: انحصار الكلمة في ثلاثة أنواع، وهي: الاسم، والفعل، والحرف.

وقد استدل العلماء على هذا الحصر بأدلة متعددة منها الأثر المروي عن علي بن أبي

144

طالب -رضي الله عنه- حين قال لأبي الأسود الدؤلي : "الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، جاء لمعنى" ، ومنها الدليل العقلي، وبيانه: أن الكلمة إما أن تدل على معنى في نفسها أو في غيرها؛ فإن دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزم من فهي الاسم؛ وإن اقترنت

<sup>142</sup> - الأنباري، لمع الأدلة، ص55.

<sup>143</sup> - السيوطي، الاقتراح في الأصول.

<sup>144</sup> - شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص16-20.

بزمن فهي الفعل؛ وإن دلت على معنى في غيرها فهي الحرف. ومن الدليل العقلي على انحصار الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة: أن هذه الأنواع يعبر بها المتخاطبون عن جميع ما يخطر في أنفسهم من المعاني؛ فلو كان هناك نوع رابع لبقى في النفوس معانٍ لا يمكن التعبير عنها بإزاء هذا النوع الساقط.

ومع كثرة الأدلة التي تدل على انحصار الكلمة في هذه الأنواع الثلاثة؛ فقد ذهب بعض العلماء إلى أن أحسن أدلة الحصر هو الاستقراء؛ لأن علماء العربية قد تتبعوا كلام العرب في محاوراتهم ومخاطباتهم؛ فلم يجدوا إلا هذه الأنواع الثلاثة، ولو كان هناك نوع رابع لعثروا على شيء منه؛ فلما لم يعثروا إلا على هذه الأنواع بعد تتبع كان الاستقراء هو دليل الحصر، وقد قال ابن الخباز - المتوفى سنة تسع وثلاثين وستمائة من الهجرة - وهو - أي: الاستقراء - أحسن دلائل الحصر.

وقد ذكر السيوطي في كتابه (الأشباه والنظائر) <sup>145</sup> نقلاً عن صاحب (البسيط) أن العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نوعاً، ولا دليل على حصره - كما ذكر - سوى استقراء كلام العرب. فمن المقرر في علم العربية أن السين وسوف حرفا تنفيس تدخلان على الفعل المضارع فتخلصانه للاستقبال، وقد كان قبل دخول أحدهما عليه صالحاً للحال وللاستقبال، الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه

إن هذا الدليل هو الدليل الثالث من أدلة النحو غير الغالبة، وقد أخرجناه عن الاستقراء للعلة التي أوردناها، وهي: أن الاستدلال بالاستقراء والاستدلال بعدم الدليل ضدان؛ لأن ما ثبت بالاستقراء فقد ثبت بالإيجاب؛ كأقسام الكلم، وأنواع الإعراب، فإذا أردنا استعمال دليل النفي أمكن أن نقول: إن الدليل على أقسام الكلمة ثلاثة: أنه لو لم تكن كذلك لقام الدليل على الزيادة أو النقص في هذا العدد، وذلك لما نعرفه عن جهد

<sup>145</sup> - ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1983م،

النحاة الذي بذلوه في البحث والتقصي؛ فلما لم يقد دليل يعارض أن أقسام الكلم ثلاثة؛

146  
ثبت أنها ثلاثة ليس غير ... ذكر ذلك الأنباري في (لمع الأدلة) . ويفهم مما سبق أن الاستدلال بعدم الدليل معناه: أن ينفي المستدل حكماً؛ لأنه لم يرد دليل على صحة ذلك الحكم، ويكتفي به وإن لم يذكر دليلاً على النفي، وقد عدّه الأنباري أحد الأدلة غير الغالبة وأفرد له الفصل الثلاثين من كتابه (لمع الأدلة) ، ونقل السيوطي كلامه في (الاقتراح) .  
وقبل أن نذكر ما قاله الأنباري ونقله عنه السيوطي نشير إلى أنه لا خلاف بين العلماء في أن إقامة الدليل واجبة على من أراد إثبات حكم من الأحكام، والخلاف بينهم في من أراد نفي حكم من الأحكام؛ فذهب فريق من العلماء إلى أن النافي عليه إقامة الدليل، وذهب آخرون إلى أن النافي لا دليل عليه.

وقد عرض الأنباري الرأيين ومال إلى الرأي الأول، وهو: أن النافي عليه إقامة الدليل؛ فقال: اعلم أن هذا مما يكون فيما إذا ثبت لم يخف دليل؛ فيستدل بعدم الدليل على نفيه، وذلك مثل: أن يستدل على نفي أن أقسام الكلمة أربعة، أو نفي أن إعراب

147  
الكلمة خمسة أنواع ؛ فيقال: لو كان أقسام الكلمة أربعة أو أنواع الإعراب خمسة لكان على ذلك دليل؛ ولو كان على ذلك دليل لعرف ذلك مع كثرة البحث وشدة الفحص؛ فلما لم يعرف ذلك دل على أنه لا دليل؛ فوجب ألا يكون أقسام الكلمة أربعة ولا أنواع الإعراب خمسة ... انتهى.

<sup>146</sup> - الأنباري، لمع الأدلة، ص 58-60.

<sup>147</sup> - الأنباري، لمع الأدلة، ص 60.

ومعنى ما ذكره الأنباري: أن من نفى أن تكون أقسام الكلمة ثلاثة أو أن تكون أنواع الإعراب أربعة؛ فعليه إقامة الدليل على دعواه، ولما لم يقيم دليل على هاتين الدعويتين وجب ردهما والتمسك بأن أقسام الكلمة ثلاثة وأن أنواع الإعراب أربعة.

وبعد أن بين الأنباري أن النافي عليه إقامة الدليل عارض الرأي الآخر، وهو: وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه؛ وإنما الدليل على المثبت وهذا ليس بصحيح؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلا عن دليل، وكما يجب الدليل على المثبت؛ فكذلك يجب الدليل على النافي ... انتهى.

ومعنى ما ذكره الأنباري: أن الرأي الذي يأخذ به ويطمئن إليه ويعول عليه هو: التسوية بين الإثبات والنفي في إقامة الدليل؛ فمن أثبت حكماً فعليه إقامة الدليل؛ ومن نفى حكماً فعليه أيضاً إقامة الدليل. ويبدو أن الأنباري قد اقتفى أثر الأصوليين في هذه القضية؛ فإن جمهور الأصوليين من الفقهاء يذهبون إلى التسوية بين المثبت والنافي، ويرون أن النافي يجب عليه إقامة الدليل على نفيه كما يجب على المثبت، ويستدلون على ذلك بقوله تعالى: {وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} (البقرة: 111).

ووجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة: أن اليهود والنصارى قد نفوا دخول الجنة عن غيرهم، ومع ذلك طالبهم الله تعالى بالبرهان على النفي؛ فدل ذلك على أن النافي مطالب بإقامة الدليل على نفيه، وإلى هذا ذهب جمهور الأصوليين ووافقهم الأنباري.

هذا؛ ويستعان بهذا الدليل كثيراً في الرد على من يزعم تركيب بعض الأدوات أو حروف المعاني، ونورد هنا ثلاثة نماذج من الأدوات التي زعم بعض النحويين أنها مركبة، ورد عليهم بأنه قول يفتقر إلى دليل: الأول: تركيب "لكن": ذهب الكوفيون ووافقهم السهيلي إلى أن "لكن" مركبة، واختلفوا فيما ركبت منه؛ فرأى الفراء أنها مركبة

من "لكن" و "أن" فطرحت الهمزة للتخفيف ونون "لكن" للساكنين، ورأى باقي الكوفيين أنها مركبة من "لا" و "إن" والكاف الزائدة غير التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفاً، ورأى السهيلي أنها مركبة من "لا" و "إن" والكاف التشبيهية، وذهب البصريون وكثير من المتأخرين إلى أنها بسيطة لا تركيب فيها، وحثهم في ذلك أن القول بتركيبها إنما هو مجرد دعوى من غير دليل.

148

الثاني: تركيب "كم": ذهب الكوفيون إلى أن "كم" مركبة من الكاف و "ما" الاستفهامية، ثم حذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميم للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب، وذهب البصريون إلى أنها بسيطة غير مركبة، ووافقهم الأنباري، ورد قول الكوفيين بقوله: هذا مجرد دعوى من غير دليل.

الثالث: تركيب "إلا": فقد زعم الفراء أن "إلا" مركبة من "إن" و "لا" ثم خففت "إن" وركبت مع "لا"، وقد رد الأنباري هذا الرأي بقوله: وأما قول الفراء فجرد دعوى يفتقر إلى دليل، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى وتنزيل، وليس إلى ذلك سبيل... انتهى.

ومما سبق يتبين أن عدم الدليل يكون وسيلة من وسائل الرد على من يزعم تركيب بعض الأدوات، وكما كان من النحاة استدلال بعدم الدليل على بساطة بعض الأدوات؛ كان منهم استدلال به أيضاً على معانيها؛ ومن ذلك: ما ذهب الكوفيون إليه من أن اللام الداخلة على خبر "إن" المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة تكون بمعنى "إلا"؛ فقولنا: إن زيداً لقاؤم، وإن كان زيداً لقاؤماً، وما أشبه ذلك، معناه: ما زيدٌ إلا لقاؤم، وما كان زيدٌ إلا لقاؤماً، فـ "إن" نافية بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلا" وأنكر البصريون ذلك، وقالوا: إن هذه اللام تسمى لام الإيجاب ولا م الفصل؛ لأن قولنا: إن زيداً لقاؤم، معناه: إن زيداً لقاؤم؛

فلما خففت "إنَّ" بطل عملها ورُفِع ما بعدها بالابتداء والخبر ولزمتها اللام في الخبر؛ لثلا تلتبس بـ "إنَّ" النافية التي بمعنى "ما".

#### المحاضرة 14: التعارض والترجيح

تمهيد:

باب التعارض والترجيح من أهمّ مباحث أصول النحو، إذ يكشف عن منهج النحاة في معالجة اختلاف الأدلة وتباين الشواهد، وكيفية الفصل بين الأقوال عند تعدد الآراء وتنوع المناهج بين المدرستين البصرية والكوفيّة. فالمسائل النحوية كثيراً ما تتجاوزها أدلة متعارضة: سماعية، أو قياسية، أو عليية، أو استقرائية، أو شواهد شعرية، مما يجعل عملية الترجيح ضرورة منهجية لضبط القواعد واستقرار الأحكام.

ورغم أنّ النحو العربي يقوم أساساً على السماع والقياس، فإن وقوع التعارض بين الأدلة أمر مألوف في تراثه، إذ قد يتقوى رأي بالشاهد ويضعف آخر بالعلة، أو يُقدّم القياس في موضع ويُرحَّح السماع في موضع آخر. ومن هنا نشأت الحاجة إلى وضع قواعد للترجيح يعتمدها النحاة عند المفاضلة بين الأدلة المختلفة، كترجيح الكثرة على القلة، والفصيح على المولد، والمطرّد على الشاذ، والموافق للأصول على المخالف لها.

لقد أسهم هذا المبحث في الكشف عن مناهج التفكير النحوي عند الأئمّة، وأظهر دقّة نظرهم في فهم اللغة واستنباط قواعدها، كما مثّل جسراً بين النحو وأصول الفقه من حيث تحديد قوّة الأدلة ومراتبها. وبفضل مبادئ التعارض والترجيح استقرّ كثير من أحكام النحو التي نعدها اليوم مسلّمات، وتحددت حدود القاعدة المسموعة والقاعدة المقيسة، وتميّز الراجح من المرجوح في مسائل الخلاف.

### تعريف التعارض والترجيح

التعارض لغة: تعني المقابلة عارض الشيء بالشيء معارضة: قابله، وعارضت كتابي بكتابيه أي قابلته، وتعني المنع<sup>149</sup>. اصطلاحاً تناوله الأنباري ب (أن يعارض المستدل بعلة مبتدأة)<sup>150</sup> هذا القول يشير إلى أن بعض النحاة قد يعارضون الدليل بعلة جديدة لا أصل لها في كلام العرب ولا في أصول القياس، وإنما تُخترع ابتداءً لردّ الحجّة، مما يجعلها علة ضعيفة لا يُعتدّ بها في الترجيح. ويرى الأنباري أن هذا النوع من الاعتراض لا ينهض دليلاً؛ لأنه لا يستند إلى أصل مسموع ولا قاعدة مقررة، بل هو مجرد تعليل مُبتدع لتقوية موقفٍ مرجوح.

<sup>149</sup>- ابن منظور، لسان العرب، مادة عرض، ج7، ص168.

<sup>150</sup>- الأنباري، مع الأدلة، ص135.

الترجيح لغة فمادة ربح تدور حول معنى الميل والتغليب، فالرَّاح:الوازن ، ورجح الشيء بيده رزنه ونظر ما ثقله، وأرجح الميزان أثقله<sup>151</sup>، وفي اصطلاح النحاة هو إظهار قوة لأحد الدليلين المتعارضين لو انفردت عنده لا تكون حجة معارضة<sup>152</sup>، عرّفه ابن الحاجب ب(اقتران الأمانة بما تقوى به على معارضتها)<sup>153</sup> يشير ابن الحاجب بهذا إلى أن الدليل أو الأمانة لا تكون راجحة إلا إذا اقترنت بقرائن أو شواهد تزيد من قوتها وتضعف ما يعارضها. فالعبرة ليست بوجود الأمانة وحدها، بل بقدرتها على مواجهة الدليل المقابل وترجيحه، سواء بالكثرة أو بالأطراد أو بموافقة الأصول. وهذا ينسجم مع منهج النحاة في الترجيح حيث تُقدّم الأمانة الأقوى سنداً ودلالة على ما دونها.

#### صور التعارض بين الأدلة

جمع السيوطي صور التعارض التي سبقه إلى ذكرها كلُّ من ابن جني والأنباري، وأفرد لها باباً مستقلاً في كتابه "الاقتراح في أصول النحو" بعنوان التعارض والترجيح<sup>154</sup>. وقد حصر هذه الصور في خمس عشرة حالة تُعدّ أساس ما يُعرف في الدراسات الحديثة بـ "أدلة الجدل النحوي"، وهي كالآتي:

-تعارض نقلين: كاختلاف الروايات أو تعدّد النقل عن العرب في صيغة واحدة.

-تقوية لغة على أخرى (تعارض اللغتين): كأن ترد لغة نادرة تخالف لغة فصيحة مشهورة.

<sup>151</sup> - ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص445.

<sup>152</sup> - البزدوي، كشف الأسرار، تأليف: عبد العزيز محمد وعلاء الدين البخاري، دار الكتاب العربي، ج4، ص78.

<sup>153</sup> - عبد الرحمن الإيجي شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ضبطه: فادي نصيف و طارق يحيى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2000م، ص393.

<sup>154</sup> - السيوطي، الاقتراح، ص144-156.

-تعارض اللغة الضعيفة مع اللغة الشاذة :والموازنة هنا بين أقل اللغات قوة، هل يُؤخذ بالضعيف أم بالشاذ؟

-تعارض قياسين : كأن يقود قياسان صحيحان ظاهرياً إلى حكمين مختلفين.

-تعارض القياس والسماع :وهو من أشهر مواضع الخلاف؛ إذ يغلب السماع غالباً.

-تعارض كثرة الاستعمال مع قوة القياس :فينظر أيهما أولى بالتقديم، الأكثر وروداً أم الأقوى تعليلاً؟

-تعارض مجرد الاحتمال بين الأصل والظاهر :أي تغليب الأصل المستقر أو الظاهر الأقرب إلى الدلالة.

-تعارض الأصل والغالب :الأصل قاعدة عامة، والغالب ما شاع في الاستعمال، ويوازن النحاة بينهما.

-تعارض أصليين : كأن يتقابل أصلان معتبران في النحو في موضع واحد.

-تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر :فبيحث هل يُقدّم الثبات أم ما ورد من دليل جديد؟

-تعارض قبيحين :أي اختيار أهون الضررين في موضع يحتمل وجهين مرجوحين.

-تعارض المجمع عليه والمختلف فيه :وغالباً ما يُقدّم المجمع عليه.

-تعارض المانع والمقتضي :فإذا اجتمع ما يدعو للحكم وما يمنعه، فبالترجيح يُحسم الخلاف.

-تعارض قولين لعالم واحد :فينظر في الأقوى سنداً أو الأقرب إلى أصول ذلك العالم.

-تعارض مذهبيّ البصرة والكوفة: وهو أوسع أبواب الجدل النحوي، إذ يقوم على الاختلاف المنهجي بين المدرستين.

إنّ هذه تمثّل البنية العميقة للجدل النحوي؛ فهي تحدّد مواضع الاضطراب في الأدلة وتبيّن آليات المفاضلة بينها. وقد استطاع السيوطي من خلال جمعها أن يقدم إطاراً منهجياً واضحاً لكيفية تعامل النحاة مع الخلاف: متى يُقدّم السماع، وكيف يُرَجَّح القياس، ومتى يقوى الأصل على الغالب أو العكس، وكيف تُوازن المدارس النحوية بين وجهات النظر، وبهذا أصبح باب التعارض والترجيح عند السيوطي مرجعاً تأسيسياً في فهم منهج النحاة في الاستدلال، وهو ما جعل الباحثين المعاصرين يطلقون عليها: أدلة الجدل النحوي "لما تحمله من دقة في بيان صراع الأدلة وطرائق حلّه.

تعارض نقلين

إذا كان الدليل سماعاً، فإن الاعتراض عليه يكون بطريقتين كما بيّن الأنباري في جدله. فهو يقول إن الطعن في النقل يقع في أمرين: الإسناد و المتن. أما الاعتراض على الإسناد فله وجهان أن يُطالب المستدل بإثبات السند الذي اعتمد عليه. ويكون الردّ على ذلك بأن يذكر الإسناد نفسه، أو يُحيل إلى كتاب موثوق عند أهل العربية يُثبت صحة النقل، وأن يُطعن في السند بسبب ضعف الراوي أو عدم الوثوق بروايته<sup>155</sup>. ويكون الجواب هنا أن يبيّن المستدل طريقاً آخر للرواية يسلم من هذا الطعن.

<sup>155</sup> - الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، ص 46-47.

في مسألة رفع الفاعل أو نصبه في الفعل الواقع بعد فاء السببية ، فنصّ المسألة هو ورد في العربية شواهد تقدّم فيها اسمٌ على فعلٍ يليه ، فيشكل هل الاسم فاعلٌ للفعل أم مفعول به مقدّم؟ مثال الشاهد: **أَمَا تَرَى الْفُصْحَاءَ أَصْلَحُوا أَلَسْتَهُمْ** ، قد يُعترض هل **الفصحاءُ فاعلٌ مرفوعٌ بالفعل أصلحوا!** أم هو مفعولٌ به مقدّمٌ للفعل ترى؟ فيظهر تعارض بين عاملين محتملين الفعل ترى يطلب مفعولاً به ، والفعل أصلحوا يطلب فاعلاً .

وجه التعارض فريق من النحاة يرى أن الأصل رفع الفاعل وتأخيره لا يضر ، فيرجّحون أن **الفصحاءُ فاعلٌ للفعل أصلحوا** ، وفريق آخر يرى أن الأصل تقديم المفعول على الفعل عند وجود قرينة دلالية ، فيجعلونه مفعولاً به لترى .

وجه الترجيح فرجّح جمهور البصريين أن **الفصحاءُ مفعولٌ به لترى** ، لا فاعلٌ لـ **أصلحوا** وأسباب الترجيح (بحسب قواعد الأصوليين) ، قوة العامل الأقرب الفعل ترى أقرب إلى الاسم من **أصلحوا** . دلالة السياق والمعنى يقتضي أن المخاطب يرى **الفصحاء** ، لا أن **الفصحاء يرون** .

-الأصل في الفاعل التأخر تقديم الاسم يجعل حمله على المفعول أرحح .

-سلامة التركيب من الإشكال لو جعلناه فاعلاً لـ **أصلحوا** لفصل بين الفعل وفاعله بجملة كاملة ، وهو ضعيف في الاستعمال العربي ، يتبين من المثال كيف واجه النحاة تعارض الدلالات النحوية ، ثم استخدموا قواعد الترجيح المبنية على قوة العامل ، والسياق ، والأصل النحوي ، وكثرة الاستعمال ، ودفع اللبس .

## خاتمة:

من خلال المواضيع المقدمة يتبين أنّ أصول النحو تمثل الإطار النظري الذي يقوم عليه الاستدلال اللغوي، فهي القواعد الضابطة التي تُعتمد في استنباط الأحكام النحوية، وفي تمييز الصحيح من الفاسد في الاستعمال العربي. وقد نشأت هذه الأصول متدرّجة مع نشأة درس النحوي ذاته؛ إذ ظهرت بداياتها عند الرواد الأوائل كأبي الأسود الدؤلي، ثم نضجت مع التحليل وسيبويه، قبل أن تبلور بصورة منهجية واضحة في كتب

المُتأخريّن كابن جنّي والأنباري، حتّى أصبحت علماً قائماً بذاته يوازي علم أصول الفقه في منهج الاستدلال.

وقد تبيّن أنّ أدلّة النحويّ تتوزع بين أدلة كبرى وأخرى غير غالبية؛ فأهم الأدلة الكبرى: السماع من كلام العرب، وهو أصل الأصول ومناطق الاحتجاج، والقياس الذي يُلجأ إليه حيث يستقيم العقل اللغوي وتتنظم القواعد في استعمال العرب، والإجماع الذي يقوم على اتفاق علماء العربية على حكمٍ معيّن. أما الأدلة غير الغالبة، ومن بينها استصحاب الحال، واعتبار المعنى، والضرورة الشعرية، فهي مسالك استدلالية مساعدة يلجأ إليها النحاة عند عدم وجود نصّ فاصلٍ أو قياسٍ مطّرد، ولا تُقدّم على السماع والقياس الصحيح.

ومن أهمّ مباحث أصول النحويّ كذلك التعارض والترجيح؛ إذ قد تتعارض الأدلة أو تتزاحم وجوه القياس، فيتخذ النحاة منهجاً دقيقاً في الموازنة بينها، مبنياً على قوة الدليل، واطراد القياس، وسلامة السماع، ومراعاة السياق، وغلبة الاستعمال. وبذلك تستقيم القواعد ويُدفع الاضطراب عن الأحكام النحوية.

إنّ أصول النحويّ ليست قواعد نظرية مجردة، بل هي روح الدرس النحوي وميزانه الذي يضبط الأحكام ويحفظ للغة نظامها، وهي الأساس الذي ينبغي أن يعتمد عليه الباحث في فهم التراث النحوي ونقده وبناء تصور علمي دقيق لقواعد العربية واستعمالاتها. وبتروسيخ هذه الأصول يتضح منهج القدماء ويتقوى النظر اللساني المعاصر في مقارنة البنية العربية في ضوء تراثها الأصيل.

## المصادر والمراجع

-أحمد بن فارس، مقاييس اللغة،تح: عبد السلام هارون، مصطفى البابي الحلبي،مصر، ط2، 1972م.

-الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.

- الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1981.

- الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تح: أحمد عبد الباسط، دار السلام، ط1، 2018م.
- الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: الشيخ عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة 2، 1402هـ.
- البزدوي، كشف الأسرار، تأليف: عبد العزيز بن محمد وعلاء الدين البخاري، دار الكتاب العربي.
- البغدادي، الفقيه والمتفقه، تح: أبو عبد الرحمن الغرازي، دار ابن الجوزي، السعودية، ط2.
- أبو البقاء، شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1997م.
- أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992م.
- البطلوسي، الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم، تح: محمد رضوان الداية، دمشق 1987م.
- أبو الحسن القفطي، أنباء الرواة على أنباء النحاة، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1950.
- ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل، في علمي الأصول والجدل، مكتبة السعادة محوار، مصر، ط1.
- حسين حامد، الحكم الشرعي عند الأصوليين، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972م.
- حسين الفتلي، أصول التفكير النحوي عند ابن جني في كتابه الخصائص، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد 14، 2013م.
- حميد آدم ثويني، البلاغة العربية، دار المناهج، عمان الأردن، ط1، 2007م.
- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة، ط4.

- ابن جني ،سّر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2000م.
- الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح : أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م.
- الجويني، البرهان في أصول الفقه، تح: صلاح بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت ، بنان، ط1 ، 1997م.
- خدجية الحديثي: المدارس النحوية، دار الأمل، إربد، الأردن، ط2001، 3م.
- خديجة لحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ،مطبوعات جامعة الكويت، 1974م.
- خرما نايف ، أضواء على الدراسات اللغوية ، عالم المعرفة ، الكويت، 1978.
- الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تح: محمد إدريس، مكتبة الرشد الرياض، ط1، 2008م.
- تقي الدين بن تيمية، علم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1985م.
- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط5، 2006م.
- تمام حسّان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.
- الرازي، مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2001م
- الرازي، المحصول ، تح:طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط3، 1997م.
- ابن رشيق القيرواني، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ،تح: محمد قرقران، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط1، 1988.
- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط5، 1986م.
- الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه ،دار الكتاب العلمية، ط1، 2000م.

- ابن السبكي، رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تح: علي معوض وعادل أحمد، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط1، 1999م.
- ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1996.
- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، طبعة الجامعة السورية، دمشق، 1964م.
- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، دار المدني بجدّة.
- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3.
- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تع: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط2، 2006.
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1983م.
- الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: مجموعة من الأساتذة، مكة المكرمة، 2007م.
- شهاب الدين القرافي، نفائس الأصول في شرح المحصول، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط1، 1995م.
- شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، مصر، د.ط، د.ت.
- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار العلوم، 1964.
- ابن الضائع، شرح جمل الزجاجي، تح: يحي حسون، دار أمل الجديدة، 2016.
- طاهر حمودة، جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، المكتب الاسلامي، بيروت، 1989م.

- طاهر بن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط1، 1977م.
- عبد الرحمن الإيجي شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، ضبطه: فادي نصيف و طارق يحيى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 2000م .
- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات الكويت، 1977م.
- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر.
- عبد الكريم النملة، المهذب في علم أصول الفقه، مكتبة الرشد، الرياض، ط1.
- عزيزة بابستي، المعجم المفصل في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1992م.
- علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط1، 1957م.
- ابن عصفور، شرح الجمل، قدمه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1998م.
- علاء الدين البخاري، كشف الأسرار عن أصول نحر الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1998م.
- العطار، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع، دار الكتب العلمية.
- عودة خليل أبو عودة، التطور الدلالي بين لغة الشعرا جاهلي ولغة القرآن الكريم، مكتبة المنار، 1985م.
- الغزالي، المستصفى، تح: محمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1993م.
- غنيم بن غانم الينعاوي، أضواء على آثار ابن جني في اللغة، الآثار المخطوطة والمفقودة، منشورات جامعة أم القرى، مكة، 1420هـ.
- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط2، 1972م.

- الفارسي، التكملة، تح: كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط2، 1999م.
- الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد نجاتي، محمد علي النجار، الشليبي، دار المصرية، مصر، ط1.
- فريد حيدر، علم الدلالة دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الآداب، 2005.
- الفيروز أبادي، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة 2005، 8م.
- المبرد،المقتضب، تح: محمد عبد الخالق، القاهرة، 1994م.
- مجدي وهبة ، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان بيروت، ط 2 ، 1984م.
- محمد بن قدامة الحنبلي، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الريان للطباعة، ط2، 2002م.
- محمد بن سعيد الاندلسي، القول في حجية الإجماع.
- محمد الشافعي، الرسالة، تح: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، الأولى، 1940م.
- محمد الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى الحلبي، ط3.
- محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، ط1، 1987م.
- محمد إبراهيم عبادة، النحو العربي أصوله وأساسه وقضاياها وكتبه، مكتبة الآداب، 2008.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت
- مهدي الخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.
- مهدي الخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1986م.
- ابن النجار الفتوحى، شرح الكوكب المنير، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الرياض، 1993م.

- نجوى صابر، النقد الأخلاقي أصوله وتطبيقاته، دار العلوم العربية، بيروت لبنان، ط1، 1990.
- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.
- يوسف الدينوف، الإجماع السكوتي وتطبيقاته في الفقه الشافعي، جامعة العلوم الإسلامية، عمان.

